طريق الإنسان العربي الجديد

تأليف

محمود الشرقاوي

ملتزمة الطبع والنشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد بك فريد (عماد الدين سابقاً)

دار الجيل للطباعة ١٤ قصر اللؤلؤة - الفجالة
تليفون ٩٠٥٢٩٦

مقـــــــــدمة

لقد عملت الدول الاستعمارية عشرات السنين على تأخير انبعاث الأمة العربية بأفقارها وتجزئتها وتكبيلها بالقيود العديدة . ثم أوجدت إسرائيل كرأس جسر للاستعمار فى الوطن العربى لإهدار جهود العرب وقطع الطريق على تحررهم ووحدتهم .

ولكن هذه الدول فوجئت منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بتزايد إمكانيات الشعب العربى وتفجير طاقته الثورية رغم جميع العراقيل ، فتراجعت مؤقتاً لتضع من الخطط والعدوان وأساليب التفرقة ما تستطيع معه التفوق على الطاقة العربية الجديدة وقد هزم — الاستعمار هزيمة منكرة فى معركة السويس سنة ١٩٥٦ التى فتحها دون حساب وترو ولكنه ما زال يعمل فى الجبهات الأخرى بمزيد من الاستعداد والقوة والدهاء وهذا كله يوصلنا إلى نتيجة منطقية وهى أن يكون نضال الشعب العربى هو القيمة الرئيسية للانسان العربى ولا بد أن يكون أسلوبا فى الحياة وانعكاسا لعقيدة وتجسيداً لمفاهيمها كما لا بد أن تكون العقيدة مصب تجارب النضال وبهذا نضمن عدم انحراف النضال من نضال عقائدى إلى نضال سياسى يبرر غاياته بأية وسيلة . ويتخذ الأساليب وسيلة للكسب ونضمن ألا تصبح العقيدة سجنا فكريا جامدا وألا يصبح

النضال بالنسبة للانسان العربى ترفا ومظهراً سياسيا . وبهذا أيضاً نضمن الحركية فى النضال ، لأن العقيدة أو روحها العامة ، حين تحيا فى نفوس الأفراد لا بد أن تجعلهم فى حال انفعال دائم يدفع للنضال المستمر ..

وأن يكون نضالا شعبيا ، فحين تكون أهداف النضال تعبيراً عن إرادة الشعب فإننا نعمق مفهوم الوحدة العربية ونثبته ، بل نحفره فى قلوب الشعب ، وحينئذ يخوض الشعب بمجموعه هذه التجربة النضالية من أجل تحقيق أهداف الأمة العربية . . إن هذا النضال الثورى ، قد أصبح ضرورة حتمية بعد نكبة العرب فى فلسطين سنة ١٩٤٨ ، التى أظهرت الكيان العربى المتداعى على حقيقته وهزت الوجود العربى هزاً عنيفا .

ولكن هذه النكبة ، وإن جاءت تمثل ذروة السلبية فى الواقع العربى إلا أنها حملت معها أيضا بوادر الايجابية والتحفز والانطلاق .

ونحن نرى — اليوم — النضال العربى وقد بدأ يسير فى الطريق الايجابى الصحيح ، وبدأت أهداف الأمة العربية تتبلور فى نفوس الشعب ، وأصدق مثل على هذا النضال هو ثورة اليمن ، وانتصار ثورة الجزائر . . .

إن القومية العربية بعد أن كانت موضع تساؤل ، وبعد أن كانت فى مرحلة دفاع ضد الهجوم المتواصل الذى يشنه أعداء العروبة على إختلاف

دعواتهم وأهدافهم وأساليبهم ، وبعد أن كان الفكر القومى العربى يستنفد معظم طاقاته وحيويته للرد على خصوم القومية العربية ، أصبحت التيارات المعادية للعروبة تفتش بيأس عن أسلحة جديدة لمجابهة الدعوة القومية العربية بعد أن أثبت النضال العربى ، فى أرض المعركة العربية ، أصالة الدعوة القومية ، وأثبت أنها الدعوة الوحيدة العلمية والمنبثقة من واقع هذا الشعب ، المنسجمة مع تطوره التاريخى ، المعبرة عن أهدافه وآماله .

ولكن بالرغم من هذه النقلة القومية النضالية والفكرية الهامة ، فقد استطاعت بعض هذه التيارات أن تتسلل إلى داخل الدعوة القومية ، وتتكيف مرحليا معها للعمل على الانحراف بها تدريجا عن خط سيرها .

فالمرحلة التى كانت تمر فيها دعوة القومية العربية كانت تتيح المجال لأن يدخل خط سيرها أدعياء وأعداء يتناقضون معها منطلقاً وهدفا . . فقد « حشر » الإقليميون أنفسهم فى تيار الدعوة ، وهم الذين لا تمتد أبصارهم خارج الحواجز و « الحدود » وكذلك فعل الرجعيون ، وهم أعدى أعداء أى تغيير فى معالم الواقع العربى المصطنع ، وكذلك فعل الانتهازيون يدفعهم الخوف من حرارة الدعوة والأمل أن يجدوا لمصالحهم مكاناً فى كل زمن . . . . ! !

ووضع الاستعمار والرجعية سياسة جديدة تستهدف تجميد الوحدة العربية ، وليس محض صدفة أن ظهرت فى الوطن العربى ، نغمة تدعى الإيمان بالقومية مع عدم الدعوة والعمل للوحدة تحت ستار « الظروف الموضوعيـــة والعملية والتروى والدراسات والأوضاع الخاصة لـكل جزء . . » وغير ذلك من كلمات الحق التى أريد بها باطل . . وليس محض صدفة ،أن نرى المحاولات الـكثيرة التى تبذل منذ مدة لاستبدال شعار التضامن العربى بشعار الوحدة العربية كخطوة لتجميد سير حركة الوحدة وقطع أنفاسها ، إننا نرحب بالتضامن العربى حين يكون خطوة فى طريق الوحدة ، ولـكن حين يطرح موضوع التضامن العربى ليكون بديلا « نهائيا » عن الوحدة ، وحين تـكون الأصوات المنادية بهـذا الاتجاه أصواتا معروفا ماضيها فى تدعيم التجزئة، عندئذ لا يمكن إلا أن تـكون هذه الدعوة عملية مكشوفة لتجميد معركة الوحدة العربية من أن تسير أية خطوة جدية فى طريق التضامن العربى ، وبالأحرى إذن، ألا تسير أية خطوة فى طريق الوحدة العربية . .

إن طريق الإنسان العربى واضح لا التواء فيـــه . . وهو الحرية والاشتراكية والوحدة .

والشعب العربى سيمضى فى طريقه رغم الصعاب والعقبات ، لـكى يحقق أهدافه فى الحرية والاشتراكية والوحدة . . .

محمود الشرقاوى

الفصل الأول

ثورية القومية العربية



القومية العربية : هي واقع إنساني يمثل شخصية الأمـة العربية في أجلى صورها ، وأكمل مراحلها ، وهذه القومية حقيقة اخلاقية إنسانية، تحترم سائر القوميات وتعاونها ولا تعتدى على أية قومية منها أو تـكيد لها ، ذلك أن رسالتها رسالة الحق ، وهدفها هدف الحياة الفاضلة المثلى للبشر كافة ، لاتفضل عرقا من الناس على آخر ، ولا لونا على سواه ، بل تدعو إلى الاسهام الشريف البناء في إقامة صرح المدنية الإنسانية في ظل العدل والأخوة وتبادل المعونة والإحترام .

وقبل أن نتحدث عن ثورية القومية العربية ، يجدر بنا أن نحدد معنى الثورة ، وأن نميز بينها وبين الانتفاضة والانقلاب ، إذ أن من الأخطاء الشائعة أن نطلق على كل انتفاضة أو إنقلاب اسم « الثورة » نظراً لما يعنيه هذا التعبير من معاني السمو والعظمة . وكثيرا ما تتحول الثورة نفسها إلى إنقلاب وذلك عندما تفقد معناها الثوري وتتحول إلى مجرد عمل أناني ذاتي .

إن الثورة عمل إيجابي يهدف إلى إقامة أوضاع جديدة ، والثورة تاريخ ، لأنها تسجل تحولا تاريخيا لايتناول شخص الحاكم ، أو صورة الحـكم فحسب ، بـل يتناول صورة المجتمع كله ، وأوضاعه الحياتية والاجتماعية ومناهجه السياسية والاقتصادية ، ولا تـكون الثورة ، ثورة حقا ، إلا إذا سجلت هذا التحول ، عن إندفاعها الثوري ، وتفاعل هذا الاندفاع مع حاجات المجتمع ومتطلباته ، وإلا كانت مجرد انتفاضة

على شخص أو وضع ؛ أو مجرد إنقلاب على شخص الحاكم .

وبناء على ذلك نستطيع أن نفهم الفكرة الثورية فى القومية العربية . إن هذه الفكرة فى قلب الواقع ، ولكنها تأبى أن تعترف على الواقع المشوه ، لتنصبه فى مقام الأصل ، وأن تترك الأصل واضعة إياه فى مستوى الخيال .

إن أول ماتقرره فى هذا المجال أن واقع العرب الحقيقى لايكمن فى كيانهم المجزأ ، وإنما يكمن فى كيانهم الموحد . وهى إذ تقرر ذلك تستند إلى واقع خلاق تؤيده النظرة الشاملة السوية ، إنها لاتقول بالوحدة قولها بفكرة خصيبه منتجة ذات مدلول عملى قوى فحسب ، وإنما تقول بالوحدة لأنها ترى ، بالاستناد إلى التاريخ وإلى واقع الشعور العربى ، أن التجزئة من نتائج الكيان المريض للأمة العربية ،وأن العودة إلى الوحدة تعنى تصحيح الأوضاع ورد الأمور إلى نصابها. وهى إذتقرر ذلك تعيش فى صلب الواقع ، فالوحدة العربية ليست رغبة شعب واحد فى قطر من أقطار الوطن العربى ، وهى ليست رغبة آتيةاليوم لتموت غدا، إنما هى أمل كل عربى واع يسكن هذا الوطن العربى من المحيط إلى الخليج .

والوحدة العربية ضرورة حيوية لحياة الأمة العربية .

والوحدة العربية ضرورة من عدة نواح هى : —

١ — المصلحة الاقتصادية : إن الوطن العربى متنوع الطبيعة

والامكانيات ، وأقطاره يكمل بعضها بعضا بحيث يكون من جملتها وحدة اقتصادية تامة ، والانتفاع من تنوع وتوزع إمكانيات وطبيعة الوطن العربى رهن إلى أبعد حد — بالوحدة التى تربط بين أجزائه إدارة وسياسة ونظما وتشريعا ، لأن الإنتفاع بإمكانيات وثروات هذه الوطن الهائلة يتوقف على جهود كبيرة مشتركة وأيد كثيرة وقابليات كبيرة متنوعة ومقتضيات حياة سكان الوطن تقضى دائما ، أن ينتقل من يرى فى نفسه نشاطا أو مصلحة من أى بلد عربى إلى بلد عربى آخر ، وأن يعمل فيه وأن يتجر معه ، وأن يصدر إليه وأن يستورد منه،وأن يقتبس ماعنده من فنون وعادات وتقاليد نافعة بحرية تامة ودون ماقيد أو شرط. فكأنما هو فى بلده الخاص ، فيؤدى ذلك إلى انفتاح الآفاق أمام كل فرد عربى لأن الميدان الذى ينشط فيه يتضاعف أضعافا بالنسبة للميدان الاقليمى الخاص الذى ينشط فيه مما فيه كل الخير والفائدة للمجموع ، ومما فيه فى الوقت نفسه من أسباب التعاون الاجتماعى والثقافى واللغوى وأساليب الاكتفاء الذاتى فى نطاق الوطن العربى الكبير .

وقد كانت الوحدة الاقتصادية[1] متوافرة فى معظم أقاليم الوطن العربى لفترات طويلة نتيجة لما كانت تعيش فى ظله من وحدة سياسية وروحية وإجتماعية فضلا عن الوحدة الجغرافيه والجنسية وخاصة فى تاريخها الإسلامى ، وظل الأمر كذلك إلى أمد قريب جدا .

(١) محمد عزة دروزه : الوحدة العربية ص ١٠٣ .

ولم يكن في ظل عهود الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين أي قيود وحواجز لتنقل العربي من بلد عربي إلى آخر والإقامة فيه والنزوح منه والاشتغال فيه والاتجار معــه ، فكان ذلك مما يطمئن حاجات ومقتضيات الإنسان العربي ويشعره بحريته وذاتيته، ويحفزه على الطموح والنشاط في سبيله فيناله نتيجة لذلك الخير العميم . وكان ذلك من أسباب ما يرويه التاريخ من الأزدهــار الاقتصادي والثقافي والفني والعمراني وخاصة في الظروف التي تكون فيها الدولة العربية قوية مجتمعه الشمل مستقرة النظام .

٢ — الوحدة ضرورة سياسية : إن التاريخ العربي يدل على أنه لم يصب العرب وهن أو يقع عليهم بغي وعـــدوان إلا حينما تكون وحدتهم متصدعة أو واهنة ، ولم يكونوا أقوياء مزدهري الحضارة والعلم والعمران ونافذي السلطان إلا حينما كانوا متحدين في دولة واحدة . . جيشهم واحد واقتصادهم واحد ونظمهم واحدة . بل إننا نعرف جميعا ما أوصلتنا إليه سياسية التجزئه والتفرقة التي نعاني منهـا اليوم ، ولو أن الوحدة العربية تمت ووقف الوطن العربي كله صفا واحدا ، ونقل مشكلة جنوب الجزيرة العربية أو مشكلة عمان أو قضية فلسطين إلى مشكلة بين الوطن العربي والمستعمر لأثارت الضمير العالمي ووضعتها بين مشكلات العالم الكبيرة التي تحتاج إلى حل سريع حازم .

ومن الغريب أن الدول الغربية المستعمرة تجد أن مصالحها المشتركة

حرية بأن تدفعها للوقوف صفا واحدا أمام مطالب الوطن ومشكلاته ، ثم لا يدفعنا هذا إلى الوقوف أمامهم صفا واحدا ! !

٣ — الوحـــدة ضرورة عسكرية : ليس من شك فى أن تشتيت القوى وتجزء القيادة وبعثرة الجهود يؤدى بنا إلى الضعف والتخاذل وتركيز هذه جميعا فى يد واحدة وقيادة واحدة هو السبيل الوحيد لقوتنا وعزتنا ، ولقد جربنا توزيع الجهود فى حرب فلسطين وعرفنا كيف يمكن أن يؤدى خلاف القيادة إلى الهزيمة ، وكيف يمكن أن تضيع جهود ضخمة بسبب عـدم توحيـد القيادة واختلاف السلاح واختلاف التدريب وما شاكل ذلك ! !

إن القومية العربية حقيقة واقعة وهذه الحقيقة تستدعى خروج الأمة العربية من حالة التجزئه التى هى فيها إلى حالة من الوحدة التامة تكون استجابة لهذه الحقيقة . ووحدة الأمة العربية ، فضلا عن كونها نتيجة لهذه المقدمات ، فإن فيها تحقيقاً لمصالح هذه الأمة واتباعا للمبادىء التى تسيطر الآن على تطور العالم والتى ترمى إلى إدماج القوميات الغربية بعضها مع بعض فما بالك بالقومية الواحدة المجزأة ؟ ؟ ! .

إن الوحدة العربية لم تتم فى صورتها الكاملة ، والسبب الأول الذى يفسر لنا هذا الموقف هو ما يسمى بالقصور الذاتى أو قوة الاستمرار ، فقد وقعت البلاد العربية فريسة للاستعمار ، وقد عمد إلى تجزئه الوطن العربى ليسهل عليه السيطرة على مقدرات العرب وثرواتهم .

وهناك عوامل أخرى كانت تمنع تحقيق الوحدة كالنفوذ الأجنبى ، فمع أن الاستعمار قد زال رسمياً من بعض الأقطار العربية فإنه مازال موجوداً بحكم المعاهدات المبرمة بين هذه الأقطار والدول الأجنبية ، أو بحكم التسلط الاقتصادى ، أو بحكم النفوذ والسيطرة على رجالات الحكم . ومما لا شك فيه أن هذه الدول الأجنبية التى قامت بنفسها بتمزيق هذه البلاد لا تريد أن تراها متحدة مرة أخرى لأنها تستهدف إضعاف العرب لتظـــل مسيطرة على الوطن العربى وتنهب موارده وثروانه ، ولـكن الاستعمار والنفوذ الأجنبى والتسلط الاقتصادى ليست كل العوائق التى تقف فى وجه الوحدة العربية ، فهناك أيضاً ، النعرات الإقليمية التى خلقها وغذاها الاستعمار والرجعية العربية التى ترى فى تقدم البلاد نحو الحرية والاشتراكية والوحدة خطراً يهدد مصالحها الذاتية .

ولـكن الذى لا يمكن الشك أن يرقى إليه هو أن جميع هـــذه العوامل الداخلية والخارجية عوامل مصطنعه طارئة لا بد لتيار النهضة العربية الذى تسير فيه الأمة العربية الآن أن يقذفهـــا ويحيلها هباء . . وحينئذ تتحق الوحدة العربية .

ولما كانت الوحدة العربية هى رأس الأفـكار الثورية التى نجدها فى القومية العربية ، فإنها لا تتحقق إلا عن طريق عقل ثورى وعمل ثورى، إنها إذ تصدر عن حدس ثورى أصيل ينظر إلى الأشياء نظرة فيها تخط للفساد وتجاوز للنظرات الجزئية وذهاب إلى الأصول، لا بد لـكى تتحقق

فعلا من أن يكون أسلوب عملها اليوم و نضالها الدائم مستوحى من مثل هذا الحدس حافظا له .

إن العمل للوحدة العربية ، لكونه عملا ثوريا ، لابد فيه من نضال يومى فى سبيل هذه الفكرة ، ولا بد فيه من نظرة عميقه شاملة تغذى كل سلوك يومى وتطبع كل حركة . وليس أعداء الوحدة الحقيقيون أولئك الذين لا يأخذون بها .فهؤلاء لن يستطيعوا مغالبة طبائع الأشياء، بل أعداؤها الحقيقيون هم أولئك الذين يأخذون بها دون أن تغذيهم فكرتها الثورية الحقيقية ، والذين يتبنون شعارتها ظاهراً ويعيشون فى عقلية التجزئة باطنا ، فمثل هؤلاء هم الذين يتيحون لأعداء القومية العربية أن ينقضوا عليها[1] .

إن الفكرة العربية ، تنظر إلى الإنسان عامة ، وتنظر إلى الإنسان العربى خاصة ، ولذلك فقد أصبحت شيئاً ذا مضمون إيجابى بناء ، من شأنه أن يجعل من هذه الفكرة فكرة خصيبة ترفع مستوى العربى الحضارى والإنسانى وتجعله عاملا من عوامل المدنية فى العالم .

إن المضمون الذى تنادى به الجمهورية العربية المتحدة اليوم ، حين تستهدف بناء مجتمع اشتراكى ديمقراطى ، مضمون أساسى فى إعطاء الفكرة العربية كامل معناها وتحميلها تمام ثوريتها ، إنه هو الكفيل

---

(١) عن كتاب « الأمة العربية ورسالتها » : للمؤلف

بأن يوقظ ملايين الشعب العربى التى حالت ظروفهـــا الاقتصادية والاجتماعية السيئة بينها وبين أن تبدع وتعطى ، كما حرمها من أن تصنع حياتها على أرضها وفق إرادتها ، وكما تريد . . . إن هذا المضمون هو الذى يقدم للانسانية وثيقة حضارية حقة إذ يحرر هذه الملايين من قيود أوضاعها ، وإذ ينطلق من فكرة أساسية . وهى أن الخير والعطاء للأمة العربية وللانسانية يثويان فى هذه الجموع الشعبية التى تنتظر من يفك عنها الأغلال لتنطلق وتبدع .

إن ثورية القومية العربية تحمل معناها فى قدرتها على تحرير الإنسان العربى وتطلق قوى الابداع والخلق لديه ، إنها تصدر عن حقيقة أولى هى أن التحرير العميق لهذا الإنسان لا يمكن أن يكون إلا ضمن كيان عربى موحد يتحمس له ويستخرج فى سبيله كل مدى طاقاته وإمكانياته ويجد ذاته فى إطاره .

وبمعنى آخر ، إن الوحدة هى الاطار السليم لتحقيق مضمونها ، وأنها وهـــذا المضمون شىء واحد ، ولا سبيل إلى فصل أحدهما عن الآخر . . إن الوحدة لا تتحقق إلا إذا تحرر أبناء الشعب العربى من قيود أوضاعهم الاجتماعية فأصبحوا سادة مصيرهم ، إنها تكسر هذا الدور حين تقرر أن التربة الطبيعية لتحرير الإنسان العربى هى تربة

الوحدة ، وإن انتظار تحرر الإنسان العربى ضمن إطار التجزئة مخالفة لمنطق الواقع ، إذ يعنى هذا الانتظار تعريض الإنسان العربى ضمن التجزئة لعبودية أكبر وقيود داخلية وخارجية أخطر . والوحدة هى سبيل القضاء على المفاسد والظلم السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، وتحرير الإنسان العربى ليصبح سيد نفسه ومصيره .

الفصل الثانى

الثورات العربية فى الوطن العربى



ثورة ٢٣ يوليو

فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ قامت الثورة فى مصر ، ثورة تحررية قلبت أسس المجتمع العربى . وانطلقت به فى طريق القومية العربية ، وقضت على جذور الاستعمار فيه .

ويجدر بنا أن نلقى نظرة إلى المـاضى ، حتى نستطيع تحليل الثورة العربية تحليلا علميا ، وانه من الضرورى ، ونحن نجتاز من تاريخنا هذه المرحلة الثائرة فى طريق الغد ، أن يـكون وعينا تاما بـكل ملامح الماضى ، وأن نفيد من كل أخطائنا حتى يـكون غدنا وطيدا ثابت الأركان لاشيئا معلقا فى الفضاء .

والباحث يجد صعوبة كبيرة فى استخلاص تاريخ الفترة التى عاشها الشعب فى مصر فى ظل أسرة محمد على ، على الرغم من أن الزمن الذى يفصلنا عنه لايزيد عن قرن إلا قليلا وذلك لأن هـذه الأسرة حاولت بـكل وسيلة أن تـكتب هذا التاريخ كما تريد ، فتحكمت فى كل مصادره واستؤجر المؤرخون ، وبذل لهم الذهب والرتب ، لـكى تحول أقلامهم الظلم الصارخ إلى آية من آيات العـدل ، وتحول النهب والسلب إلى تنظيم وتقويم .

وكان لابد أن نرجع إلى الأصول . . إلى الوثائق الثابته الباقية وهى مع قلتها غنية بالـكثير من الدلالات والشواهد على الطريقة التى عامل

بها محمد على الشعب — تولى محمد على حكم مصر على شرط أن يكون الحكم جمهوريا ، ولكنه غدر بالشعب ، وحوله إلى ملكية طاغية مستبدة ، ونفى عمر مكرم عندما وقف يعارض إستبداده .

وسمع سلمان أغا السلحدار «أحد زبانية محمد على» أن «الجبرتى» المؤرخ المصرى العظيم ينقد الباشا محمد على ، ويبدى سخطه على فظائع إبراهيم ويصفه بأنه مغرور . فإذا هذا الجلاد «سلمان أغا» يسوق أقصى الطعنات إلى قلب الشيخ الطاعن فى السن .

ففى ١٩ يوليو سنة ١٨٢٢ ، روع الجبرتى وأهل بيته حينما دخلت عليهم مجموعه من المواطنين يحملون جسدا ممزقا بين الحياة والموت ، وكان الصريع المحمول هو خليل بن عبد الرحمن الجبرتى الذى انتقم محمد على من أبيه فى شخصه ، فهاجمه زبانية الباشا عند مزارع شبرا وأثخنوه جراحا ، وربطوه فى رجل حمار . . ومضوا . .

ولم تنقض سنوات حتى مثلوا بالجبرتى نفسه على هذه الصورة القاسية وفى المكان نفسه ، كان القتل أو النفى جزاء من يعارض إستبداد محمد على . وماذا عن الفلاح ؟

جاء فى أنباء سنة ١٢٢٢ ، هجرية فى حكم محمد على . . . .

فى التاسع من شعبان طلب محمد على الضرائب المتخلفة من تحصيل أربع سنوات مضت وفى اليوم التالى — العاشر من شعبان — طلب الضرائب المقررة على السنة المقبلة . يقول الجبرتى :

وإن لم يجد المعينون للطلب شيئا من الدراهم عند الفلاحين أخذوا مواشيهم وأبقارهم لتأتى أربابها ، ويدفعوا ماتقرر عليهم ويأخذوها ، أو يتركوها بالجوع والعطش ، فعند ذلك يبيعونها للجزارين ويرمونها عليهم قهرا بأقصى القيمة ، ويلزمونهم باحضار الثمن فان تراخوا وعجزوا شددوا عليهم بالحبس والضرب .

وفى سنة ١٢٢٩هـ بدأ قياس الأرض ! وجفل الكثير من الفلاحين وأهالى الريف وتركوا أوطانهم وزرعهم . ولما آن وقت الحصاد ، وأراد « أعوان محمد على ضم الزرع لم يجدوا من يطيعهم »

كان الفلاحون فيما مضى يشكون من الملتزمين الذين يرهقونهم فى جمع الضرائب ولا يتساهلون فى أى ريال تبقى بعد الحساب ، ولكن بعد أن تملك محمد على الأرض ، وفرض الضرائب على قواعد جديدة ظهر أن عهد الإلتزام كان رحمة ، إذ ظهر أن على كل قرية أن تؤدى عشرة وعشرين مثلا مما كانت تؤديه فى الماضى .

وفى سنة ١٢٣٤ هـ كان الفلاحون مسخرين لحفر الترعة الأشرفية ، وكان إذا قرب وقت الحصاد رد الفلاحون إلى الأرض لجمع المحصول ، فإذا جاء شهر « أبيب » ونودى بوفاء النيل أمر محمد على حكام الجهات بجمع الفلاحين للعمل ، فكانوا يربطونهم قطارات بالحبال وينزلون بهم فى المراكب وتعطلوا عن زرع « الدراوى » الذى هوقوتهم وقاسوا شدة

بعد رجوعهم من المرة الأولى ومات الكثير منهم من البرد والتعب ، وكل من سقط أهالوا عليه تراب الحفر وان تكن الروح تتردد فيه ، وإذا رجعوا إلى بلادهم للحصاد طولبوا بالمال وزيد عليهم عن كل فدان حمل بعير من التبن وكيلة قمح وكيلة فول وأخذ ما يبيعونه من الغلة بالثمن المدون والكيل الوافر ، فما هم إلا والطلب للعودة للشغل فى الترعة ، ونزح المياه التى لا ينقطع نبعها من الأرض وهى فى غاية الملوحة ، والمرة الأولى كانت فى شدة البرد وهذه المرة فى شدة الحر مع قلة المياه العذبة فينقلوها بالروايا على الجمال مع بعد المسافة وتأخر رى الاسكندرية .

وفى أواخر ربيع الأول سنة ١٢٣٥ هـ انقضى أمر الحفر فى الترعة الأشرفية الخاصة بالإسكندرية .. ورجع المهندسون والفلاحون إلى بلادهم بعد أن هلك معظمهم .

وجاء فى كتاب تاريخ الحركة القومية للاستاذ عبد الرحمن الرافعى:

ان كثيراً من الفلاحين فدحتهم أعباء السخرة والضرائب التى فرضها محمد على باشا فهاجروا جماعات إلى الأقطار السوريه المتاخمة لمصر، فرارا من هذه المكاره .. وقد طم سيل المهاجرين حتى بلغ عددهم ستة آلاف من الفلاحين وخشى محمد على عواقب هذه الهجرة ، وما تفضى إليه من المضار الاقتصادية فطلب من عبد الله باشا وإلى صيدا أن يرجع المهاجرين المصريين إلى بلاهم فرفض عبد الله باشا طلبه ، محتجا بأن المصريين من الرعايا العثمانيين ولهم الحق أن يقيموا أنى شاءوا ،

فغضب محمد على من هذا الجواب وكتب إليه يتوعده وينبئه أنه قادم ليعيدهم جميعا ، يزيدون واحد . . هو عبد الله باشا ذاته .

ويقول الدكتور لهيطة فى كتـابه « تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة » : « ترك محمد على الفلاحين يزرعون الأرض التى زرعها أباؤهم من فجر التاريخ ، ولـكن الحـكومة كانت تستولى على النسبة العظمى من دخلهم ولاتبقى لهم أكثر مما يحصل عليه الأجـير أجراً على عمله » .

ولما فشل احتكار الحـكومة للزراعة ابتدأ الفلاح يستعيد حريته المفقودة . وينبغى أن نذكر هنا التضحيات الهائلة والآلام التى تفوق حد التصور التى دفعها الفلاح ثمنا لتحطيم هذا الإحتكار . فما من صنف من أصناف العذاب لم يتحمله سكان القرى فى هذا العهد . . . القتل ودفن الأحياء وبتر الأعضاء ولاسيما الأذان وإجلاس الناس على صوان أشعلت تحتها النار حتى أحمر معدنها ، والقبض على النساء ، والإلقاء ببعضهن فى الماء حتى يغرقن . وما أن انقضى عهد محمد على وابنه ابراهيم حتى اضطر خلفهما إلى العدول عن نظام الإحتـكار الـكامل ، فصدر فى سنة ١٨٣٦ قانون يمهد لتغيير نظام بدأ يضمحل فعلا ويتلخص هـذا القـانون فى النقط الآتية : —

١ — يعود حق الإنتفـاع بالأرض للحـكومـة إذا أهمل الزارع زراعتها وهجرها ، ولـكن للزراع أسترداد أرضه عند عودته .

٢ — يجوز لمستغلى الأراضى أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع على أن يثبت ذلك بحجة تكتب أمام الشهود .

٣ — يحرم الزارع من حق الانتفاع بالأرض إذا توقف عن دفع الخراج المفروض عليها .

وكان عباس قبل أن يلى الحكم ، حاكما لاقليم الغربية ، وحدث أن فر بعض الفلاحين من طغيانه ولجئوا إلى منطقة البرارى التابعة إذ ذاك لمديرية البحيرة .

وعلم مديرها بأمرهم فلم يجرؤ على قبولهم خوفا من عباس ، فأعادهم إلى الغربية محاولا أن يشفع لهم عنده ، فما كان من عباس إلا أن « أوقفهم فى أحد الأماكن الخالية وجعل بعضهم هدفا لطلقات المدافع ، أما بعضهم الأخر ، فقد أمر بأن يذبحوا كما تذبح الأنعام »[1] .

وكانت الحكومة قد احتكرت صناعة الغزل والنسيج ، والقت إلى الطريق كل من كانوا يعيشون بجهودهم الخاصة من هذه الحرفة ، فلما

---

(١) كفاح الشعب من عمر مكرم إلى جمال عبد الناصر . بقلم محمد أمين حسونة ص ١٢٢ — ١٢٣

هددهم الجوع عملوا خفية على بعض الأنوال « اليدوية » يحاولون أن يسقطوا من ورائها لقمة العيش .

وعرف عباس هذه الحكاية ، فأمر بهم جميعا فاحضروا لديه ، ثم أمر بأن يلفوا فى القماش الذى ضبطوا ينسجونه بعد دهنه بمادة قابلة للاشتعال ، ويمكن للقارىء أن يدرك المصير التعس الذى لقيه هؤلاء البائسون ، لقد شواهم الجلاد حتى الممات ، وتحول النسيج الذى كانوا يصنعونه للحياة إلى كفن راحوا به إلى القبور[1]

وكان عهد عباس هذا عهد انكماش فى التعليم ، وهو صاحب الكلمة المعروفة : الأمة الجاهلة أسهل قيادة من الأمة المتعلمة !

وكانت بنفس عباس عقدة هائلة من كل من يحمل بين كتفيه رأسا فيه بصيص من المعرفة والعلم ، وخاصه إذا كان من أبناء مصر . لاعتقاده أن هؤلاء هم الذين يمكن أن يقضوا عليه !

وحدث أن طلب عباس الأول : على مبارك وعلى إبراهيم وحماد عبد العاطى ، فلما ذهبوا إلى القصر دخل عليهم عباس ، وبين لهم المهمة التى استدعوا من أجلها ، وهى امتحان مهندسى الأقاليم ومعلمى المدارس « لأن الكثير منهم ليسوا على شىء . وجعلتكم من أرباب الامتحان » .

---

(١) عبد الصبور مرزوق : الأرض والمصنع بين الاقطاع والأشتراكية ص ٩٠ — ٩١

وهنا تتجلى فى وضوح العقلية التى كانت تسيطر على الحكام فى ذلك العصر فإن الخديو لم يشأ أن يصدر أوامره إلى رجاله بدون أن يهددهم بجزاءات قاسية إن هم أخلوا فى القيام بالمهمة التى وكلت إليهم فبعد أن شرط عليهم بألا يتكلموا إلا بالصدق أنذرهم بأن جزاء من يكذب هو « سلب نعمته ، والباسه لبس الفلاحين وسلكه فى مسلكهم » ثم حلفهم على ذلك واحدا واحدا ، ثم أنعم عليهم برتبة « الصاغقول أغاس » وأعطاهم نيشانات الرتبة !![1]

وقد بلغ بعباس الحقد على العنصر الوطنى أن أصدر أوامره يوما بتغيير أسماء التلاميذ من أبناء الفلاحين بالمدارس واطلاق الاسماء التركية عليهم ، فمن إسمه عنتر يصبح سنجقدار ، ومن إسمها خضرة تصبح جلفدان !

ومضى عباس وجاء سعيد . .

وفى سنة ١٨٥٤ أدخل سعيد تعديلا جديدا على ملكية الأرض أقر به نظام التوريث .

وفى سنة ١٨٥٨ حددت اللائحة السعيدية التى ختم بصدورها هذه المرحلة من كفاح الشعب ضد مصادرة الأراضى وتمليكها لمن كان يطلق على نفسه « ولى النعم » وقد قررت هذه اللائحة أن لمستغلى الأرض

---

(١) سعيد زايد : على مبارك وأعماله ص ٢٨ — ٣٩

الحق فى تأجيرها أورهنها أو بيعها كما نص على حق التوريث .

وكان سعيد مغرماً بأكل المكرونة من صغره ، ومن طول تعاطيه لهذا اللون من ألوان الطعام ، تكونت عنده مجموعة من القيم والخبرات والملامح الجسمية والنفسية .. فقد إزداد وزنه بعد أن أتيحت له فرص أوسع لأكل المكرونة وأصبح سميناً ، وأصبح يحب أن يأكل الوانا جديدة من المكرونة .. وكان فرد يناند ديلسبس طباخاماهرا .. فاستطاع أن يكسب رضاء سعيد وأصبح وهو ابن قنصل فرنسا فى الاسكندرية صديق سعيد الأثير لديه ، وفى رحلة مشئومة حصل ديلسبس من سعيد على وعد بحفر قناة تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر . . . وفى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ أصدر الوالى وثيقة عرفت فيما بعد بفرمان الإمتياز الأول رخص فيها لديلسبس بإنشاء شركة قناة السويس .

وقد اكتتبت مصر بنحو ٤٤ فى المائة من أسهم الشركة المذكورة ، واضطر سعيد إلى عقد أول قرض فى تاريخ مصر المالى ليعاون صديقه ديلسبس معونة فعالة .

وفى صباح ٢٥ إبريل سنة ١٨٥٩ ، بدأ العمل فى حفر القناة ، واستطاع ديلسبس أن يحصل على اتفاق تتعهد الحكومة بمقتضاه بتقديم أربعة أخماس العمال للحفر وأن تبذل مساعدتها للشركة ، وأن تصدر أمرا بتكليف جميع موظفيها ومستخدميها وعمالها فى جميع الدوائر بأن يكونوا رهن تصرف الشركة .

وجاء فى البند الثانى من هـذه الاتفاقية — المؤرخة ٣٠ يوليو ١٨٥٦ ، أن أجر العامل تدفعه الشركة بمعدل قرشين ونصف قرش إلى ثلاثة قروش فى اليوم الواحد مع وجبة غداء ونفقات العلاج والإيواء .

وبدأت حملات جمع الأقنـان حيث ينزل مندوب عن الشركة مع ممثل من قبل الحكومة المصرية ومجموعة كبيرة من جنود البوليس أو الجيش لاصطياد الرجال من الحقول ! ! .

ولما بدأ الحفر ما طلت الشركة فى دفـع الأجر المستحق وأغفلت الغذاء والعلاج ، وكان العمال يعانون مشقة الحصول على ميـاه الشرب حيث كان يجلب إليهم على ظهور الإبل من دمياط وكان نصيب العامل ثلاث جرعات فقط !

وانتشرت أوبئة التيفود والتيفوس والزحار بين العمال وسرت العدوى من منطقة القناة إلى الريف ، فكان المئات يقعون صرعى فلا تتكلف الشركة حتى مجرد مؤونة حملهم وتجهيزهم ودفنهم ، بل تهيل التراب وتودع أجداثهم تحت أكداس الحفر وأكوام الطين . . ومضى سعيد . . . وجاء اسماعيل . . .

تولى الخديو اسماعيل حكم مصر ، وكان نصيبه من الأرض مقاربا لأنصبة الأمراء العاديين من أمثاله ، وكانت مساحة مزراعه لاتتجاوز ١٥٠٠٠ فدان تشرف عليها دائرة زراعية ، ولكن بعد سبعة عشر

عاما من حكمه زادت هـذه الدائرة فأصبحت دوائر . . أصبحت ٥١ دائرة منتشره فى أنحاء البلاد كلها ، واستولى اسماعيل على ٩٥٠ ألف فدان وهذا الرقم يعادل خمس مساحة الأراضى المنزرعة من أرض مصر .

وكان اسماعيل مغرما بمجاملة الأجانب ، فأباح لهم تملك الأراضى ولم يكن ذلك جائزا قبل عهده . .

ويقول المؤرخون أن اسماعيل عندما أباح التمليك الكامل للأرض ، وحق التصرف فيها إنما أراد أن يحصل من المنتفعين على أموال لقاء التسجيل الجديد بصفة رسوم ، وقد حصل فعلا على المال الذى أراد وأسمى هذه الرسوم « المقابلة » وجاء فى لائحتها أن من يدفع المقابلة تنتقل إليه الملكية المطلقة للأراضى التى يزرعها .

وقد غرق اسماعيل وأغرق البلاد فى الديون كما هو معروف ، ولم يكفه لنفقاته دخله من أملاكه الذى زاد فى ١٧ سنة من ٣٠ ألف جنيه إلى ١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه تدرها عليه أرضه ومصانعه ، بل راح يقترض ويقترض . . حتى بلغت ديونه زيادة عن مائة مليون جنيه صرف جلها فى شئون خاصة به مثل الحصول من السلطة العثمانية على حصر الوراثة الخديوية فيه وفى أنجاله بعد أن كانت للاكبر فالأكبر من عائلة محمد على ، وفى الوليمة التى أقامها فى حفلة افتتاح قناة السويس ، وفى وليمة أقامها للسلطان عبد العزيز فى استنابول والتى أوجبت إنشاء قصر فخم خاص يليق بجلالة السلطان ليتناول غداءه فيه ،

وفى هدايا أخرى فخمة قدمت لعظماء المدعوين فى حفلة افتتاح قناة السويس وعلى الاخص للامبراطورة أوجينى امبراطورة فرنسا . وقد تكلفت هذه الحفلة أربعة ملايين من الجنيهات الذهب »[1] .

ويحكى قلينى فهمى فى مذاكراته « نوادر عن اسماعيل » نقتطف منها مايلى لبيان عقلية حكام أسرة محمد على . . . يقول :

دخل على اسماعيل مفتش من مفتشى مزارعه وكان اسمه عكوش باشا وقال له : — ياأفندينا انى قد وجدت كنزا « ثمينا » لايفنى للبلاد ، أعرض تفصيلاته على مسامعكم الكريمة . ذلك الكنز هوزرع ستين ألف فدان ملك الدائرة السنية بالفيوم أشجار زيتون يمكن أن يستخرج منها مقادير لاتحصى من الزيت كى أمون منها جميع آلات الماكينات الداخلة فى دائرة القطر المصرى ، وكذلك السكك الحديدية المصرية بأجمعها ، بل يمكن تصدير مقادير منها لاوربا فتأتينا بربح طائل .

ولما كانت « الفابريقات » (المصانع) التى تلزم لعصيره يستغرق استحضارها وتركيبها وإعدادها للادارة زمنا طويلا ، فأرجو من من سموكم صدور الامر من الان باستحضارها حتى فى هذه الفترة تكون قد نضجت أشجار الزيتون وأخذنا ثمارها وألا نتأخر فى عصيرها .

---

(١) مذكرات قلينى فهمى الجزء الأول ص ١١ — ١٢ .
(٢) نفس المصدر ص ٢١ — ٢٢ .

فسر بهذا الخبر سمو الخديو سرورا عظيما واستدعى فى الحـال المرحوم سلطان باشا الذى كان إذ ذاك حاكما عاما للصعيد ، وأمره بعد أن قص عليه الرواية أن يعمل ما يلزم لاستحضار آلات هذه الفابريقات (المصانع) حالا من أوروبا.

فضحك المرحوم سلطان باشا وقال :

— يامولاى لم يغرب عن شريف علمكم أن عكوش باشا رجل مشهور بالكذب فإذا اعتمدنا على مثل هذه الأقاويل الكاذبة وهى محققة من الآن ، وبرهانا على ذلك استحضار الآلات قبل زراعة الزيتون الذى لا نعرف إذا كان ينجح أم لا ينجح ، فنكون قد تحملنا مصاريف جسيمة جدا باستحضار تلك الآلات غير المضمونة فائدتها . فلننتظر حتى يزرع الزيتون وينمو ونرى ثمره ، وحينذاك نحكم إذا كانت الحالة تستدعى احضار تلك الآلات أم لا .

فأجابه الخديو بما يأتى :

— اسمع ياسلطان باشا أنا أعرف أن عكوش باشا كذاب ، ولكن كذبه يبسطنى وأعرف أنك أنت صادق ولكن صدقك يضايقنى . فاذهب واطلب الآلات وائته ، ذهب سلطان باشا وهو ممتلىء استغرابا وفعلا طلب فابريقتين (مصنعين) لعصير الزيت وتم تركيبها بالفيوم ولم يستخدما

فى استخراج الزيت لغاية الآن . . . .)

ومن نوادر الخديو اسماعيل أنه كان حريصا على عرشه فعلم يوما من الأيام أن رجلا باحدى بلاد مديرية جرجا يدعى « جعلص » ادعى الولاية وأخذ ينادى بأنه سيكون « خديويا » فالتف حوله بعض (الرعاع) ! ، فما بلغ مسامع الخديو حتى أمر بشنقه فى وسط البلد حالا وتوزيع أهالى البلد التى ظهر منها هذا الرجل على البلاد المجاورة وهدم البلد وحرثها لتكون أراضى زراعية حتى لا يكون لها أثر فى الوجود بعد أن ظهر منها هذا الرجل .

وكان له تطورات غريبة ، فكان مثلا ، يرفع رجلا من الدرك الأسفل إلى أعلى الدرجات ويوليه أكبر المناصب بينما كان يسقط أعظم رأس فى البلد من أعلى الدرجات إلى أسفل السافلين ، مثال ذلك أنه أمر بتعيين شاهين باشا الذى كان وزيرا للحربية والبحرية مأمورا «لتشهيل» سكة حديد السودان . وسلطان باشا مفتشا بالفيوم بعد أن كان حاكم الصعيد العام ، ورؤف باشا بعد أن كان حاكم السودان العام أصبح مديرا لجرجا وأعرف مرة أنه عين المرحوم على باشا مبارك ناظرا «وزيرا » للأشغال وأسند إليه نظارة « وزارة » المعارف العمومية ومحافظة مصر وإدارة السكك الحديدية ، وبعد ذلك بأشهر قليلة سلب منه كل هذه المصالح وجعله باشمهندسا للركاب العالى فقط ! !) .

وقد تحدث المؤرخون كثيرا عن إقامة الحياة النيابية فى عهد اسماعيل . . وحسبنا أن نسأل : —

ماذا كان يحدث لو وجد بمصر فى عهد اسماعيل برلمان قوى يمثل الشعب ولا يمثل حفنة من أصحاب المصالح والأطيان ؟

وخير جواب على هذا السؤال هو سؤال آخر :

ماذا حدث ومجلس شورى النواب يومئذ يمثل ذوى المصالح والأطيـان ؟

حدث أن اقترض اسماعيل : —

— عام ١٨٦٤ — ٥ر٧٠٤ر٢٠٠ من الجنيهات بحجة مقاومة الطاعون البقرى . ثم ترك الطاعون يهلك البلاد والشعب .

— واقترض عام ١٨٦٥ — ٣ر٣٨٧ر٣٠٠ من الجنيهات ليشيد بها قصر « ميركون » على ضفاف البسفور .

— واقترض عام ١٨٦٦ — ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ ليشترى بها أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم كى يتخلص من منافستهما له .

— واقترض عام ١٨٧٠ — ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ دفعها رشوة للاستانة كى يظفر بلقب « خديو » وسافر ببقيتها إلى باريس .

— واقترض عام ١٨٧٠ — ٧ر١٤٢ر٨٦٠ لينشئ بها مصانع السكر الخاصة به ، ومد سكة حديد زراعية تربط أطيانه المترامية بعضها ببعض .

— واقترض عام ١٨٧٣ — ٠٠٠ر٠٠٠ر٣٢ رهن قبلها بعض مصالح الحكومة .

وهكذا ظل يقترض حتى بلغت قروضه ٣٦٠ر٣٥٤ر١٢٦ من الجنيهات[1]. حدثت هذه القروض المفجعة التى أروى بها اسماعيل هواه، وملأ الأرض قصورا فشيد قصر عابدين — وسراى الجزيرة — وقصر القبة ، وقصر حلوان — وسراى الروضة وسراى الرمل — وسراى الزعفران ، وقصر رأس التين ، وعشرات أخرى سواها . .

ولم يكن إنشاء القصور وحده — فى الوقت الذى لا يجد فيه الشعب ما يأكل هو مظهر العبث ، بل كان تأثيثها أيضاً أبلغ فى الدلالة على الجنون والسفه .

ففى قصر البوسفور مثلا : كانت موائد الطعام كلها من الذهب الخالص والذهب المرصع باليواقيت والدرر .. وقد أهداها اسماعيل لجلالة السلطان بعد استضافته للسلطان !

وكانت تكاليف الستارة الواحدة لباب أو لنافذة تزيد على ألف جنيه . ويصف على مبارك قصر الجزيرة والجيزة فيقول :—

إنها من أعظم المبانى الضخمة التى لم يبن مثلها ، والتى تحتاج فى وصف ما اشتملت عليه من المحال والزينة والمفروشات وما فى بساتينها

(١) عبد الرحمن الرافعى — عصر اسماعيل الجزء الثانى .

من الأشجار والرياحين والأنهار والجبلايات والقناطر والبرك إلى مجلد كبير . .

ان مساحة المبانى فى قصر الجزيرة كانت ستين فدانا ،وأن ماصرف على كثرته قليل بالنسبة لما صرف على سراى الجيزة ، وقد بلغت مساحة الأرض التى شغلاها ٤٦٥ فدانا . وكان ماأنفق على هـذه القصور كما يأتى : —

تـكلف قصر الجيزة	١٫٣٩٣٫٣٧٤	جنيها
تـكلف قصر عابدين	٥٦٥٫٥٧٠	جنيها
تـكلف قصر الجزيرة	٨٩٨٫٦٩١	جنيها
تـكلف قصر الاسماعيلية	٢٠١٫٢٨٦	جنيها
وتـكلفت باقى القصور	٢٫٣٣١٫٦٧٩	جنيها [١]

وقد حدث التاريخ[٢] أن لجنة التحقيق الأوربية التى شكلت عام ١٨٧٨ ، لفحص أسباب العجز وتراكم الديون على ميزانية الحكومة المصرية ، فكشفت عن حقائق مذهلة .

منها أن احدى الاميرات من بيت اسماعيل قـد بلغ المطلوب منها لخياط فرنسى مائة وخمسين ألف جنيه .

---

(١) على مبارك : الخطط التوفيقية جـ ١ ص ٨٤ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى — مصر المجاهدة الحلقة الثالثة ص ٧٩ .

وينقل الرافعى ايضا « عن الكتاب الاجانب » أن اسماعيل يغترف المال من الخزانة العامة بكلتا يديه لمجرد أن « يبقشش » به على الأفاقين من الملتفين حوله ، الذين عرفوا نقط الضعف فى أخلاقه فكانوا يدخلون منها عليه . . . » .

وقد باع اسماعيل نصيب مصر فى قناة السويس ، وبيعت مصر بالتالى بثمن بخس — هو أربعة ملايين من الجنيهات !

ونسأل مرة أخرى : لماذا حدث كل هذا ؟

يجيب عبد الرحمن الرافعى بقوله :

(. . . مما جعل اسماعيل يتمادى فى الإسراف والاستدانة أنه لم تكن فى البلاد هيئات نيابية تراقب تصرفات الحكومة وتحاسبها على الأموال التى تبد ها . . أما مجلس شورى النواب فكان يكتفى بالبيانات الملفقة أو المبهمة التى يقدمها وزير المالية اسماعيل باشا صديق ، ولم يكن بالمجلس شعور بالمسؤلية يدفع أعضاءه إلى الاعتراض على سياسة الحكومة المالية ، وما جرته من الخراب على البلاد . .

وكان الخديوى مثالا يحتذى به باشوات القطر وأمراؤه ، وكبراؤه وأعيانه ، والناس على دين ملوكهم فقلدوه فى البذخ والإسراف ، وتفشى داء الإسراف فى مظاهر حياتهم الشخصية والاجتماعية » .

لقد كان الشعب يقاسى الجوع والحرمان ، وقلة قليلة من الأفراد تنعم بكل الخيرات وبالذهب المذاب ! وما قصه اسماعيل المفتش الذى

كان يلقب بالخديوى الصغير بعيدة منا .

كان وزيرا للمالية فى مصر وما أن طرده الخديوى اسماعيل حتى اكتشف سرقة أربعين مليون فرنك من مال الدولة .

وقد وصف قنصل أمريكا فى مصر — يومئذ — هذا « الملك الكبير » فقال :

« لم يكن ملك سليمان يضم كل هذه القصور والحدائق والجوارى والجوهرات . كان فى قصور اسماعيل المفتش سبعمائة جارية وله ثلاثون ألفا من أجود الأفدنة ، واشترى مرة لزوجته مروحة مرصعة بالجواهر استوردها من باريس بما يقرب من نصف مليون فرنك ، كل ذلك غير الأربعين مليونا السابقة ! ! » .

ويصف مراسل « التيمس » فى القاهرة مآسى الشعب فى رسالة له عام ١٨٧٨ فيقول :

« ان الحقيقة المرة التى لا يكاد العقل يصدقها ، هى أن الفلاحين الذين أخرجهم الفيضان من بيوتهم ،وأهلك دوابهم، وحطم ديارهم[١] هم أنفسهم الذين كانوا يحاكمون أمام المحاكم ، ويعذبون لعدم أدائهم للضرائب المتأخرة عليهم . »

إن مصر لم تخسر مالها فقط ، وهو يمثل عرق الكادحين مدى

(١) محمد أمين حسونه : كتاب شعب مصر ج ١ ص ١٧٤

الأجيال ، بل بدأت تخسر أيضاً أرضها ، لأن الضرائب الثقيلة المنوعة ، التى بلغت ٣٣ نوعاً ألقت بالفلاحين البائسين فى أحضان المرابين ، والممولين وألقت بجزء كبير من الأرض فى أيدى الأجانب ، وكانت النتيجة أن تحول معظم الملاك المصريين إلى أجراء للاجانب .

ويمضى مراسل (التيمس) فيقول :

والخلاصة أن مصر صارت أشبه بضيعة كبيرة يديرها الدائنون الأجانب ، والدائن عادة يهتم بانماء موارد الضيعة حتى يسترد أمواله ، ولكنهم فى مصر كانوا لا يفكرون إلا فى اغتصاب الأموال .

إن الأحكام الصادرة على الحكومة باقية لم تنفذ ، وإن الموظفين يقاسون آلام البؤس والشقاء ، بسبب عدم دفع مرتباتهم إليهم منذ شهور ، وكل عمل منتج نافع معطل ، ودولاب الإدارة واقف ومعظم الفلاحين لا يملكون الأراضى التى يزرعونها ، بل انطبقة المرابين الأجانب تملك مساحة كبيرة من هذه الأرض .

ومرت الأيام والأفواه المفتوحة لازدراد الشعب تزداد اتساعا وشراهة كل يوم حتى لم يبق أمامها جديد تفكر فى انتزاعه . . ذلك لأن بقاء الجزء الباقى من الأرض تحت يد الفلاحين كان ضروريا لاستمرار عملية الاستغلال . . . ولان الفلاحين لو خرجوا منها نهائيا لن يجدوا من يعمل لهم فيها .

ولما ظهرت بوادر الخراب وخاف الدائنون على أموالهم طلبوا من اسماعيل التنازل عن العرش لابنه توفيق ، ولكنه رفض . . . فطلبت بريطانيا وفرنسا من السلطان العثمانى عزل اسماعيل ، فعزله . . . وولى مكانه توفيق . . .

وكتب توفيق خطاباً إلى الصدر الأعظم بمناسبة تعيينه مكان والده المخلوع قال فيه :

(وصل ليد التبجيل تلغرافكم السامى الآمر أن فراغ محسوبكم والدى المحترم عن الحكومة المصرية . وتوجيه مقام الخديوية من محض جليل عواطف الحضرة الملوكانية لعهدة رقيقكم هما من مقتضى عالى ارادته السنية السلطانية . وبالحقيقة أن تكرم حضرة صاحب الخلافة الأقدس الذات بتوجيه مقام الخديوية لعهدة هذا العبد كان دليلا على وجـــــود عبدكم مشمولا بفيض النظر الملوكانية .

فلذا رفعت إلى مقر اجابة الرب القدير أكف الأدعية الخيرية ببقاء عمر ، وعافية وارتقاء شأن ، وشوكة الحضرة السلطانية . عالما علم اليقين أن سلامة الخديوية المصرية وسعادتها وموفقيه عبدكم الكاملة يحصلان بالثبات على قدم العبودية والتابعية للسلطنة السنية . . !!)

من هذا الذى يتكلم . . ويكرر كلمة عبدكم ورقيقكم مـــرات عديدة ؟ ،

أهو فرد عادى من الشعب ؟

انه الخديدى يبذل تواضعه بسخاء . . . لأن السلطان العثمانى لا يقنع بدون هذا التواضع من تابعيه وموظفيه ، ونستطيع على ضوء هـذا الخطاب أن نقف على تفسير علمى صحيح لقول توفيق للمصريين « أنتم عبيد احساناتنا » واختياره كلمة « عبيد » بالذات انها عملية تعويض لا غير . . لقد تواضع كثيرا للذين فوقه فلا بد أن يتقاضاه من الذين تحته . . . من الجماهير والرعايا !!

وفى ظل الارهاب كان الشعب يئن ويتوجع ،وقد حاول رياض باشا أن يخفف من حدة هذا الألم وأن يعطى الشعب حقنة مورفين تسكنه إلى حين . وكانت هذه الحقنة اصلاحات عرجاء قام بها ليسكت الشعب الذى لم يسكت عن المطالبة بحقه فى الحياة الحرة الكريمة .

وكانت هذه الاصلاحات العرجاء هى :ـ

١ — الغاء السخرة :

وقد أحدث الغاء السخرة أثراً اجتماعياً مزدوجاً فقد غضبت طبقة البورجوازية من ذلك لانهم كانوا يستغلون أبدان الرعية وأموالها لـ آربهم الشخصية ، وألفت البورجوازية جمعية فى حلوان تسمى «جمعية حلوان» تضم بعض الباشوات لمقاومة هذا القانون ولـكنهم فشلوا فى مقاومته .

٢ — زيادة أموال الأطيان :

وكانت هذه الزيادة ضارة لطبقة البورجوازية أيضاً، فاجتمعوا وأثاروا على رياض ثائرة الصحف واشتكى كثيرون من كبار الملاك فنفاهم من مصر وعلى رأسهم حسين موسى العقاد الذى نشر شكواه فى جريدة « الريفورم » ، كما أن هذه الزيادة فى أموال الأطيان لم تعد بفائدة على الشعب .

٣ — العدل فى توزيع المياه .

اهتم رياض بأن توزع مياه النيل بالقسط ، وكان الفقراء لا ينالون منها شيئاً خاصة فى أيام هبوط النيل .

وقد أثار هذا طبقة البورجوازية أيضا لانه حرمهم لذة التمتع بظلم الفقراء .

٤ — وضع ميزانية للحكومة :

نظم رياض ميزانية الحكومة وشكل لجنة لسماع شكايات المطالبين بتخفيف الضرائب وانصافهم وتعريف الفلاح ما له من حقوق وما عليه من واجبات .

ثم أقر مبدأ المساواة بين الأغنياء والفقراء والوطنيين والأجانب فى دفع الضرائب .

٥ — ابطال الكرباج .

وصدر أمر بابطال الكرباج فى تحصيل الأموال الأميرية ،وعجب لذلك كثير من البورجوازيين وقالوا :

— كيف يمكن أن يحصل مال من الفلاح بدون ضرب!،وأنكره كثير من المديرين وظنوا أنه قد هدم ركناً عظيما من سلطان الحكومة

٦ — ابطال الحبس فى تحصيل الحقوق :

وصدرت الأوامر المشددة بمنع الحبس لتحصيل الحقوق سواء أكانت أميرية أم شخصية ولقى تنفيذ هذا الأمر مصاعب ومقاومة شديدة من طبقة البورجوازية لتمكن الظلم فى نفوسهم .

وكانت هذه الإصلاحات ذات أثر مزدوج فانها أغضبت طبقة البورجوازية التى تريد أن تظلم دائما ، ولم ترض الجماهير المطالبة بحقها فى الحياة لأنها لم تنل كل حقها فى الحياة ، ولأنها أحست أن هذه الاشياء تعطى لها وكأنها منح من الحكام ، والشعب يطلب دائما أن يحكم نفسه بنفسه وأن يتحمل وحده كل حسنات الحياة وكل مساوئها ولكنه فى ظل الحكم المطلق لايحس إطلاقا بأنه ينال حقه لانه لا يحس بأنه هو الذى يحكم .

وكان الصراع عنيفا فى قلب المجتمع المصرى أيام توفيق ، فالشعب يتطلع إلى الحرية والجيش يريد أن يتحرر من ذل الشراكسة وأشباههم والنفوذ الأجنبى يزداد طغيانا يوما بعد يوم ، والحكومة تحاول جهدها

أن تقاوم هذه التيارات كلها بالقوة وبالسلطان لا بالتأييد الشعبى، ولذلك كانت اصلاحات رياض عرجاء لا تقوم على رجليها لأنه لم يكن يستمد قوته من الشعب ، بل كان يستمد جبروته من الحكم الاستبدادى المطلق ممثلا فى الخديوى توفيق ..

* * *

وخلاصة القول أن الفلاح فى عهد اسماعيل كان مستعبدا للحكام ، كما أن اسماعيل صنع طبقة خاصة من البورجوازية التى تملكت الاراضى والقصور وأصبحت متساندة قوية بما عندها من مال ونفوذ فى الدولة ، كما أنه خلق طبقة متوسطة فى مصر وهاتان الطبقتان لم يكن لهما وجود فى عهد محمد على ، لان طبيعة الشعب نفسه قائمة على أساس المودة والتآخى وأن يعطف الغنى على الفقير ، وكان الأغنياء متآلفين مع الفقراء ولم يكونوا طبقة قائمة فى المجتمع . ومن المعروف أن السيد عمر مكرم وغيره من زعماء الشعب كانوا يسيرون فى الشوارع مع الناس ويعيشون معهم ، والسبب فى ذلك هو أن المماليك كانوا طبقة متميزة تعيش على السلب والنهب عيشة ترف ، وكان المصريون جميعاً طبقة واحدة تعيش متآلفة متساندة تدافع عن حقها ما وسعتها المدافعة والدليل على ذلك هو أن بعض الفلاحين من أهل بلبيس سرق المماليك حاصلاتهم أيام حكم مراد وابراهيم ، فجاء الفلاحون إلى القاهرة وذهبوا إلى الأزهر وقابلوا الشيخ عبد الله الشرقاوى الذى أغلق أبواب الأزهر ، وأمر بإغلاق

الأسواق ، وذهب على رأس الفلاحين إلى بيت السيد عمر مكرم وعقدوا هناك اجتماعا شعبيا أرغموا فيه مراد على أن يسلم بمطالب الفلاحين وأن يوقع حجة بذلك صدق عليها الباشا التركى .

كما أنه لم تكن هناك طبقية اجتماعية فى عهد محمد على الذى وضع يده على جميع أراضى مصر ، وبدأت الطبقية تظهر فى أوساط الترك والشراكسة وأمثالهم الذين ميزوا أنفسهم على المصريين .

والذى حدث فى عهد اسماعيل وتوفيق هو أنه طعم البيئة المصرية بعناصر تركية وشركسية ، فزوج كثيرين من المصريين بالجوارى التركيات والشركسيات من مخلفات قصوره ، وكان من حظ الذين يتزوجون بهؤلاء الجوارى الانعام عليهم بالعطايا والهبات ، وكان المقرر أن كل جارية تتزوج تتكفل السراى بجهازها وملابسها وحليها وينعم عليها « بابعادية » مساحتها خمسمائة فدان تعيش من ريعها ومسكن فخم وعربة يجرها جوادان من الجياد الصافنات ، ويفضل زوجها عن سواه فى الالتحاق بوظائف الحكومة ، وقد أدى ذلك إلى اقبال كثير من الناس من كل طبقة على الزواج منهن ، وكان الأزواج يعدون « محاسيب » السراى المقربين وخاصة « الباش أغا » الذى كان لهم أكبر عضد فى السراى لتنفيذ كل رغباتهم ، وجميعهم يقبلون أياديه ، ويعدون أنفسهم منتمين إليه ، وكان هويتيه دلالا عليهم كل هذه

الأحوال السيئة كانت من أسباب تأخر رقى البلاد وتقدمها[1]

* * *

وقد بدأت الحياة تدب فى أطراف مصر فى حكم اسماعيل . . وأخذ العقلاء المصريون يفكرون فى التخلص من هذه الحال خاصة أن التدخل الأجنبى اشتدت وطأته ، وأثقلت الديون أرض الفلاح وغلته ومواشيه فكان المنفذ — كما يقول اللورد منلر — هو الطريق للمرابى ومن لم يشك من المرابى يشك من الإدارة .

ويشاء القدر أن يهبط مصر فى ذلك الوقت الشيخ الثائر جمال الدين الافغانى ولقى من الحكومة كل ترحيب .

وهنا يجوز أن نسأل عما حمل الخديو اسماعيل على استمالة جمال الدين الأفغانى للاقامة فى مصر وإكرام مثواه ، فقد يبدو هذا العمل غريبا لأن لجمال الدين ماضيا سياسياً ، ومجموعة مبادىء لا يرغب فيها الملوك المستبدون ، ولم يكن جمال الدين من أهل الملق والنفاق فينال عطفهم ورعايتهم ، ويجروا عليه الأرزاق بلا مقابل ، ولكن الأمر لا يصعب فهمه إذا عرفنا أن شخصية جمال الدين العلمية وشهرته فى الفلسفة أقوى ظهوراً — خاصة فى ذلك الحين — من شخصيته السياسية .

---

(١) مذكرات قلينى فهمى — الجزء الأول ص ٥٢

أما آراء جمال الدين السياسية وكراهيته للاستبداد ونزعته الحرة فلم يكن مثل اسماعيل يخشاها أو يحسب لها حسابا كبيراً لأنه فى ذلك الحين سنة (١٨٧١) كان قد بلغ أوج سلطته ، فكان يحكم البلاد حكما مطلقاً ،وكان مجلس شورى النواب آلة مطواعة فى يده . ولم يكن حكمه قد استهدف بعد للتدخل الأجنبي لأن هـــذا التدخل لم يقم إلا فى سنة ١٨٧٥، فليس ثمة ما يخشى منه اسماعيل على سلطته من الناحية الداخلية أو الخارجية حين رغب جمال الدين الأفغانى الأقامة والتدريس فى مصر.

وثمة اعتبار آخر يجـــدر بنا ان نشير إليه ، ذلك أن جمال الدين الأفغانى قد بارح الآستانة إذ لم يجد فيهـــا جوا صالحا للنهضة العلمية والفكرية وقصد إلى مصر وسبقته إليها أنباؤه ،وما لقيه فى دار الخلافة من العنت والاضطهاد . وكان اسماعيل ينافس حكومة الآستانة فى المكانة والنفوذ السياسى ولا يرضى لمصر أن تكون تابعة لتركيا ولا أن يكون هو تابعاً للسلطان .

ولا يغرب عن الذهن ما كان بين الخديو والسلطان من مظاهر الفتور والجفاء التى كادت تقطع الروابط بينهما .

فى هذا الجو هبط جمال الدين مصر مبعدا من الأستانة ، واستطاع أن ينشر رسالته فى مصر بوساطة تلاميذه الذين كانوا يفدون إلى منزله من الأزهر وغيره .

وشرع السيد جمال الدين يقرب العوام إليه ويفسح صدره لهم ، بينما

كان يقابل الحكام وذوى الكلمة بالشدة والأنفة والعزة ،فعرف بشأنه كثير من العامة والخاصة وتقربوا من مجلسه ، فأخذ يستعيض بدروس الفلسفة والعلم محاضرات فى السياسة والحرية والوطنية ، وكان يقول لهم مستنهضا هممهم ما معناه[1] .

(إنكم معاشر المصريين قد توالت عليكم قرون منذ زمن الملوك الرعاة حتى اليوم وأنتم تحملون عبء نير الغاصبين تسومكم حكوماتهم الحيف والجور ، وتنزل بكم الخسف والذل ، وأنتم صابرون ، وتنتزف قوام حياتكم ومواد غذائكم المجموعة بما يتحلب من عرق جباهكم بالمقرعة والسوط وأنتم فى غفلة . . . تناوبتكم أيدى الرعاة ثم اليونان والرومان والفرس ثم العرب والأتراك والمماليك ثم الفرنسيس والمماليك والعلويين وكلهم يشق جلودكم بمضع نهمه ، ويهيض عظامكم بأداة عسفه ، وأنتم كالصخرة الملقاة فى الفلاة لاحس لكم ولا صوت.أنظروا أهرام مصر ،وهيا كل منفيس ، وآثار طيبة، ومشاهد سيوه ، وحصون دمياط شاهدة بمنعة آبائكم وعزة أحدادكم .

وتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم   إن التشبه بالرشيد فلاح

هبوا من غفلتكم ، واصحوا من سكرتكم ، وانفضوا عنكم غبار

---

(١) محمد سلام مدكور . الحكيم الثائر جمال الدين الأفغانى ص ٣٣ .

الغباوة والخمول وعيشوا كباقى الأمم الأحـــرار سعداء ، أو موتوا مأجورين شهداء . .) .

وقد بث جمال الدين فى نفوس تلاميذه روح الغيرة والشهامة وحارب فيهم صفة الذل والاستكانة للظلم ، وذكرهم بحقوقهم المهضومة، ووطنهم المغتصب ، ومالهم المنهوب ، وقوميتهم ودينهم المهجور ، فحرك فيهم عرق الحياة فانفجرت بتعاليمه تلك البراكين الثائرة التى تجلت فى المجالس النيابية وفى الصحف فى ذلك الحين .

وكان السبب الأول فى تحقيق دعوة جمال الدين ونجاحها هو ذلك الاستعداد الفطرى الكامن فى نفوس المصريين ، فقد لاقت دعوته آذانا واعية ، وعقولا ناضجة وروحا عالية وثابة إلى المجد ، ولولا رغبة المصريين فى التخلص من يد الأجنبى والنهوض ببلدهم إلى المكان اللائق بها لخمدت دعوة جمال الدين ولما ظهر لها أثر ، لمقاومة الإنجليز دعوته وحقد بعض العلماء عليه . .

وقد أبيح لجمال الدين أن يصل محاضراته خلال السنوات التى بقيت من حكم اسماعيل ولم يلق القبض عليه إلا فى عهد توفيق — وبعد إنشاء المراقبة الإنجليزية والفرنسية وقد نفى بلا محاكمة — ولكن بعد أن أدى رسالته — واعتنق كل زكى نبيه فى الأزهر قواعد الاصلاح الحر .

ويقول بلنت : وكان الشيخ جمال الدين وتلاميذه[1] قد حكموا أن استبداد أمراء المسلمين الآخذ فى الزيادة مخالف لتعاليم الإسلام الذى هو فى الحقيقة جمهورية لكل مسلم فيها حق الخطابة فى مجتمعنا ، كما أن سلطة الحاكم فيها لا تعتمد إلا على حسن قيامه بتنفيذ الشريعة وبيعة الناس — وقد طعن علماء الأزهر على اسماعيل فقالوا : إنه معتد على القانون وظالم سياسى ، وكثيراً ما تباحثوا سرا فى ربيع سنة ١٨٧٩عن كيفية عزله والوسائل التى تمكن من ذلك ، أو حتى من التخلص منه بالأغتيال .

وعندى أن إسماعيل كان يشعر بالخطر المزدوج الذى يهدده من الخارج وفى مصر ذاتها ، ولما وصل بلنت فى كلامه عن غدر توفيق بالسيد جمال الدين قال :

(وقد كان توفيق ضعيفاً ، ولدته لإسماعيل إحدى جواريه فلم يعامله إسماعيل المعاملة الخليقة بولى العهد . كما أن والدته كانت تتركه فى خوف مستمر من صولة والده . فلم تربطه بهذا الوالد رابطة الإخلاص والتقرب، وكانت نشأته بين سيدات الحرم أكثر مما هى بين الرجال ، فنشأ ضعيفاً لا يسعه إلا الإذعان لأية إرادة أقوى من إرادته ، ولكنه يسعى بعد ذلك لتنفيذ ما يريد بالطرق الخفية ، ومن ثم كان شديد الغيرة محبا

(١) الفريد بلنت . التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر .

للانتقام . . وقد ذكر عنه أنه لم يخلص لشيء قط ، وأنه لم يثق به أحد الإغدر به !

* * *

ورث توفيق عن إسماعيل العرش والثورة معا ، فقد تجمعت نذر الثورة قبل عهده ثم شبت أيام حكمه . .

كانت الثورة انفجارا سببه ما كانت تعانية البلاد من الحكم المطلق ، والضائقة المالية وتدخل الأجانب .

وكان المتصرف فى الجيش يومئذ ضابطا شركسيا يتولى منصب وزير الحربية هو عثمان رفقى ، وقد أذاق المصريين من كيده وظلمه بقدر ما أفاض على الشراكسة من عطفه فراح ينعم بالترقيات ويولى الضباط الشراكسة والأرناءوط والأتراك مناصب الجيش الممتازة ، فى حين لا ينال الضباط المصريون الذين كان يسميهم فلاحين سوى العزل والابعاد.

ولم تطق نفوس الضباط صبرا عندما أراد الوزير الشركسى عزل القائمقام أحمد عبد الغفار قائد السوارى ليعين قائدا شركسيا مكانه ، وتنزيل الأميرالاى عبد العال حلمى قائد آلاى طرة ليكون معاونا بديوان الجهادية واحلال ضابط آخر يجرى فى عروقه الدم التركى . . وعلق عرابى على هذه القرارات لزملائه بقوله :

— إن هذه لقمة صلبة لا يقوى عثمان رفقى على هضمها !

واجتمع الضباط الأحرار فى منزل عرابى وكتبوا عريضة إلى الخديو توفيق وعريضة أخـــرى إلى رئيس الوزراء رياض جاء فيها أنهم يطلبون : —

أولا : عزل ناظر الجهادية عثمان رفقى وتعيين غيره من أبناء الوطن.

ثانيا : تشكيل مجلس نواب من نبهاء الأمة تنفيذاً للأمر الخديوى الصادر عند ارتقائه العرش .

ثالثا : ابلاغ الجيش العامل إلى ١٨ ألف جندى .

رابعا : تعديل القوانين العسكرية بحيث تكون كافلة للعدل والمساواة بين جميع الموظفين بصرف النظر عن اختلاف الأجناس والمذاهب .

وفى الصباح ذهب عرابى وصاحباه على فهمى وعبد العال حلمى إلى وزارة الداخلية وقدموا العريضة إلى خليل يكن وكيل الوزارة وطلبوا إليه أن يعرضها على رئيس الوزراء رياض ، فذهب إليه وعاد وأخبرهم أن رئيس الوزراء يريد أن يراهم فلما قابلهم طيب خاطرهم وقال إنه سينظر فى الأمر .

ويقول قلينى فهمى فى مذكراته : [1] إن عريضة الخديو لم يقف على أثرها أحد والأغلب أنها مزقت ورميت بها فى سلة المهملات . وأما

---

(١) مذكرات قلينى فهمى الجزء الأول ص ٤٢ وما بعدها .

عريضة رياض فقد حملها وقدمها للخديو ، وبعد أن تلاها الخديو توفيق بإمعان وجه الكلام الآتى لرياض فقال :

— هل رياض باشا بكل أبهته ونفوذه تأثر وأكترث بأقوال هؤلاء الفلاحين ؟ حتى انه جعل للأمر أهمية لدرجة أنه هو بنفسه حمل العريضة وأتى لى بها . أنا أرى يا رياض باشا طرد هؤلاء وعدم الاهتمام بهم .

فقال رياض : مولاى : المسألة ليست فلاحين ولا ترك . إنما المسألة مسألة الجيش ، فإذا ضاع الجيش من يدك ضاعت البلاد منك . فأرجو من أفندينا أن يمعن الرأى فى الأمر ويوليه ما يستحقه من الأهمية . المسألة كبيرة جداً ، وأخشى بسببها ضياع البلاد وخرابها !

قال الخديوى : ما أنت رياض باشا الذى أعرفه أنا وغيرى . جيش اية وبلاد اية ، كل هذا يرد فى فكرك يا رياض باشا من قبل جماعة مثل هؤلاء الفلاحين ؟

فقال رياض : انى أترك أفندينا يفكر فى الأمر يومين أو ثلاثة ، وسأعود للحديث معه من جديد وليعلم مولاى أن فكرى هو لا يتغير .

وفى اليوم الثالث : ذهب عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى إلى منزل رياض لسؤاله عما تم فى شأن العريضة .

فقال لهم رياض : أنه عرض الأمر على الخديو ، ووعد بالنظر فى المسألة وسيعود لمقابلة الخديو اليوم للبت فى الأمر ، وبعد ذلك يفيدهم . وهو يأمل فى انهاء المسألة بما يحقق رغباتهم .

وبعد انصرافهم ، توجه رياض لمقابلة الخديو توفيق وحدثه فى الأمر .

وقال رياض : لاحل للمسألة يا أفندينا ألا بأحد أمرين . أما أن أفندينا يجيب طلباتهم ويطيب خاطرهم حتى تموت هذه الحركة ، وأما إذا كان مصراً على عدم أجابة مطلبهم فيأمر باعدامهم .

وبدون إجابة أحد هذين الطلبين فنحن أمام تهديد ، كما قلت لأفندينا يقضى بخراب ، بل ضياع البلاد .

فقال الخديو : لا أجيب طلباتهم ولا آمر باعدامهم ، وهم فى نظرى لاشىء .

فتركه رياض ، وبمجرد انصرافه من السراى ، وصلت أخبار لعرابى بأن رياض قابل الخديو ليعرض على مسامعه خبر اعدامه هو وزملاؤه رميا بالرصاص ، ولكن الخديو رفض هذا الطلب . وذهب عرابى وصحبه فى الحال لمنزل رياض وقال له :

— يا باشا استنجدنا بدولتكم لتساعدونا على مطالبنا لا لكى تطلب أعدامنا فما حقيقة الأمر يا باشا ؟

فقال رياض — كل ما بلغكم من هذا القبيل لاصحة له . وبينى وبين الخديو موعد للبت فى المسألة فطيبوا خاطركم وأعلموا أنى فى جانبكم فقالوا : نشكر الباشا ونحن على كل حال لانريد موعدا آخر غير هذا اليوم ننتظر فيه الجواب النهائى .

فقال لهم : أرجو ذلك .

فتركوه وذهبوا ، وقام رياض فى الحال وتوجه إلى السراى واستخدم حدته المعروفة مع الخديو لأنه اعتقد أن توفيق هو الذى أوعز إليهم بتلك الآراء ، وفى أثناء ذلك حضر عثمان رفقى ناظر الحربية فقال: المسألة التى يخشاها دولة الرئيس ضعوها فى عهدتى وأنا الكفيل بحلها .

فقال رياض : وهو كذلك .

وعلى ذلك وضعت المسألة بين يدى عثمان رفقى ليحلها . فماذا فعل ؟

كتب ناظر الحربية إلى الضباط الثلاثة يدعوهم إلى ديوان الوزارة للبحث فى ترتيب حفلة زفاف الأميرة جميلة شقيقة الخديو توفيق ، فى أول فبراير ١٨٨١ ، فلما وصلت إليهم الدعوة دهشوا لأن موضوعها لايحتاج إلى مداولة ثلاثة من أمراء الألايات ، ولم يكن مثله بمعتاد ، ففطنوا للحيلة فى تلك الدعوة فى ذلك التاريخ ، فدعوا من يثقون بهم من الضباط وأطلعوهم على بطاقة الدعوة ، فاقتنع الجميع بأن خطراً سيحل

بالثلاثة ، ثم بكل من يشايعهم ، أو بكل ضـــابط مصرى على ما رجح لديهم .

وذهب عرابى وعبد العالى حلمى وعلى فهمى إلى قصر النيل وذهب خلفهم بعض العيون من جندهم لمعرفة ما سوف يتم فى أمرهم .

وعند وصول الثوار الثلاثة إلى قصر النيل وجدوه غاصاً بالشراكسة وكان فى أيدى شبانهم المسدسات وانعقد مجلس عسكرى برياسة عثمان رفقى وتلا على الثوار الثلاثة الأمر الخديوى المؤذن بالمحاكمة ، ثم نزعت عنهم سيوفهم وسيقوا إلى السجن .

ولم تمضى لحظات حتى جاءت أورطتان من الحرس الخديوى إلى قصر النيل وحاصروه وأخرجوا عرابى من السجن .

وقد هجم الجنود وحراب البنادق مشرعة على رؤسهم وجعلوا يصيحون فوقع الرعب فى قلوب أمراء العسكرية من الشراكسة وطلب كل منهم النجاة بنفسه ومنهم عثمان رفقى الذى قفز من إحدى النوافذ وهرب ، وحطم الجنود زجاج النوافذ وأتلفوا بعض الثريات .

وهكذا تم لمحمد عبيد انقاذ عرابى وصاحبيه .

وسار عرابى مع آلاى محمد عبيد إلى قشلاق عابدين ، ثم جاء آلاى طره بقيادة خصر جبر إلى عابدين أيضاً وبات الآلايان فى القشلاق .

وفى اليوم التالى الموافق ٢ فبراير ١٨٨١ ، ذهب جميع الباشوات إلى الخديوى توفيق وتشاوروا فى الأمر واتفقوا على فصل عثمان رفقى وتعيين محمود سامى البارودى ناظراً للحربية وأعيد كل من عرابى وصاحبيه إلى آلايه .

ان ثورة الجيش التى أرغمت الحكومة والخديوى على إجابة مطالب الأمة ، لم تكن ثورة عسكرية فحسب ، بل كانت ثورة شعبية أيضاً ، تقوم فى جوهرها على أساس طلب دستورى واضح هو إيجاد مجلس نيابى يمثل الشعب .

ولكن الخديوى توفيق نكث وغدر .. ففرق وحدات الجيش ونقل الفرق الموالية لعرابى من العاصمة لكى يستبدل بها فرقا أخرى موالية للخديوى .. وأصدر داود يكن وزير الحربية ، الذى عين بعد استقالة البارودى أمرا بنقل آلاى القلعة إلى الاسكندرية[1] ، بدلا من آلاى الاسكندرية وأن يأتى هذا إلى القاهرة مكانه ، فلما علم الضباط بهذا الأمر أو جسوا شرا من عواقبه وسرت بينهم إشاعة أن نية الحكومة إغراقهم فى كوبرى كفر الزيات حين سفرهم بالقطار إلى الإسكندرية ، وعادت إلى الأذهان حادثة إغراق الأمير أحمد رفعت بن ابراهيم فى عهد الوالى سعيد .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : الزعيم أحمد عرابى ص ٥٤ .

واتفقت كلمة ضباط الآلاى على رفض الإذعان لأمر وزير الحربية الجديد . والامتناع عن مغادرة القلعة — فلما جمع قائد الآلاى ضباطه وتلا عليهم أمر الوزير أعلنوا جميعـاً أنهم يرفضون الإذعان له . . فـكتب إلى وزير الحربية يخبره بذلك . واعتزم عرابى وصحبه تحريك الجيش والسيريه إلى سراى عابدين فى شكل مظاهرة عسكرية لإملاء إرادتهم على الخديوى لـكى يضعوا حداً للحالة القلقة التى وصلت إليها البلاد ، وتوطيد حكومة دستورية فى فى مصر .

وفى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، تحرك الجيش إلى عابدين ، وفى الوقت الذى كان يتجمع فيه الجيش كان الوزراء والمستشارون والمراقبون الأجانب يتوافدون على السراى .

وأخيراً خرج الخديوى إلى الجيش ظنا منه أنه بنزوله إلى الميدان يستطيع بما له من الهيبة التقليدية — صد الضباط والجنود عن التمرد ، فنزل من السراى يحف به المستر « كوكس » القنصل الانجليزى فى الاسكندريه حيث كان القنصل العام المستر « مالت » متغيباً عن البلاد والسير أوكلن كلفن المراقب المالى ، وبعض ضباط الباوران . . وما أن وقع نظره على عرابى حتى ناداه ، فلما دنا من الخديوى بادره قائلا :

— ترجل ياعرابى ، وأغمد سيفك .

فأمتثل عرابى ثم صاح الخديوى بالضبــــاط الذين جاءوا خلف عرابى .

— أغمدوا سيوفــكم . . . وعودوا إلى أماكنكم .

فلم يفعلوا وظلوا ثابتين

ثم التفت الخديوى إلى عرابى الذى حياه بالتحيــة العسكرية فبادره قائلا :

— ما أسباب حضورك بالجيش إلى هنا ؟

فأجابه عرابى .

— جئت يامولاى أعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلهـا طلبات عادلة .

الخديو : وما هذه الطلبات ؟

عرابى : اسقاط الوزارة المستبدة . وتشكيل مجلس النواب ، وابلاغ عدد الجيش إلى العدد المحدد له فى الفرمانات .

فقال الخديوى : كل هذه الطلبات لاحق لــكم فيها — وأناخديوى البلد وأعمل زى ما أنا عاوز !

وقيل أن كلمة « عبيد » أتت على لسانه .

فأجاب عرابى : لقد خلقنا الله أحرارا ، ولم يخلقنا تراثا ولا عقاراً ،

فوالله الذى لا إله الا هو لن نكون عبيدا بعد اليوم .

فلما وصل الحوار إلى هذا الحد أشار المستر كوكسن على الخديوى بالرجوع إلى السراى ، وأقبل معه كلفن المراقب المالى يخاطب عرابى بالنيابة عن الخديوى

— إن طلب اسقاط الوزارة من حقوق الخديوى . وطلب تشكيل مجلس النواب من حق الأمة لامن حقوق الجهادية . ولا لزوم لطلب زيادة الجيش لأن المالية لاتساعد على ذلك .

قال عرابى : اعلم ياحضرة القنصل أن طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أحمد إليها الا لأنهم أقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بوساطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن اخوانهم وأولادهم فهم القوة المنفذة لإرادة الشعب ، وإننا لانستطيع أن ننزل عن طلباتنا ، ولن نبرح هذا المكان مالم تنفذ ؟

القنصل : وماذا تفعل ان لم تجب مطالبكم ؟

عرابى : أقولها كلمة أخرى

القنصل : وما الكلمة ؟

عرابى : لن أقولها ألا عند اليأس والقنوط .

القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحك بالقوة وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم .

عرابى : كيف يكون ذلك ؟

ومن ذا الذى يعارضنا فى إصلاح داخليتنا ؟ اعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة إلى أن نفنى عن آخرنا .

القنصل : وأين قوتكم التى ستدافعون بها ؟

عرابى : عند الاقتضاء يمكن حشد مليون من العساكر يدافعون عن بلادهم ويلبون إشارتى .

وهنا انقطع الحوار . . . !

ولم تمض ساعتان والجيش واقف فى مكانه لا يريد أن يتحرك حتى تنفذ مطالبه فاضطر الخديوى فى نهاية الأمر إلى أن يوافق على قبول هذه المطالب تدريجيا بإعفاء رياض من الوزارة وإسنادها إلى شريف ، ووعد بإجابة المطلبين الآخرين .

وهكذا كان يوم وثبة الجيش على عابدين . يوماً مجيدا فى تاريخ مصر حيث أحنى الخديو رأسه لمطالب الأمة العادلة .

وقد أخذ شريف يعمل على تهيئة الظروف لحكم عادل ، ويعد العدة لانتخاب مجلس شورى النواب ، وأراد أحمد عرابى أن يفسح الطريق ، أمام وزارة شريف لكى تعمل لمصلحة البلاد فقبل أن يخرج بالآلاى

الذى يقوده إلى رأس الوادى بالقرب من دمياط ، كما قبل زميله عبد العال حلمى أن يسافر إلى دمياط ، وما كاد أهالى القاهرة يعلمون موعد سفر عرابى إلى رأس الوادى حتى احتشدوا على جانبى الطريق وفوق أسطح المنازل وفى الشرفات لتحيته ، وفى محطة القاهرة ألقى عرابى كلمة فى الجموع المحتشدة قال فيها :

سادتى وإخوانى : لكم ولكم قمنا ، وطلبنا حرية البلاد ، وقطعنا غرس الاستبداد ولا ننثنى عن عزمنا ، حتى تحيا البلاد وأهلها ، وما قصدنا بشعبنا افسادا ولا تدميرا ولكن لما رأينا أننا بتنا فى إذلال واستعباد ، ولا يتمتع فى بلادنا إلا الغرباء حركتنا الغيرة الوطنية ، والمحبة العربية إلى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة .

ثم يقول : ومن قرأ التواريخ يعلم أن الدول الأوربية ما تحصلت على الحرية إلا بالتهور وإراقة الدماء ، وهتك الأعراض ، وتدمير البلاد ، ونحن اكتسبناها فى ساعة واحدة من غير أن نريق قطرة دم ، أو نخيف قلباً ، أو نضيع حقاً أو نخدش شرفا . وما وصلنا إلى هذه الدرجة القصوى إلا بالاتحاد والتضافر على حفظ البلاد .

ثم وجه الكلام إلى جنوده قائلا : والبلاد محتاجة إلينا ، وأمامنا عقبات يجب أن نقطعها بالحزم والثبات . وإلا ضاعت مبادئنا ووقعنا فى شرك الاستبداد بعد التخلص منه . ويقول : وقد فتحنا باب الحرية فى الشرق . ليقتدى بنا من يطلبها من إخواننا الشرقيين .

ان عرابى فى هذه الخطبة يلقى الضوء على سياسة الجيش السليمة فى تحقيق مطالب البلاد فى الحرية والعـدالة والتخلص من الاستبداد وأن الجيش ما تزال أمامه أعمال كثيرة لخدمة بلاده ، ولذلك يوصى بالاتحاد ثم يحث الشعوب العربية على الاقتداء بحركة الجيش فى مصر للمطالبة بالحرية .

وفى مدينة الزقازيق عاصمة الشرقية التى ولد فيها أحمد عرابى استقبله الأهالى استقبالا رائعاً . وأقام له « أمين الشمس » رئيس تجار المدينة حفلا عظيما . وفى هذا الحفل تحدث عرابى إلى مواطنيه فقال :

(... واعلموا أن البلاد محتاجة إلى الخدمة بالقوة والفـكر والعمل . فأما القوة فنحن رجالها . ولا نثنى عن عزمنا ، وفى الجسم نفسه . وأما الفـكر فهو منوط بالوزراء الـكرام وأما العمل فهو منوط بكم . فإن القوة والفـكر يعطلان بفقد ثروة تربتنا الطيبة المباركة ، وقد طلبنا لـكم مجلس الشورى ، لتـكون الأمور منوطة بأهلها ، والحقوق محفوظة لذويها) .

وهذه المبـادىء تعبر عن حقيقة إرادة الشعب فى ذلك الوقت ، ولذلك ارتضاها الناس ، واعترفوا بزعامة أحمد عرابى ..

غير أن الانتصار الشعبى والنهضة الدستورية التى شملت البلاد لم ترق فى نظر الأجنبى الذى أظهر تبرمـه أكثر من مرة من النظام

الدستورى فظـــــل يتربص حتى انتهز فرصة معارضة الهيئات الشعبية فأرسلت إنجلترا وفرنسا مذكرة مشتركة فى ٨ يناير ١٨٨٢ جاء فيها .

« إن الحـكومتين متفقتان كل الإتفاق عـــلى ضرورة منع أسباب الإرتباك داخلية أو خارجية ويكون من شأنها تهديد النظام القائم فى مصر ولا شك أن إعلان هـــذا التصريح الرسمى سيمنع حـدوث ما عسى أن يطرأ من الأخطار التى قد تتعرض لها حـكومة الخديوى » .

وكانت هذه المذكرة أول مظاهر التســتر وراء حماية الخديو لتحقق أغراض إنجلترا فى إحتلال مصر .

وسقط القناع الذى كانت تتستر به إنجلترا وفرنسا حيث تقــدم قنصلا الدولتين بمذكرة فى ٢٦ يناير ١٨٨٢، بإيعاز من المراقبين الأجنبيين ألا يخول مجلس النواب حتى تقرير الميزانية ، ولـكن مجلس النواب أصر على حقه ، فاستقال شريف من الوزارة وتشكلت وزارة جديدة برئاسة محمود سامى البارودى وعين أحمد عرابى وزيراً للحربية .

ويقول أحمـد عـرابى فى مذكراته : ولـكن أوروبا لا يروق فى نظرها انتظام حـكومات الشرق ، فأقلقوا حـكومة الدولة العليا فأرسلت وفداً مندوباً من طرفها تحت رئاسة المشير المرخص درويش باشا لتحقيق ما يقال من العصيان . فجاء درويش باشا وبحث الأمر وكتب للسلطان بأن العساكر على الطاعة ، وكذلك كتب الخديوى بالحقيقة ، فأرسل

السلطان إلى الخديو أربعمائة نيشان من أنواع مختلفة للانعام على المستحقين من ضباط العساكر وأنعم على بنيشان الدرجة الأولى المجيدى .

وفى شهر مايو سنة ١٨٨٢ جاءت الأساطيل الحربية الإنجليزية والفرنسية إلى ثغر الإسكندرية وقدمت للحكومة المصرية لائحة مشتركة « انذاراً مشتركا» من دولتى فرنسا وانجلترا مجحفة باستقلال الحكومة المصرية وحقوق الدولة العليا ، وقدمت نسخة منها للخديو فرفضها مجلس النظارة وقبلها الخديوى فاستعفت النظارة من وظائفها . وهاجت الأنظار وطاشت العقول الزكية واجتمع النواب والقناصل حولى أنا يطلبون منى حفظ الأمن والراحة العمومية .

فقلت لهم . لا قدرة لى على ذلك لأنى قد استعفيت .

فذهب وفد من مجلس النواب وطلب من الخديوى إعادتى إلى نظارة الجهادية حفظا للنظام والراحة وصدر الأمر بإعادتى إلى النظارة المذكورة ثم دعيت لمقابلة الخديوى ، فوجدت عنده جميع قناصل الدول ما عدا وكيل انجلترا السياسى وبحضرته درويش باشا المندوب السلطانى فأخذ على تعهداً بحفظ رعايا الدول الأجنبية وصار إعلان جميع مصالح الحكومة بذلك .

وفى ١١ يونيو ١٨٨٢ ، حدثت حادثة الأسكندرية المشئومة بتدبير ذوى الغايات لأجل تشويه أعمالى فى نظر أوروبا وخدش تعهدى بالحفظ والأمن العمومى فأسرعت بارسال العساكر إلى الأسكندريه

حتى ملئت شوارعها بالعساكر . وانتهت الفتنة التى أبتدأ بها أحد المالطية من التبعية الانجليزية مع أحد حمارة الأسكندرية بايعاز وتعلم ، ثم صار المشروع فى تحقيقها فى مجلس مختلط تحت رئاسة « ذو الفقار باشا » محافظ الثغر ، ومن الغريب العجيب أنه لم يبحث أصلا فى الدماء التى سفكت . بل كان البحث قاصراً على معرفة مقدار البضائع التى انتهبها الرعاع ليس غير .

وبعد ذلك ، تشكلت الوزارة بمعرفة الخديو تحت رئاسة راغب باشا وكنت من رجالها أيضاً ثم أنتقل الخديوى ودرويش باشا إلى الأسكندرية

وفى ١١ يوليو ١٨٨٢ ، وردت أفادة إلى قومندان عساكر الأسكندرية من طرف أميرال الأسطول الانجليزى يقول فيها . إنه جارى تهديد العمارة الانجليزية بترميم القلاع والاستحكامات وانه يطلب تخريب القلاع وهدمها بأيدى العساكر المصرية والاضرب المدينة وخربها. فعقد لذلك مجلس تحت رئاسة الخديوى حضره درويش باشا المندوب العثمانى وقدرى بك من رجال الوفد المذكور وجميع النظار وكبار الذوات المتقاعدين

وبعد المذاكرة أجمعوا على رفض هذا الطلب والأستعداد للحرب ، ولكن لايبدأ بها إلا بعد اطلاق ثلاث قنابل من الاسطول الأنجليزى حتى لانكون نحن البادئين بالحرب . فاعطيت الأوامر بذلك .

ويقول الشيخ محمد عبده فى مذكراته عن الثورة العرابية أن أحد الميرالايات الذين فى معية الخديوى قال له . ما مصير الاسكندرية

لوضربها الأنجليز ؟ فاجاب « أى الخديوى توفيق » ستين سنة . وهز كتفه .

فقال الضابط : لكن السكان سيحرقونها فأرجو أن تتوسط لدى الأميرال « سيمور » والوقت لم يزل يسمح بذلك ، أستدع «ذو الفقار» وأمره أن يحافظ على المدينة فعنده من الرجال الكفاية .

فأجاب الخديوى : فلتحرق المدينة جميعها ولا يبقى فيها طوبة على طوبة ، حرب بحرب كل ذلك يقع على رأس عرابى وعلى رءوس « أولاد الكلب » الفلاحين وسيزوق الأوروبيون الملاعين عاقبةهروبهم مثل الأرانب[1] .

وفى ١١ يوليو ١٨٨٢ ، الساعة ٧ صباحا ضربت الاسكندرية ، وكان قد أوصى ضباطه ، الا يضربوا إلا بعد خامس طلقة فى المراكب .

وقد قتل كثير من النساء وهن حاملات أطفالهن فى أيديهن ومات الأطفال أيضاً ، وحمل النساء والأطفال على هذه الحالة . وهدم المسجد فى طابية قائد بك عمدا ، وجهت إليه النار على قصد .

وفى ٢٣و٢٤ أغسطس كانت واقعة نفيشة وأسر محمود فهمى رئيس

---

(١) مذكرات الامام محمد عبده — ص ١٦٢

أركان حرب الجيش المصرى ، فجاء سامى باشا بنفسه وطلب من عرابى أن يذهب إلى ناحية الوادى .

وفى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ ، هاجم الجيش المصرى مواقع الانجليز فى القصاصين وكان هجوما عنيفا ، فاستولى على المواقع الأمامية للجيش الانجليزى ، ولكن الفرسان الانجليز بقيادة الجنرال « درورى » مالبثوا أن كروا على المصريين فأجلوهم عن المواقع .

وفى ٩ سبتمبر قامت معركة هائلة بين الجيش المصرى والجيش الانجليزى ، إذ هاجم الجيش المصرى مواقع الانجليز فى القصاصين يريد استردادها للمرة الثانية ، واحتدم القتال نحو ثلاث ساعات ولكن المعركة انتهت بتراجع الجيش المصرى بعد أن كاد يوقع بالجيش الانجليزى ، ويرجع السبب فى هزيمة الجيش المصرى فى هذه المعركة إلى خيانة الاميرالاى على يوسف خنفس الذى أفشى سر الخطة الحربية إلى الانجليز . ودارت معركة التل الكبير التى قاتل فيها محمد عبيد قتالا رائعا مجيداً . ولكن . . الجيش المصرى هزم واستشهد البطل محمد عبيد . .

ودخل الجيش الانجليزى القاهرة .

إن أسباب هزيمة الجيش المصرى . . ترجع إلى سبب جوهرى هو الخيانة .. فقد أصدر الخديوى هذا المنشور . .

« إرادة سنية لـكافة أهالى وسكان مصر » .

« لما كانت الدولة البريطانيـة لها بالقطر منافع كبرى ماليـا وماديا ولاسيما بالنظر إلى قنال السويس ، فقد أخذت على عهدتها التدخل الفعلى لقمع المفسدين دون أن تمس حقوق السلطنة السنية، والامتيازات المصرية .

ولتحققنا أن نيتها ومساعيها فى الظاهر والباطن ليست إلا اصلاح . فقد رخصنا لحضرة القائد العموى للجيش الانجليزى بالتحول نحو جموع العصاه ، واستعمال الوسائل القاهرة لتبديد شملهم وسرعة القبض على رؤوسهم .

وبما أن العساكر الانجليز يعدون فى هذه الحالة نائبين عنا فى قطع دابر المفسدين فانهم جديرون بالمعاونه والمساعدة . وعلى كل مصرى يحب وطنه ويخشى خرابه أن يعاملهم لقاء حسن نياتهم بالاكرام اللائق بهم ، ولا يتأخر أحد عن مساعدتهم » .

وقد تلقف الانجليز هذا المنشور وطبعوا منه مئات الالوف ، وقام بتوزيعها محمد سلطان ، وكان لهذا المنشور أثر سيىء فى نفوس الجنود ، وقدر الانجليز الجميل لمحمد سلطان فانعم عليه بوسامى سان ميشيل وسان جورج مكافأة له على مابذله فى خدمة الجيش الانجليزى .

وفى اليوم التالى جارى توفيق اسياده الانجليز فانعم على محمد سلطان

بالوسام المجيدى وعشرة آلاف جنية ذهبا جزاء له على بث الخيانة فى صفوف المصريين .

وقد توالت المشاهد تترى فى تناقض عجيب . .

فالخديو توفيق يعود إلى عابدين من الاسكندرية . . وموكبه يتهادى بين صفين طويلين من جيوش انجلترا الغازية . . وفى نفس الوقت يدفع أحمد عرابى بأعقاب البنادق إلى غرفة مظلمة فى قشلاق قصر النيل !

والخديوى توفيق يشرف الوليمة الكبرى التى دعا إليها قائد القوات الانجليزية ويجلس بجوار الدوق « أوف كانوت » تحت العلم البريطانى الذى يخفق خفقات التحدى والازدراء . . حتى اذا فرغوا من الطعام . قام بين عزف الموسيقى وقرع الطبول ليقلد نيشان « النجمة المصرية » كل جندى انجليزى شهد موقعتى كفر الدوار والتل الكبير !

وفى نفس الوقت كان أحمد عرابى هناك . . ليستمع إلى عريضة الاتهام :

« يا أحمد عرابى — لقد أتوا بك أمام هذه المحكمة بصفة أنك متهم بالعصيان والخروج على طاعة الذات الخديوية وعقابك على هذه الخيانة كل من المادة الثانية والتسعين فى القانون العسكرى العثمانى ، والمادة التاسعة والخمسين فى قانون الجزاءات الهمايونى

وانتهت المحاكمة باصدار حكم الاعدام ، ثم تعديل حكم الأعدام

بالنفى إلى خارج مصر . . . إلى جزيرة سيلان واستمر عرابى فى منفاه تسعة عشرة عاماً إلى أن أصدر الخديوى عباس حلمى الثانى قراراً بالعفو عنه وعودته إلى بلاده ، وكان ذلك فى سنة ١٩١٠ ، وقد وافاه الأجل المحتوم فى الثانى والعشرين من شهر سبتمبر ١٩١١ ، وبعد أن أوصى أولاده بنشر مذكراته ، مهما قامت فى طريقهم العقبات،حتى يعرف المصريون حقيقة تاريخ بـــلادهم فى هـــذه الفترة ، التى عرفت باسم الثورة العرابية . .

* * *

قامت السياسه الإنجليزية بعد الاحتلال على تقرير قدمه « اللورد دفرين » الذى أوفدته الحـكومة الانجليزية بعد أيام من الاحتلال لدارسة الحال فى مصر وموافاتها بآرائه فى السياسة التى تتبعها فى مصر ، وهذا التقرير ذو أثر بالغ فى مستقبل مصر السياسى إذ رسم للحـكومة الأنجليزية الخطوط العريضة للنظام الذى ينبغى أن يقام والسياسة التى يجب أن تتبع وتتخلص فى . —

أن تحـكم انجلترا مصر حـكما « غير مباشر حتى لاتثير عليها ثائرة المصريين من ناحية والدول الـكبرى من ناحية أخرى ، وألا يتجاوز عدد الجيش المصرى ستة آلاف على أن يتولى قيادته إنجليزى يعاونه بعض الضباط الانجليز يعينون قواد اللاأميراليات . .

وأن يـكون البوليس تحت إشراف مفتش عام ومساعد له من الأنجليز . .

وقال . أن مصر غير كفء للحكم النيابى السابق فيكتفى بقيام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديريات .

وفى ختام تقريره كشف القناع عن أهداف الاحتلال ، فرأى أنه إزاء المصاعب المالية والاقتصادية التى تكتنف مصر وعدم أستطاعة المصريين مواجهتها يشير بأن يقوم الانجليز بارشاد ومساعدة رجال الحكومة الوطنيين .

وبناء على ذلك لا يجوز أن يتم الجلاء عن مصر قبل اتمام إصلاح شئونها ، والتغلب على المصاعب التى تقوم فى طريقها .

وتمشيا مع سياسة هذا التقرير عين السير «أفلن بارنج » وهواللورد كرومر فى ٣٠ مايو ١٨٨٣ قنصلا عاما ، أو حاكما بمعنى أدق وظل يحكم ثلاثة وعشرين عاما لاراد لمشيئته .

وظهرت السياسة الانجليزية واضحة جلية فى البرقية التى أرسلها اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا فى ٤ يناير ١٨٨٤ ، إلى السير أفلن بارنج بمناسبة رفض شريف باشا رئيس الوزارة المصرى العمل على اخلاء السودان ، حيث قال :

ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة اصرار حكومة صاحبة الجلالة الملكة على طلب اخلاء السودان لا تقبل حكومة الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة ، ولا أرى حاجة إلى

أن أوضح لكم أنه من الواجب ، ما دام الاحتلال البريطانى المؤقت قائما فى مصر أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التى ترى أسداءها للخديوى فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها للخطر إدارة مصر وسلامتها ، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على اتباع السياسة التى تراها ، ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة ، وان حكومة جلالة الملكة الواثقة فى أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء ، فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة ، أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها إليهم الخديوى بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة) .

لقد وضع الإنجليز أصابعهم فى كل شيء ، وتغلغلوا فى كل مرفق من مرافق الدولة ، حتى تخضع البلاد لهم خضوعا تاما .

ولكن هل نجحوا فى سياستهم هذه ؟

سنرى ....

* * *

ظلت مصر بعد فترة الاحتلال ما يقرب من عشر سنوات لا تحرك ساكنا ، إذ كانت فى دور الانتظار والترقب .. كانت فترة السكون

الذى يخيم على ميادين المعارك بعد توقف القتال ... وانها فترة قصيرة فى تاريخ الشعوب المغلوبة على أمرها ، وتدل دلالة واضحة على حيوية الشعب العربى فى مصر . وقد هيأ الله لمصر فى هذه الفترة شابا شديد الحماسة ، متوقد الذكاء قوى الإرادة ، عميق الإيمان ... هو مصطفى كامل ...

أخذ مصطفى كامل يدعو إلى الجلاء بالكتب التى أرسلها إلى كبار الساسة الإنجليز ، يذكرهم بوعودهم المتكررة بأن الاحتلال كان يستهدف تثبيت سلطة الخديوى والقضاء على « العصاة » وقد استقر الأمر للخديوى ولم يعد هناك من يؤلب عليه ، وإذن فعلى انجلترا أن ترحل عن مصر .

ويكفى أن نورد هنا نص أحد الكتب التى كان لها أثر قوى فى ذلك الوقت ، وهو الكتاب الذى بعث به إلى جلاد ستون زعيم الأحرار فى انجلترا فى ٢ يناير ١٨٩٦ .

(سيدى الميجل .. اسمحوا لأحد أبناء وادى النيل[١] ولوطنى لا أمنية له إلا تحرير بلاده ، أن يقصدكم ليسألكم رأيكم عن حل مسألة مصر ، فقد كنتم منذ احتلت انجلترا وطننا أشد نصراء الجلاء ، وجاهرتم مرارا عديدة بأعلى صوتكم أنه لا يليق ببريطانيا العظمى أن

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ص ٤٧ .

تحتل مصر إلى أجل غير محدود ، فإن عملا كهذا يمس شرفها أشــد المساس .

لقد سجلنا كل تصريحاتــكم فى هذا الصدد ، ولو أنــكم لم تستطيعوا الوفاء ، بوعودكم عندما كانت المسلطة فى يدكم لأسباب نجهلها جهلا تاما ، فاننا لا نزال نظن أن اعتقادكم الآن ، كاعتقادكم فى سالف الزمن . أى أنه ليس لمسألة مصر إلا حــــل واحد هو الجلاء . . .

ولهذا رأيت من المفيد أن أرجو منكم فى هذا الوقت الذى اضطربت فيه أحوال المسألة الشرقية أن تعرفونا حقيقة احساسكم نحو بلادنا .

فان كنتم لا تزالون من نصراء الجلاء ، كما نظن ذلك ، فمتى تظنون أنه يمكن تحقيق هذا الجلاء المنتظر من عهد بعيد !

وفضلا عن ذلك فإن تصريحاتــكم فى مسألة مصر يكون لها أعظم قيمة فى هذه الأيام التى يحسب فيها الجم الغفير من أبناء ديننا المسلمين أنـكم أكبر عدو رآه الاسلام . وانى مع انتظارى الجواب على كتابى أرجو منكم أيها السيد المبجل أن تتفضلوا بقبول عظيم أحترامى .

(مصطفى كامل)

وقد أرسل جلادستون إلى مصطفى كامل جوابا رقيقا ردا على كتابه أقرفيه بأن زمن الجلاء عن مصر قد وافى منذ سنين ، فكان جوابه

وثيقة هامة فى المسألة المصرية سجلت على انجلترا مركزها غير المشروع فى مصر ، كما سجلت لمصر حقها فى الجلاء .

قال جلادستون :

سيدى العزيز .

إنى استحسن ما فهمته من أحساساتكم نحو بلادكم باعتبار كونكم مصريا ، ولكننى مجرد بالمرة من كل سلطة .

أما آرائى فانها لم تتغير قط ، وهى دائما أنه يجب علينا أن نترك مصر بعد أن نتمم فيه بكل شرف وفى فائدة مصر نفسها العمل الذى من أجله دخلناها .

وأن زمن الجلاء على ما أعلم قد وافى منذ سنين .

ولما كنت فى منصبى أخيراً رجوت مساعدة الحكومات الأخرى توصلا إلى تسوية هذه المسألة المهمة ، والسلوك الذى أتبعه مسيو « وادنجتون » فى عام ١٨٩٢ شجع أملى ، غير أن المخابرات لم تخط خطوة واحدة مع عظم ما أملنا إذ ذاك ولست أدرى لأى سبب ، ولقد جاهرت بكل تصريحاتى فى مجلس النواب سنة ١٨٩٣ . ولم يبق عندى شىء أضيفه عليها ، وقد كنت مستعدا لعمل كل ما هو فى سبيل أعطاء آرائى تأثيرها ، ألا أننى تركت المنصب بالمره ، ولست الآن

الا أحد أبناء بلادى الخصوصيين ، وأنى أتشرف بأن أكون لك الخاضع الصادق) .

وأخذ مصطفى كامل يخطب فى مصر ويعبىء شعور المصريين ويستغل الحوادث المتباينة لصب جام غضبه ، على الاستعمار وأعوانه . واصدار الجرائد وكتب فى اللواء وفى غيرها من الصحف ، يكتب بالعربية ويكتب بالفرنسية .

وكان مصطفى كامل يستخدم كل وسائل الدعاية . . فهو يتصل بكبار الساسة ، والصحفيين وغيرهم ، وهو بدفعه إلى ذلك ايمانه بعدالة قضيه بلاده . وبأن الجهاد فرض على كل مواطن قادر .

وهو يؤلف الكتب السياسية لتنوير الرأى العام سواء فى مصر أو فى الخارج ، فنشر رسالة باللغة الفرنسية عن « أخطار الاحتلال البريطانى « شرح فيها القضية المصرية ، وفصلها ، وما تستهدف له المصالح الوطنية والأجنبية من جراء هذا الاحتلال ، وأخرى عن « الشمس المشرقة » بمناسبة انتصار اليابان على روسيا ووثوب الأولى إلى الصدارة مدنية ورقيا ، ثم جمع خطبه التى ألقاها وضمها فى كتاب بعنوان « المصريون والانجليز » نشره بالفرنسية ووزعه فى جميع أنحاء العالم .

وعمد مصطفى كامل إلى إقامة الاحتفالات فى المناسبات السياسية الكبرى كذكرى ضرب الأسكندرية فى ١١ يوليو، واحتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر . . كى يشحذ الهمم ويثير فى النفوس العزة والكرامة .

وهو ينتهز الأحداث الخطيرة التى تمر بمصر فيكتب فيها منداد ، ويخطب فى الجماهير والمثقفين فى حادثة فاشودة ، وحادثه دنشواى ، واتفاقية السودان فى يناير ١٨٩٩ .

لقد أخذ مصطفى كامل على عاتقه الدفاع عن حقوق مصر التى فى رأسها الجلاء فى أحرج الظروف، آزرته حينا فرنسا ثم تخلت عنه بعدأن عقدالاتفاق الودى بينها وبين انجلترا سنة ١٩٠٤، وناصره الخديوى عباس الثانى حينا آخر، ثم انصرف عنه بعد أن هزه كرومر وافقده هيبته الزائفه المصطنعة ، فلم يجد فى أخريات جهاده إلا الشعب المصرى أو الصفوة ألوطنية نصيرا ومع ذلك كله فقد زعزع قوائم الاستعمار وأطاح باللورد كرومر على أثر حادثة دنشواى المرهبة .

وحاول الانجليزان يجروا مصطفى كامل إلى أن يتنازل عن المطالبة بالجلاء والتفاوض فى الحق الأول ، ولكنة رفض الاذعان لهم . وفى ذلك يقول : نحن طلاب حق مقدس ، والانجليز هم مغتصبو هذا الحق . فلا سبيل إلى الاتفاق بيننا وبينهم إلا ، باعترافهم بحقنا ورده الينا .

وفى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ ، قضى مصطفى كامل نحبه ، وهو فى ريعان شبابه ، وحمل الراية من يده صديقه وزميله فى الكفاح محمد فريد . ويوضح محمد فريد موقف الخديوى عباس حلمى الثانى من الحركة الوطنية فى حديث له مع مراسل صحيفة [1] « السييكل » الفرنسية يقول .

(بعد وفاة المرحوم مصطفى كامل انتخبت رئيسا للحزب مكانه ، وحينئذ حاول الخديوى أن يجعلنى اتبع سياسة مضادة لخطتنا . ونصح لى ألا أذكر الجلاء ، وألا أعمل عملا يسىء إلى الانجليز . وبالاجمال نصح لى أن أعترف اعترافا رسمياً بالاحتلال ولأجل أن يظهر ولاءه للانجليز ذهب إلى لندره سنة ١٩٠٨ .

فلما رأينا هذه السياسة الجديدة قطعنا علاقاتنا معه ، وابتدأت أحمل عليه فى جريدة اللواء التى كانت إذ ذاك لسان حال الحزب الوطنى حملة صحفية شديدة رن صداها فى البلاد ، ونشر سنة ١٩٠٩ قانون المطبوعات الذى قبر سنة ١٨٨٢)

ثم تكلم على الصحف التى أوقفت أو تعطلت ، تكلم على حبسه وفراره حين أريدت محاكمته مرة ثانية . وختم تصريحه بقوله تلك هى الحالة التى وصلت إليها مصر . فالخديوى متحد مع انجلترا ومعها بعض المداهنين فى جانب والأمة كلها طالبة حريتها فى جانب آخر .

---

(١) عن كتاب السلطان حسين كامل تأليف محمد سيد كيلانى

وفى أبريل سنة ١٩٠٩ سافر محمد فريد إلى تركيا ، وكان دائب العمل فى رحلته هذه من أجل تحرير مصر[1] ولما وجد أن رجال تركيا يريدون استخدامه آلة فى أيديهم لتحقيق أهداف الدولة العثمانية فى مصر، ترك تركيا وسافر إلى سويسرا حيث عقد فيها مؤتمراً للشبيبة المصرية بجنيف ، وإشترك فيه أربعة من أحرار انجلترا ومن أعضاء مجلس العموم ، وهم :

مستر كير هارى ومستر بارنز ، ومستر كيتل ، ومستر هارلتون ، وظل هذا المؤتمر منعقدا ثلاثة أيام ، خطب فيه الكثيرون ، وألقيت فيه بيانات وموضوعات عدة ، وأصدر المؤتمر قرارات يؤيد فيها مطالب مصر فى الجلاء والدستور ، واحتج على الحكومة المصرية لإعادتها العمل بقانون المطبوعات ، ودعا إلى عقد مؤتمر بالقاهرة لبحث مسألة التعليم الحر البعيد عن رقابة الحكومة .

وفى سنة ١٩١٠ اثيرت مسألة مد أجل امتياز شركة قناة السويس اربعين سنة أخرى تنتهى فى سنة ٢٠٠٨ فى مقابل أن تدفع الشركة لمصر أربعة ملايين من الجنيهات ونسبة ضئيلة من الأرباح .

وأرادت الحكومة أن تتصرف وحدها فى هذا الأمر الخطير ، على الرغم من وجود مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وتنبه محمد

(١) كتاب « مصابيح على الطريق » : للمؤلف

فريد لهذه المؤامرة الاستعمارية فحصل على مشروع الاتفاق ونشره فى جريدة اللواء وطالب بعرض هذا المشروع على الجمعية العمومية لأخذ رأى الشعب فيه .

ووقف الشعب وراء محمد فريد يؤيده ، فلم تجد الحكومة مناصاً أمام ضغط الرأى العام إلا أن تقرر عرض الأتفاق على الجمعية العمومية ، وأعتبر ذلك نصراً باهراً للحركة الوطنية . وكان من المعروف أن رأى الجمعية العمومية أستشارى غير ملزم للحكومة بيد أنه عندما بدىء فى عرض هذا الأتفاق عليها وقف بعض الاعضاء يسألون الحكومة . هل رأى الجمعية العمومية فى هذا الأتفاق ملزم أم لا ؟

وأضطرت الحكومة إلى أن تجيب بأن رأى الجمعية العمومية قاطع وملزم لهـا .

وتألفت لجنة من بين أعضاء الجمعيـة العموميـة لدراسة مشروع الاتفاق وابداء الرأى فيه ، ووضعت الحكومة أمامها عدة عقبات حتى لاتصل إلى وثائق الموضوع • ومن جهـة أخرى عملت الحكومـة كل مافى وسعها لاستمالة أعضاء الجمعية العمومية اليها ووعدتهم بكل المغريات ، لكى يقفوا إلى جانب المشروع ويؤيدوه ، لأنها تريد مد أجل الاتفاق بأى ثمن ، وعلى الرغم من الوسائل التى أتبعتها الحكومة لا كراه أعضاء الجمعية العمومية لاقرار المشروع ، فإن شعور الشعب الملتهب وكفاح محمد فريد فى مقالاته وخطبه ، كل هذا جعل اللجنة التى تألفت لدراسة

المشروع تقرر فى النهاية رفضه بعد أن استعرضت دقائقه وأسراره من كافة النواحى ، وأوضحت أن مشروعا كهذا لاخير فيه لمصر ولافائدة ترجى من ورائه ، والخير والفائدة يعودان على شركة قناة السويس ، التى تريد أن تجعل من وجودها فى مصر دولة داخل الدولة تتحكم فى مصائرنا وتستبد بشئوننا وترغمنا على الخضوع لارادتهـــا ولمشيئة المستعمر الأجنبى .

وفوجئت الحكومة بهذا القرار الذى كان بمثابة لطمة هائلة لها ، وحاولت عبثا أن تحصل على موافقة الأعضاء،إذ قررت الجمعية العمومية رفضه باجماع الأصوات .

وقد أخذ محمد فريد يدعو إلى العدالةالإجتماعية ، فنظم نقابات العمال ودعا إلى التعاون وطالب بالاصـلاح الزراعى وكافح كفاحا مريرا من اجل الطبقات الـكادحة .

وفى ١٥ نوفبر ١٩١٩ صعدت روح محمد فريد إلى باريها فى السماء ، وقد احتفل بتشييع جثمانه فى برلين ، وأودع جثمانه الطاهر فى صندوق لينقل إلى وطنه فيما بعد .

وقد تولى الحاج « خليل عفيفى » وهو تاجر أقطان بالزقازيق اداء هذا الواجب ونقل رفات محمد فريد على نفقته الخاصة .

* * *

عرف الشعب المصرى من السياسة التى اتبعتها انجلترا الأسبيل إلى اجلاء القوات الإنجليزية عن مصر الا بالمقاومة وعدم التهاون ، ثم وضحت لهم هذه السياسة وضوحا تاما عند قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، عندما قطعت انجلترا تبعية مصر الأسمية للحكومة التركيه وأعلنت الحماية على مصر ، مستندة فى ذلك إلى أن تركيا انحازت إلى المانيا ،وتأمينا للقوات البريطانية المحاربة ، وذلك فى ١٤ ديسمبر ١٩١٤.

ثم أقدمت على خلع الخديوى عباس الثانى لما لأته الحكومة العثمانية — أو هكذا بدالها — وعينت حسين كامل سلطانا على مصر ثم وجهت اليه تبليغاً نقتطف منه بعض فقرات لها دلالتها على موقف انجلترا من مصر بعد اعلان الحماية ، ومن هذا التبليغ :

(ولما كان قدسبق لحكومة جلالته أنها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته فى بلاد مصر أنها أخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر المصرى فى الحرب الحاضرة ، فقد أصبح من الضروى الآن وضع شكل للحكومة التى ستحكم البلاد وبعد تحريرها — كما ذكر — من حقوق السيادة ، وجميع الحقوق الأخرى التى كانت تدعيها الحكومة العثمانية .

فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى آلت اليها بالصفة المذكورة . وكذلك جميع الحقوق

التى استعملتها البلاد مدة سنى الاصلاح الثلاثين الماضية ، ولذا رأت حكومة جلالته أن أفضل سياسة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التى عليها نحو مصر ، أن تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحا. وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقاً لنظام وراثى يقرر فيما بعد .

بناء عليه قد كلفتنى حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه بالنظر لسن سموكم وخبرتكم ، قد رؤى فى سموكم أكثر الأمراء من سلالة محمد على أهلية لتقلد منصب الخديوية معلقب «سلطانا على مصر» وانى مكلف بان أؤكد لسموكم صراحة عند عرضى على سموكم قبول عبء هذا المنصب ، أن بريطانياً العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية فى دفع أى تعد على الأراضى التى تحت حكم سموكم مهما كان مصدره .

وقد فوضت إلى حكومة جلالته أن أصرح بانه بعد أعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين « اينما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك .

أما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالته أن المسئولية الحديثة التى أخذتها بريطانياً العظمى على نفسها تستدعى أن تكون المخابرات منذ الآن بين حكومة سموكم ، وبين وكلاء الدول

الأجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر .

وستحترم عقائد المصريين الدينية احـــتراما تاما ، كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على اختـــلاف مذاهبهم ، ولا أرى لزوما لأن أوكد لسموكم ، أن تحرير حـكومة جلالته لمصر من ربقة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسيـة فى الأستانة ، لم يكن ناتجا عن أى عـداء للخلافة ، فإن تاريخ مصر السابق يدل ، فى الواقـع ، على أن إخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا عـلاقة له البتة بالروابط السياسية التى بين مصر والأستانة .

وان تأييد الهيئات النظامية الإسلامية فى مصر والسير بها فى سبيل التقدم هو بالطبع من الأمـور التى تهتم بها حـكومة جلالة الملك مزيد الإهتمام ، وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة . ولسموكم أن تعتمدوا فى إجراء ما يلزم من الإصلاحات عـلى كل انعطاف وتأييـد من جانب الحـكومة البريطانية . . .) .

ومعنى ذلك أن انجلترا أصبحت وصية على مصر ، تدير شئونها فى الداخل وتتحـدث باسمها فى الخارج ، وأن سطانها وضـع تحت رحمتها تعزله متى تشاء وتعـين بدلا منه إذا أرادت . وبهـذا الإجراء وضعت إنجلترا مصر أسوأ وضـع ، وكشفت عن نياتها الخبيثة باحتـلال مصر احتلالا مؤبداً بعد أن كان من قبل ، مؤقتاً بتثبيت سلطة الخديوى .

وهذا الوضع الشاذ لا يمكن أن يحتمله أى شعب خصوصاً إذا كان معبأ الشعور يقظ الوجدان ، وإذا احتمل هذا الوضع فى السنوات الأولى من الإحتلال ، فإنه لم يعد يستسيغه فى هذا الوقت الذى تقدمت فيه البلاد ، ونهضت نهضتها الثقافية ، ونما وعيها السياسى .

وقد سرت بين الشعب موجة من الحنق والحقد على السلطان ، لأنه قبل العرش منحة من الإنجليز ، وأراد السلطان حسين أن يبرر قبوله للعرش من الإنجليز أمام الرأى العام المصرى ، فأدلى [1] إلى مراسل « التيمس » فى القاهرة بتصريح بدأه بنقد صنيع تركيا فى خوضها غمرات الحرب ، وقال أن سياسة رجالها مبنية على الجهل والطمع والطيش والغرور وقلة التبصير . وبذلك جنت هذه الدولة على نفسها وانسلخت مصر منها إلى الأبد

ثم مدح بريطانيا وقال : أننا لا نستطيع أن نفيها حقها من الشكر على ما فعلته لمصر وصرح بأنه موقن من زمان طويل بأن مصر وسائر الأقطار الشرقية فى احتياج إلى الأوروبين .

ثم بسط أول آماله . فجعل هذا الأمل معقوداً بالجمعية التشريعية بعد أن أصبحت حرة من المداخلات والتأثيرات والمساعى الخفية .

وثانى آماله أن تثق به انجلترا كما أنه هو يثق بها ، فتلقى عليه الحمل وتجعله الموئل الوحيد ، وتأتمنه على مصالحها ومصالح المصريين

(١) كتاب السلطان حسين « نقلا » عن جريدة الوطن فى ١١ ديسمبر ١٩١٤

مادام قد برهن فى ماضيه على اخلاصه لهـا وسعيه فى التوفيق بين المصلحتين .

وثالث آماله : أن يتمكن من ترقية الإحساس الوطنى الحقيقى فى الأمة وتهذيب العاطفة السياسية فيها حتى تستطيع مصر أن تبرهن على تقدمها الأدبى برهاناً عملياً فيما إذا اتفق لها فى المستقبل حرب مع دولة معادية ، فتقف إذ ذاك مدافعة عن حوزة البلاد مـع الجنود الإنجليز جنباً إلى جنب .

ولم يخف الإنجليز ابتهاجهم بالنصر المؤقت الذى أحرزوه بتنصيب السطان حسين . وأرادوا أن يفهموه منذ البداية أنهم قادرون على خلعه متى شاءوا ، قالت مجلة(١) « سبكتاتور » الإنجليزية (أننا قوامون على الشعب المصرى . ولـكى تـكون قوامتنا ذات نتيجة يجب أن تـكون حرة غير مقيدة مادامت هذه القوامة .

ثم قالت : وعبارات الإعلان — لحسن الحظ — تدل على أننا أحرار فى اختيار الحاكم الذى نثق به من بيت محمد على ، والذى نعتقد أن نفوذه يكون خيراً لمصر جملة .

وسيبقى سـلاطين مصر كقضاتنا ما داموا يحسنون سلوكهم .
ولا شك فى أن هذه الطريقة تدل على أنها من آمن الطرق فى العالم ، كما دلت على ذلك فى قضاتنا والحـكام الهنود ، وهذه الطريقة فوق ذلك تترك للقيم حرية العمل . ونحن لم نتعهد بأن نجعل على العرش أى أمير

(١) الوطن فى ١٨ يناير سنة ١٩١٥ .

من بيت محمد على لمجرد كونه الأحق بالوراثة

وفوق هذا فإننا لسنا مقيدين ببيت محمد على إذا لم يكن فيه كفء ولو أننا نرغب فى المحافظة على توارثه) .

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلها السلطان فى التقرب إلى الشعب إلا أن السواد الأعظم فى الأمة كان ينظر إليه بعين الشك ، ولم يغتفرله قط قبوله العرش من الإنجليز . وفى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ مات السلطان حسين كامل . .

وكان الأمير أحمد فؤاد مقربا من الانجليز . ينتهز الفرص ليتملقهم، فرأس حفلة الشاى التى أقيمت تكريماً للجنرال مكسويل بمناسبة مغادرته مصر وخطب فيها منوها بفضل القائد المذكور. ومنذ تولى شقيقه العرش أخذت الصحف تهتم بنشر أخبار تنقلاته وزياراته . وفى يوم ٩ أكتوبر أعلنت توليته سلطانا على مصر . فقد أرسل السير «ريجنلد ونجت » المندوب السامى البريطانى خطابا إلى أحمد فؤاد يقول فيه :

(يا صاحب العظمة السلطانية . .

بأمر جناب وزير الخارجية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية . . أتشرف بأن أعرب لعظمتكم عن فائق الأسف الذى شمل حكومة جلالة الملكة حينما وصل إلى علمها ، نعى المغفور له صاحب العظمة السلطان حسين كامل ، الذى أكدت الأمة المصرية جميعها إخلاصه لكل ما فيه

خيرها . . . إخلاصا لا يعترية فتور ، وقدرته حق قدره ، فكانت وفاته لديها كارثة وطنية ، وإنى أتشرف بإبلاغ عظمتكم السلطانية انعطاف حكومة جلالة الملكة لما أصاب شخصكم الكريم من دواعى الحداد .

هذا وإننى مكلف فى نفس الوقت بأن أحيط علم عظمتكم أنه لما كان نظام وراثة عرش السلطنة لم يوضع للآن ، وكنتم عظمتكم بين طبقة البنين ، الوارث المتعين طبقا لوراثة العرش ، فإن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ، تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى ، على أن يكون لورثتكم من بعدكم ؛ حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالإتفاق بين حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ، وبين عظمتكم . .

واستمر المندوب السامى البريطانى يبين لسطان مصر واجباته نحو صاحبة الجلالة البريطانية . . ثم وقع الخطاب . .

وهكذا وصل العرش إلى السلطان أحمد فؤاد . . ! !

* * *

لم تحدث فى أثناء الحرب موجات ... عاتية من السخط والتذمر ، ولم تندلع نيران ثورة جامحة للتدابير الشديدة التى اتخذتها القيادة العسكرية الإنجليزية فى اعلان الأحكام العرفية،وفرض الرقابة العسكرية ومصادرة الصحف الوطنية ، والقبض على الأحرار والزج بهم فى المعتقلات . وإنتشار الجنود الإنجليز والاستراليين والهنود فى جميع أنحاء مصر .

وما أن وضعت الحرب أوزارها ، وعقدت الهدنة بين ألمانيا والحلفاء في ١١ نوفمبر ١٩١٨ حتى فاضت الكأس المترعة ، وزاد غليان المرجل في صدور الجماهير ، وبخاصة بعد أن أعلنت مبادىء الرئيس الأمريكي ولسن وفي طليعتها حق تقرير الأمم مصيرها ، وحكم نفسها بنفسها ، ثم تقدم رجال مصر الوطنيون الذين مثلهم سعد زغلول وعلي شعراوي وعبد العزيز فهمي إلى المعتمد البريطاني السير « ريجنلد ونجت » بطلب السماح لمصر بأن تمثل في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس . ويقول المرحوم عبد العزيز فهمي في كتابه « هذه حياتي »[1] ودار بيننا وبينه الحديث الذي دونته بعد الاجتماع في محضر أودعته بين أوراق الوفد ، وهو :

بدأ جنابه الكلام قائلا : إن الصلح اقترب موعده ، وأن العالم يفيق بعد غمرات الحرب الذي شغلته زمنا طويلا ، وأن مصر سينالها خير كثير ، وأن الله مع الصابرين ، وإن المصريين هم أقل الأمم تألما من اضرار الحرب ، وأنهم مع ذلك استفادوا منها أموالا طائلة ، وأن عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التي كانت سبباً في قلة ضررهم وكثرة فائدتهم .

فأجابه سعد باشا : ما تقول : أن انجلترا فعلته من خير لمصر ، فإن المصريين يذكرونه لها مع الشكر . وخرج من ذلك إلى القول بأن الحرب

---

(١) « كتاب » هذه حياتي « للمرحوم عبد العزيز فهمي » ص٧٦ وما بعدها .

كانت كحريق إنطفأ ولم يبق إلا تنظيف آثاره ، وأنه يظن أن لا محل لدوام الأحكام العرفية ، ولا لمراقبة الجرائد ، والمطبوعات ، وأن الناس ينتظرون بفروغ صبر ، زوال هذه المراقبة كى ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنوات .

فقال جنابه : إنه حقاً عمل لازاله المراقبة المذكورة ، وأنه تخابر فعلا مع جناب القائد العام للجيوش البريطانية فى هـذا الصدد . ولما كانت هذه المسألة عسكرية ، فإنه بعد إتمام المخابرة والاتفاق مع جناب القائد سيكتب للحكومة البريطانية ، ويأمل الوصول إلى ما يرضى،ثم استطرد قائلا : يجب على المصريين أن يطمئنوا ، ويصبروا على ويعلموا إنه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح ، فإنها تلتفت لمصر وما يلزمها ، ولن يكون الأمر إلا خيراً .

فقال سعد باشا : إن الهدنة قد عقدت ، وإن المصريين لهم الحق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم . ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذى تريده انجلترا .

فقال : يجب الا تتعجلوا وأن تكونوا متبصرين فى سلوككم ،فإن المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة .

فقال سعد باشا : إن هذه العبارة مبهمة المعنى لا أفهم المراد بها .

فقال : أريد أن أقول : المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر .

فقال سعد باشا : لا أستطيع الموافقة على ذلك . . فإنى إن وافقت أنكرت صفتى فإنى منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة وكان انتخابى بمحض إرادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابى . وكذلك كان الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز بك فهمى .

فقال جنابه : أنه قبل الحـــرب ، كثيراً ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله فى الحزب الوطنى . وكان ذلك بلا تعقل ولا روية ، فأضرت مصر ولم تنفعها ، فما هى أغراض المصريين ؟

فقال على شعراوى باشا : إننا نريد أن نكون أصدقاء الإنجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر .

فقال جنابه : إذن أنتم تطلبون الاستقلال ؟ !

فقال سعد باشا : ونحن له أهل، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقى الأمم المستقلة ؟

فقال جنابه: ولكن الطفل إذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم .

فقال عبد العزيز فهمى بك : نحن نطالب بالاستقلال التام ، وقد ذكرتم جنابكم أن الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد ، فأقول لجنابكم إن الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال وكل البلد كانت تطلب الاستقلال . وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى سار

عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ علينا . . . وذلك راجع إلى طبيعة الطلب التى فى كل جهة . . فلأجل إزالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدئه الأساسى الذى هو مبدأ كل الأمة وهو الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ الذين لايظن فيهم التطرف فى الإجراءات وأسسوا حزب الأمة وأنشئوا صحيفة « الجريدة » وكان مقصدهم أيضاً ، الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى . وذلك معروف عند الجميع . والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض ونحن فى طلب الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه فإن أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الأسود وغيرها ممن نالوا لاستقلال قديماً وحديثاً .

فقال جنابه : ولكن نسبة الأميين فى مصر كبيرة . لا كما فى البلاد التى ذكرتها إلا الجبل الأسود والألبان على ماأظن .

فقال عبد العزيز فهمى بك : أن هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم ، فان لمصر تاريخا قديما باهرا وسوابق فى الاستقلال التام وهى قائمة بذاتها . . وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة ، وهم كثيرو العدد وبلادهم غنية ، وبالجملة فشروط الاستقلال التام متوافرة فى مصر . ومن جهة نسبة الأميين للمتعلمين ، فهذه مسألة لادخل لها فى الاستقلال كما قدمت . لأن الذين يقودون الأمم فى كل البلاد أفراد

قلائل . . فإنى أعرف أن لانجلترا — وهى بلاد العظمة والحرية عند أهلها — ثقة كبرى بحكومتها ، فأرباب الحكومة وهم أفراد قلائل هم الذين يقودنها ، هى تتبعهم بلا مناقشة فى كثير من الأحوال لشدة ثقتها بهم وتسليمها لهم . وكذلك مجلس نوابها ليس كل أفراده متعلمين ، وإنما المتعلم منهم فئة قليلة . فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها ألف متعلم ليقوموا بإدارتها كما ينبغى وهى مستقلة استقلالا تاما . ونحن عندنا كثير من المتعلمين بدليل أن أولى الحل والعقد نسمع منهم فى كثير من الأحيان أن التعليم زاد فى البلد حتى صارت فيها طائفة من المتعلمين العاطلين . وأما من جهة تشبيهنا بالطفل يتخم إذا غذى بأزيد من اللازم ، فاسمحوا لى أن أقول : أن حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا التشبيه ، بل الواقع أننا كالمريض مهما أتيت له من نطس الأطباء استحال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع دائه ، بل هو نفسه الذى يحس بألم الداء ويرشد إليه . . فالمصرى وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من أنواع المعارف وما يفيده فى الأشغال العمومية فى القضاء وغير ذلك ، فالاستقلال التام ضرورى لرقينا .

فقال جنابه : أتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها ؟

فقال عبد العزيز بك : أن معرفة ذلك راجعة إلى المستقبل . . ومع

ذلك فان كانت البلاد العربية وهى دون مصر بمراحل قد أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك .

فقال جنابه : قد كانت مصر عبدا لتركيا . . أفتكون أحط منها لو كانت عبدا لانجلترا ؟

فقال شعراوى باشا : قد أكون عبدا لرجل من قبيلة الجعليين ، وقد أكون عبدا للسير ريجلند ونجت الذى لا مناسبة بينه وبين الجعلى . . ومع ذلك لاتسرنى الحالتان ، لأن العبودية لاأرضاها ، ولاتحب نفسى أن تبقى تحت ذلها . ونحن ، كما قدمنا ، نريد أن نكون أصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لاصداقة العبيد .

فقال جنابه : ولكن مركز مصر ، حربيا وجغرافيا ، يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا .

فقال سعد باشا : متى ساعدتنا انجلترا على الاستقلال التام ، فاننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا أو المساس بمصلحة إنجلترا نعطيها ضمانة فى طريقها للهند وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ماتستلزم المحالفة من الجنود .

ثم قال شعراوى باشا : يبقى أمر آخر عند هذا الحد ، وهو حقوق أرباب الديون من الأجانب . . . فيمكن بقاء مستشار المالية الانجليزية بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين العمومى .

فقال سعد باشا : نحن نعترف الان أن إنجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية ، وإنا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر . فنطلب باسم هذه المبادىء التى ذكرت الآن أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر . واننا نتكلم بهذه المطالب هنامعك بصفتك ممثلا لهذه الدولة العظيمة . . وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى إنجلترا فلا نلتجىء هنا لسواك ، ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر ، مطلعاً على أحوالها أن تساعدنا فى الحصول على هذه المطالب !

فقال جنابه : قد سمعت أقوالكم . . إنى أعتبر محادثتنا غير رسمية بل بصفة حبية ، فانى لاأعرف شيئاً عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد . وعلى كل فانى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير .

فشكرناه على حسن مقابلته وانصرفنا . . .) .

. . . وطال الانتظار . . فأرسل سعد زغلول إلى القيادة العسكرية طالباً السماح له بالسفر فردت عليه فى ٢٩ نوفمبر بأنه «قد عرضت صعوبات تمنع من إجابته إلى طلبه فى الوقت الحاضر ، ومتى زالت الصعوبات بادرت باعطائه وصحبه الجوازات المطلوبة) .

ومعنى هذا هو الرفض ، وتعويق سفر الوفد المصرى إلى باريس حتى لا يرتفع صوت لمصر فى مؤتمر الصلح .

وأراد حسين رشدى رئيس الوزارة المصرية ، أن يسافر إلى لندن ليبحث القضية المصرية مع رجال السياسة فى بريطانيا ولكن المعتمد البريطانى رفض . فقدم حسين رشدى إستقالته من الوزارة فى كتاب رفعه إلى السلطان أحمد فؤاد ، قال :

« عندما أخذت على عاتقى أمام ضميرى ، وأمام وطنى ، وأمام التاريخ مسئولية منصبى فى عهد النظام الجديد ، قد عاهدت نفسى عهداً أساسياً أن أطلب من الحكومة الانجليزية عند الشروع فى مفاوضات الصلح أكثر ما يمكن من الحرية لمصر ، والآن وقد أوشكت هذه المفاوضات أن تبتدىء طلبت من الحكومة الإنجليزية بعد تصديق عظمتكم ، أن تسمع أقوالى ، فكان جوابها بمثابة التسويف إلى ما بعد الصلح ، على أننى بالعكس أرى أن الوقت الحاضر هو الذى ينبغى فيه عرض مالمصر من الآمانى القومية وتأييدها . فلهذه الأسباب أتشرف بتقديم استعفائى بين يدى عظمتكم من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية ، وإن زميلى عدلى يكن الذى عينتموه لمرافقتى فى مهمتى يتمسك بمشاركتى فى هذا الأمر فهو يقدم شخصياً استعفاءه من وزارة المعارف العمومية » .

وبعد هذه الاستقالة تحرجت الأحوال فى البلاد ، وبدأت نذر العاصفة تتجمع فى الأفق ، ووجدت السلطة العسكرية البريطانية ألا مناص لها من أخذ الأمور بالشدة ، ووجه القائد العام الانجليزى إلى أعضاء الوفد الانذار التالى فى ٦ مارس سنة ١٩١٩ ، وقد جاء فيه (وعلمت انكم تضعون

مسألة وجود الحماية موضع المناقشة ،وأنكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة . وحيث أن البلاد لاتزال تحت الأحكام العسكرية ، لذلك يلزمنى أن انذركم بأن أى عمل يرمى إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية .

وكان معنى هذا الانذار تمسك انجلترا بالحماية على مصر ، وعدم اعترافها بالحقوق الوطنية ، وقد كان هذا الإنذار بمثابة الشرارة فى اندلاع نيران الثورة ، إذ أن أعضاء الوفد لم يكترثوا لهذا الانذار ، وأرسلوا إلى لويد جورج رئيس الوزراء البريطانى — يومئذ — برقية احتجاج ، وكان من أثر ذلك نفى سعد زغلول وثلاثة من صحبه إلى مالطة فى ٨ مارس ثم هبوب العاصفة الجائحة فى جميع أنحاء البلاد .. وقابلت السلطة العسكرية هذه الثورة بكل قسوة وعنف ، ولكن الشعب المصرى مضى فى طريق الثورة ، ليروى سجرة الحرية بدمه لتورق وتزدهر .

ويحسن بنا وقد بلغنا هذا الشوط من الثورة أن نقف قليلا لنحكم على نتائجها وما أدته من خدمات للوطن .

نجحت الثورة فى إسماع الرأى العالمى صوت مصر بحقها فى الحرية والاستقلال إذ سمح للوفد المصرى بمغادرة البلاد إلى باريس حيث مؤتمر الصلح المنعقد هناك فى ٧ ابريل سنة ١٩١٩ .

ومن نتائج الثورة أيضاً محاولة انجلترا تغيير موقفها من مصر ، إذ جاءت بعثة « ملنر » التى قاطعها الشعب الثائر مقاطعة تامة ، ففشلت فى مهمتها واضطرت إلى العودة إلى لندن : وسافر الوفد المصرى إلى لندن بعد أن اخفق فى مهمته فى باريس والتقى بلجنة ملنر ، وكانت المفاوضة .

ومنذ ذلك التاريخ دخلت القضية المصرية من طور الكفاح الثائر إلى مرحلة التفاوض ولم تنجح مباحثات ملنر واضطرت الحكومة البريطانية أن تصدر تصريحا من جانب واحد فى ٢٧ فبراير ١٩٢٢ ،أعلنت فيه الغاء الحماية البريطانية على مصر ، وتهيئة البلاد للحكم الدستورى مع الاحتفاظ بأربع نقط لمباحثات مقبله ، وهذه النقط الأربع هى : قناة السويس والدفاع عن مصر وحماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات والسودان .

ولم تقبل مصر هذا التصريح وقاومته مقاومة عنيفة ، وشن عليه الوفد حملة واسعة ، النطاق ، ولكن الساطات الرسمية أخذت فى تنفيذه وشكلت لجنة لوضع الدستور . وتم وضعه فى أبريل سنه ١٩٢٣ .

ولعل من نتائج الثورة الخطيرة ، اليقظة الاقتصادية ، فان الشعب المصرى رأى أن مدافعة الاحتلال من شعب أعزل لن تجدى إلا إذا حورب المحتل حربا إقتصادية ، وعمدت البلاد إلى الاعتماد على نفسها ، والأخذ بنظام الاكتفاء الذاتى ، وكان أن نجحت فكرة الدعوه إلى إنشاء . . مصرف مصر وشركاته على يد طلعت حرب ورفاقه بعد أن

فشلت قبل ذلك بسنوات ، فتم تأسيس هذا المصرف سنة ١٩٢٠ ، ومن نتائجها الواضحة اشتراك المرأة المصرية اشتراكا فعليا « فى المطالبة بحقوق الوطن ، وأخذها بأسباب السفور بعد أن ظلت ردحا طويلا من الزمن قعيدة البيت ، بعيدة عن نور المعرفة » .

* * *

وجرت الانتخابات فى يناير ١٩٢٤ ، واكتسح الوفد المعركة اكتساحا لم يسبق له مثيل ، وهكذا تركزت كتلة الشعب تركيزا واضحا فى الوفد وزعيمه سعد زغلول ، وكان البرلمان الأول الذى عقد فى سنة ١٩٢٤ ، أول مظهر نظامى لبروز سلطة الشعب كقوة مؤثرة فى الحكم ، بل كالقوة الوحيدة التى لها حق الحكم . وكان هذا تطورا عميقا ؛ دل على أن الشعب أضحى على الرغم من كل القوى التى حاربته ووقفت دونه ، القوة الأولى المرهوبة الجانب .

ولكن هل كان كذلك حقا ؟

من حيث الواقع الظاهر ، نعم . ومن حيث نص الدستور ، نعم ومن حيث دعوة زعيم الأغلبية سعد زغلول لتولى الحكم نعم .

ولكن يجد بنا أن نبحث فيما وراء هذه الظواهر . ونسأل هل استرد الشعب سلطته الفعلية بقيام الدستور واجراء الانتخابات حرة من كل ضغط ، وهل أصبح كل شئ ممهدا لحكم سليم صحيح ، قوامه الشعب ؟

كانت سلطة الاحتلال قائمة ممثلة فى المندوب السامى البريطانى وجنده ومدافعه المثبته فى كل ركن فى مصر حينئذ .

وكان هناك عدد من الموظفين الانجليز يلون مناصب ذات خطر ، ويستندون فيها لا إلى القوانين واللوائح التى تحدد اختصاص وظائفهم ، ولكن إلى القوة الناتجة من قيام الاحتلال ووجود المندوب السامى البريطانى والتحفظات التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير ، وكانت هناك طبقة كبار الملاك من المصريين الذى فشلوا فى الانتخابات أو نجحوا على حد سواء ولكنهم شعروا أن سلطتهم التقليدية فى قراهم قد اهتزت اهتزازا شديدا ، وأن الفلاحين الذين كسبوا حق الانتخاب سيصبحون قريبا ، إن لم يكونوا قد أصبحوا أقل ليونة وأكثر استعصاء ، ومن ثم نظروا إلى البرلمان والدستور بريبة وخوف وتوجسوا فى اشفاق مما يمكن أن يخبأه المستقبل من تطورات جديدة .

وكان هناك طائفة من الموظفين المصريين رقوا فى عهد الاحتلال وبلغوا مناصبهم الكبيرة تحت كفالته وفى ظل خلقه وتربيته ، ولم يكن هؤلاء الموظفون مؤمنين بالحركة الوطنية ولا منفعلين بها ، بل كانوا على النقيض من ذلك واثقين أن السلطة الفعلية للاحتلال ، وأن قيام البرلمان وإجراء الانتخابات واعطاء الحكم لزعيم حزب الأغلبية كل أولئك ليس الا تمثيلية لاحقيقة لها .

وكانت هناك السراى التى ضاقت بالدستور ، يوم أصدر ، وضاقت

الدستور يوم نفذ ، وضاقت بالدستور يوم جاء الى كرسى الحكم الوفد وزعيمه سعد زغلول . وكانت تشعر أن قوة الشعب التى استهانت بها أصبحت حقيقة واقعة .

وكان هناك أخيرا هذا الفريق من المثقفين الذين لم يكتب لهم النجاح فى الانتخابات ، لأنهم لم يكونوا من أنصار الوفد ، ولا من المقربين للشعب ، إما استعلاء بارستقراطيتهم الفكرية أن تمتهن بين ناخبين جهلاء ، وإما لاعتقادهم أن النظام الدستورى الواسع المدى لايصلح لمصر . .

هذه القوى العديدة كانت كلها تعمل ضد الدستور والبرلمان وسلطان الشعب ؛ وكانت أدوارها مختلفة ، وأهدافها متباينة ، ولكنها اتفقت ، فى قليل أو كثير ، على الكيد للبرلمان الجديد ولرئيس الوزراء الجديد[١] .

ومهما يكن من أمر فقد تألفت وزارة سعد زغلول فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ ، وأخذت تثبت شخصيتها الوطنية ، واعتدادها بثقة الشعب وتدافع عن حقوقه وحرياته ، مما أحفظ عليها سلطات الاحتلال والسراى ، مضافا إليها الفئات التى سبق أن أشرنا اليها ، وقد كان دورها فى كل مراحل النضال الدستورى دور التابع للسلطة البريطانية

---

(١) محمد زكى عبد القادر : كتاب محنة الدستور ص ٤٨ .

أو سلطة السراى للبطش بالشعب واضعاف حيويته والغض من حرياته وكرامته .

إن الحقوق التى حصل عليها الشعب فى فجر الحياة البرلمانية ، وكان المتوقع أن تزداد وتثبت وتتسع قد ألغيت فيما بعد ، بل حصلت السراى على حقوق أخرى ساعدت على هدم الحياة الدستورية وإضعافها إلى حد كبير .

* * *

وفى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ وقع حادث الاعتداء على سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام « سيرلى ستاك » ، فاهتزت له البلاد ، وجرت الحوادث بسرعة مذهلة فقد ثارت سلطة الاحتلال ، ووجهت إنذارا حمله اللورد اللنبى فى مظاهرة عسكرية كبيرة إلى سعد زغلول .

ومهما يكن من فظاعة الحادث فان الإنذار بدا منقطع الصلة به ، ووضح أنه أتخذ وسيلة لإحراج القوة الشعبية واجبارها على إخلاء مراكزها . فقد طلب إلى الحكومة :

أولا : أن تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .

ثانيا : أن تتابع بأعظم نشاط ، وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ، ومهما تكن سنهم ، أشد العقوبات .

ثالثا : أن تمنـع من الآن فصاعـدا ، وتقمع بشده كل مظاهرة شعبية سياسية .

رابعا : أن تدفع فى الحال حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

خامسا : أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة فى السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد .

سادساً : أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠٫٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضية الحاجة .

سابعا : أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة صاحب الجلالة فى الشئون المبينة بعد ، المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

وأختتم هذه الطلبات بقوله . « وإذا لم تلب هذه المطالب فى الحال تتخذ حـكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان ، وقد أحتج البرلمان على هذا الأنذار لما فيه من تحيف للاستقلال ، وخنق لاقتصاد البلاد وكان يـكفى فى هذا الحادث أن يقدم الأعتذار ، ويتعقب الجناة ويدفع تعويض مناسب ، ولـكن الحـكومة الإنجليزية إستغلت هذا الحادث لتحقيق مآربها فى مصر والسودان . واستقالت وزارة سعد زغلول ، وشـكل أحمد زيور

الوزارة الجديدة ، وهو رجل مسالم للاحتلال والسراى . مجرد موظف أرتقى حتى بلغ منصب الوزارة فلاشأن له بالشعب ولا شأن للشعب به .

وأرسل زيور الكتاب التالى إلى المندوب السامى البريطانى .

(ياصاحب الفخامة — أتشرف باحاطة فخامتكم علما بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمتم بارسالها إلى فى هذا اليوم ، وذكرتم فيهاالمطالب الثانية التى علقت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إخلاءجمرك الاسكندرية على قبول الحكومة المصرية لها ،وأتشرف بأن أخبر فخامتكم بأن مجلس الوزراءقد فوضنى فى ابلاغ فخامتكم أن الحكومة المصرية قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد مذعنة فى ذلك إلى حكم الضرورة ، ومدفوعه بالرغبة الأكيدة فى المسالمة وحسن التفاهم) .

وقد أنفذت الحكومة البريطانيه ماتوعدت به مصر فى الأنذار على الرغم من العثور على الجناة ، وتنفيذ أحكام قاسية عليهم ، إذ شنق سبعة ، وحكم على الثامن بالأشغال الشاقة المؤبدة وحبس التاسع سنتين .

* * *

وكان هناك مشهد آخر فى السودان .

أرسل اللور اللنبى المندوب السامى أمراً إلى هدلستون نائب سردار الجيش فى السودان باخلاء السودان من القوات المصريه . وفى ٢٢ نوفمبر

١٩٢٤ صدرت جريدة الحضارة تحمل الخبر المشئوم على الناس . أما الكتائب المصرية وعلى رأسها القائمقام أحمد رفعت فقد غلت نفوس جنودها بالنار ، خاصة حين استولى « ثيربورن » الانجليزى على مفاتيح المخازن التى توجد بها الذخائر الحربية ، وأخذ واسن بك الأنجليزى أيضاً يصدر أوامره إلى الضباط المصريين بالسفر إلى القاهرة . ورفض أحمد رفعت إطاعة الأوامر ، وهدد باطلاق النار على الجنود الانجليز .
فأرسل إليه هدلستون بوصفه سرادر الجيش الأمر التالى .

إلى القائمقام أحمد رفعت بك .

كان من نتيجة قتل المرحوم صاحب المعالى السردار والحاكم العام فى القاهرة أن قدم صاحب الفخامة المندوب السامى إلى الحكومة المصرية عدة مطالب ، منها إخراج القوات المصرية والضباط المصريين من السودان فى الحال . وبما أن الحكومة المصرية لم توافق على مطلب صاحب الفخامة المندوب السامى فى مدة الـ ٢٤ ساعة المحددة فى مذكرته . فقد أمر فخامته صاحب السعادة نائب الحاكم العام بإخراج القوات المصرية والضباط المصريين من السودان وقد عهد إلى بصفتى نائب السردار بتنفيذ هذه الأوامر ووجب على اذن إتخاذ جميع الاحتياطات العسكرية ووضع جميع القشلاقات فى معزل .

وعلى الجنود المصرية أن تركب القطار بالسلاح والبنادق ولكن بدون ذخيرة .

هدلستون
(نائب السردار .)

وأمر أحمد رفعت بتشكيل مجلس حربى مصرى استصدر القرار التـالى :

نص القرار

« إنه لمناسبة البلاغ الذى طلب فيه مندوب جلالة ملك بريطانيا من حكومتنـا المصرية اخـلاء السودان من الجنود المصرية وبمـا أن حكومتنا الموقرة رفضت هذا الطلب وترتب على رفضها أن أصدر الجنرال اللنبى أمره إلى اللواء هدلستون باشا بطردنا من هنا ، ولما كان هذا الجيش هو جيش صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر والسودان ولـما كان السودان قطعة من وادى النيل وأقسمنا اليمين لجلالة مليكنا أن ندافع عنه ، وألا نتخلى عن شبر أرض منه قررنا نحن رئيس وأعضاء المجلس الحربى المذكور ان نثبت إلى النهاية حتى نسلم أرواحنـــا فى أماكننا أو يدعونا مليكنا .

وطبقا للأنظمة العسكرية قررنا أن نوحد قيـادة القوات المجتمعة بالخرطوم بحرى ونعهد بقيادتها إلى حضرة صاحب العزة القائمقام احمد رفعت بك قائد المدفعيةالمصرية بالخرطوم حيث أن اللواء محمد أمين باشا أقدم ضابط مصرى فى السودان تخلى عنا فى هذا الوقت العصيب .

وهذا اقرار منا بذلك .

قائمقام
احمـد رفعت

وحمل احمد رفعت القرار المتقدم للمجلس الحربى المصرى واخترق بمفرده الحصار البريطانى الذى فرض على القوات المصرية واتجه إلى ديوان الحربية الواقع قبلى الخرطوم واقتحم مكتب هدلستون وأسلمه قرار المجلس وقال له :

« ان أمركم هذا يخالف التقاليد المرعية وانني أكرر لك أنه لا يمكننى تنفيذ أمر الانسحاب من السودان وما دامت القوات الانجليزية أمامنا كما ترى فانني لا أضمن عدم الاشتباك .

إن الضباط والجنود تحت قيادتى لن يسافروا إلى مصر إلا بالشروط التى سأسردها عليك واننى رجل لا أخشى الموت وفى استطاعتى أن أقلب الخرطوم رأسا على عقب فى ساعة واحدة إذا لم تنفذوا مطالب جيشى أما الشروط فها هى ذى : —

١ — لا نبرح الاراضى السودانية إلا بعد وصول مندوب مصر من قبل جلالة مليكنا

٢ — اذا جاءت الأوامر المصرية فيجب أن نرحل بجميع أسلحتنا ومهماتنا موفورى الشرف العسكرى .

٣ — يكون السفر فى تلك الحال عن طريق حلفا وليس عن طريق بور سودان .

وحينئذ ، لم يجد هدلستون بداً من التراجع فأمر بابعاد القوات البريطانية فى الحال واتفق على إرسال برقية إلى المسئولين فى مصر .

وقد لجأ هدلستون إلى هذا التقهقر لأنه كان يعرف تصميم الشعب السودانى على الانضمام إلى صفوف المصريين لطرد الإنجليز من الخرطوم.

وبينما كان أحمد رفعت وجنوده يتأهبون لخوض معركة رهيبة ضد الإنجليز ورد الكتاب التالى من وزير الحربية فى ذلك الحين : —

« حضرات الضباط وضباط الصف والجنـــود بالجيش المصرى فى السودان .

عهدنا فيكم الشجاعة والولاء ولا يداخلنا أى شك فى أنكم مستعدون جميعا لاراقة آخر نقطه من دمائكم فى خـــدمة الملك وفى سبيل الوطن .

على أننا نأمركم بأن تكفوا عن مقاومة الإجراءات التى اتخذها نائب حاكم السودان العام لاخراجكم بالقوة من الأراضى السودانية فإنه ليس من وراء هذه المقاومة سوى سفك الدماء بغير جدوى .

وبما أن الحكومة قد احتجت على هذا العمل الذى نفــذ بالقوة القاهرة فعودتكم لا يترتب عليها أى مساس بحقوق الوطن ولا بشرفكم — العسكرى .

يا حضرات الضباط :

إن الحكومة المصرية لن تنسى لكم قيامكم بواجبكم فى خدمة جلالة الملك وفى سبيل البلاد .

ذلك الواجب الذى أديتموه بالصدق والإخلاص. وترى الحكومة حقاً عليها أن تظهر عطفها عليكم وأن تبلغكم أنها مهتمه بأمركم لتكونوا آمنين على حاضركم مطمئنين على مستقبلكم .

وزير الحربية

محمد صادق يحيى

* * *

وعاد الجيش المصرى إلى القاهرة ولم يترك من معداته وذخائره شيئا ، كما أراد هدلستون ، وكان سفره عن طريق حلفا كما نص قرار المجلس الحربى المصرى .

ووصلت القوات المصرية إلى أسوان فى طريقها إلى القاهرة ، ولكن رفعت فوجىء بأمر السلطات المصرية الذى يقضى ببقاء القوات فى أسوان إلى حين صدور أوامر أخرى .

وظلت القوات المصرية مقيمة فى أسوان ثلاثة شهور كاملة حتى سمح لها بعد ذلك بالرحيل إلى القاهرة . .

ووصلت القوات إلى العاصمة . فلم يجد أحمد رفعت فى استقباله أحدا ولم يأسف رفعت لذلك الاستقبال لأنه عبر بحركته

الباسلة فى السودان عن الروح المصرى وحده .. وفعل ما تمليه عليه كرامة الوطن العظيم .

وعلى أثر وصول أحمد رفعت إلى القاهره ، أخذت الصحف البريطانية تطالب باعتقاله لتمرده وعصيانه لأوامر رئيسه هدلستون ، وأسرفت صحف انجلترا فى ترديد ذلك القول وخاصة بعد أن راح السودانيون يشاغبون السلطات الانجليزية هناك .

وهذه فقرة من مقال نشرته النيرايست «بتاريخ٨ يناير ١٩٢٥» :

« قال مراسل النيرايست فى الخرطوم :

إن رفعت باشا قائد المدفعية المصرية وأشياعا له هم الذين أوعزوا للسودانيين بالثورة ثم تركوهم للقضاء والقدر . . ولو كان هؤلاء المحرضون المصريون قتلوا بالرصاص فى نفس الوقت الذى قتل فيه السودانيون لإرتفع مركز البريطانيين إلى مستوى عال على حساب المصريين وإهانتهم .

وبعد ... فقدمات احمد رفعت كمدا .. بل استشهد كريما ،ولم يسر فى جنازته واحد من الأعلام العظماء خشية غضب المندوب السامى البريطانى فى مصر ..!!

* * *

واستصدرت وزارة أحمد زيور مرسوماً بتأجيل اجتماع البرلمان لمدة شهر ثم استصدرت فى نهايته، مرسوما بحله واجراء انتخابات جديدة لمجلس نواب جديد وذلك باتفاق الملك فؤاد والانجليز . . فقد كانا عدوين طبيعيين للحياة البرلمانية .

وأجريت الانتخابات الجديدة ودعى مجلس النواب الذى إنبثق عنها للاجتماع فى ١٥ مارس ١٩٢٥ ورشحت السلطة عبدالخالق ثروت لرئاسة المجلس منافسا لسعد زغلول فصرعه هذا اذ نال ١٢٣ صوتا مقابل ٨٥ صوتا نالها الأول ولم يعد هذا المجلس إلى الانعقاد فقد كانت هذه أول وآخر جلساته اذ صدر فى المساء مرسوم بحله .

وليس من شك أن تنافس الأحزاب السياسية وتسابقها للوصول إلى الحكم بأى طريقة كانت ، أضعف الحياة الدستورية بل شلها وجعلها اسما بلا مسمى .

ومدت الحكومة يدها إلى دستور سنة ١٩٢٣ فألغته فى مايو سنة ١٩٢٩ وأبدلته بآخر نشر فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ ونقل السلطات كلها إلى الملك .

ورأت الحكومة البريطانية أن تضع حدا لطغيان الملك فؤاد اذ كان يسيطر سيطرة فعلية على جميع مصالح الدولة ويوجهها لمصلحته الخاصة ،

فانتدبت أحد كبار موظفى وزارة الخارجية واسمه « باترسون» وأرسلته إلى القاهرة فى سبتمبر ١٩٣٤ مزودا بسلطات واسعـه لاصلاح الحـالة وإرضاء الشعب بما لا يمس المصـالح البريطانيـة فابلغ الملك فور وصوله أنه يطلب اقالة وزيرين فى وزارة عبد الفتاح يحيى وهمـا وزير الاوقاف والاشغال وتعيين رئيس للديوان العالى يكون من الشخصيات المعروفة « فيضع حدا لتدخل أشخاص غير مسئولين » .

وتقـدم باترسون « يطلب من الملك تعيـين توفيق نسيم رئيسا للوزارة ، ومع أنه لم يكن راضيا عنه إلا أنه خضع فأصدر فى ١٣ نوفمبر مرسوما بتعيينه فألف وزارته من عناصر محايدة .

وفى ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ أدلى السيرصيموئيل هور ، وزيرخارجية بريطانيا بتصريح فى مجلس العموم قال فيه :

« ولقـد زعموا كذلك زعما غـير صحيح فقالوا أننا نقاوم عـودة نظـام دستورى إلى مصر يلائم حاجتها الخاصة ، ان تقاليدنا تأبى علينا ذلك فلا نحن نستطيعه ولا نريده . . . ولـكننـا حين استشرنا أشرنا بعدم اعادة دستورى سنة ١٩٢٣ و ١٩٣٠ لأن الأول لا يمكن العمل به ولأن الجمهور لا يحب الثانى » .

ورأى الشعب المصرى أن معـارضة انجلتر إعادة الدستور تدخـل

صريح فى شئون مصر الداخلية فنهض وعلى رأسه الطلبة محتجا ومطالبا باعــادته .

وارتفعت الاصوات بدعوة الأحزاب الى الاتحاد وجمع الـكلمة وقال القائلون ان الاتحاد هو خير سلاح تشهره مصر فى وجه انجلترا .

وأصدرت وزارة توفيق نسيم مجموعة من القوانـــين والنظم الاستثنائيه لقمع الحركة الوطنية الجديدة ، بل لاخماد الثورة التى أعلنها الشعب على الاحتلال البريطانى فلم يغن ذلك عنها شيئا وزاد الثورة قوة وعنفا .

ووجد الطلبة وكانوا عماد الحركة الجديدة والقائمين بها ، أن المصلحة الوطنية صارت تقضى بتوحيد كلمة رؤساء الأحزاب وتأليف جبهة وطنية موحدة تقف فى وجــه الانجليز ، وتملى عليهم شروط مصر ، وقامت جبهة وطنية أجرت المفاوضات مع الانجليز فى ٣ مارس سنة ١٩٣٦ هذه المفاوضات التى انتهت بتوقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وكانت هذه المعاهدة أقرب إلى المحالفة والدفاع المشترك منها إلى المعاهدة ، وليس هذا فحسب ، بل جعلت هذه المعاهدة لبريطانيا مركزا ممتازا فى مصر فيتقدم سفيرها سائر المعتمدين الأجانب .

وفى سنة ١٩٣٩ قامت الحرب العالمية الثانية ، وقد انتهزت انجلترا هذه الفرصة فسيطرت على مصر سيطرة كاملة ، وكان فاروق قد تولى العرش وهو شاب صغير، وانطلق يحكم البلاد حكما ديكتاتوريا مما نفر الشعب منه وأبعده عنه ، وجعله يرى فيه عدوا لدودا لاملكا رشيدا . وزاد الطين بلة ماكان بين الأحزاب السياسية نفسها من تناحر وتنافس فصار الوصول إلى الحكم والفوز به كل ماترجوه وتسعى اليه ، مما أفسد الحياة النيابية فى جملتها وصيرها آلة بيد الإنجليز حلفاء القصر وشركائه .

وفى سنة ١٩٤٨ قامت حرب فلسطين وتاجر فاروق فى الأسلحة ، وكانت النتيجة هزيمة الدول العربية ، واغتصاب فلسطين ، وتأسيس دولة صهيونية على أنقاض كرامة العرب.

وفى سنة ١٩٥١ قامت معارك القناة التى انتهت بحريق القاهرة فى ٢٦ من يناير ١٩٥١ فازدادت نقمة الشعب وازداد تذمره من انتشار الرشوة وفساد الحكم .

وقد مات الملك فؤاد عن تركة من الأرض الزراعية تبلغ ٤٩٫٣٠٠ فدان . . خص فاروق منها ١٥٫٤٠٠ فدان ، تنازل عن حوالى ألفى فدان للملكة السابقة فريدة ، فتكون ثروته سنة ١٩٣٧ عبارة عن ١٣٫٤٠٠ فدان .. تركها بعد خمسة عشر عاما وقد

وصلت إلى حوالى ٩٦٫٠٠٠ فـدان أملاكاً خاصة . . ورقم مشابه من الأوقاف التى يديرها ويستولى على إيرادها . . ومعنى ذلك أن فاروق حين رحل ، كان يسيطر على حوالى ٢٠٠٫٠٠٠ فـدان . فإذا عرفنا أن مساحة الأراضى الزراعية فى مصر كلها حوالى خمسة ملايين ، يعيش فيها ومنها خمسة عشر مليوناً من البشر . . أمكننا أن نقول إن الأراضى الملكية كان يعيش فيها حوالى ٦٠٠ ألف نسمة ، ستمائة ألف من الأفراد ، عبيداً عبودية خاصة للملك ، غير العبودية العامة التى كان يشترك فيها العشرون مليوناً .

وقد أذاعت الثورة عقب طرد فاروق فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ البلاغ التالى إلى الشعب المصرى .

« إتماما للعمل الذى قام به جيشكم الباسل فى سبيل قضيتكم قمت فى الساعة التاسعة من صباح اليوم السبت الموافق ٢٦ يوليو سنه ١٩٥٢ — بمقابلة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء وسلمته عريضة موجهة إلى الملك فاروق تحمل مطلبين عن لسان الشعب .

١ — أن يتنازل عن العرش لولى عهده قبل ظهر اليوم .

٢ — أن يغادر البـــلاد قبـل الساعة السادسة من مساء اليوم .

وقد وافق على المطلبين ، وتم التنفيذ فى المواعيد المحددة ولم يحدث ما يكدر الصفو .

إن نجاحنا فى قضية البلاد يعود أولا وأخيراً ، إلى تضافر الشعب مع الجيش بقلوبه وإخلاده إلى الهدوء والسكينة ، وإننى أعلم أن الفرح يفيض من قلوبكم بهذا النبأ . . . غير أنى أتوسل إليكم أن تستمروا فى إلتزام الهدوء التام حتى نستطيع مواصلة السير بقضيتكم فى أمان . ولى كبير الأمل أنكم ستلبون ندائى فى سبيل الوطن . . وفقنا الله إلى مافيه خيركم ورفاهيتكم » .

* * *

ومضت الثورة فى طريقها بعد هذا الانتصار الرائع فألغت الملكية وألغت الدستور القديم وألغت الأحزاب السياسية وأصدرت قانون الاصلاح الزراعى الذى ينهى عهد الاقطاع وتحكم رأس المال وأممت قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، وخاضت معارك هائلة من أجل بناء السد العالى ، الذى تمت المرحلة الأولى منه فى مايو ١٩٦٤ .

وهذه هى المبادئ الستة التى اعتنقتها الثورة وعاهدت الشعب على تنفيذها :

١ — القضاء على الاستعمار وأعوانه .

٢ — القضاء على الإقطاع .

٣ — القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .

٤ — إقامة جيش وطنى قوى .

٥ — إقامة عدالة إجتماعية .

٦ — إقامة حياة ديموقراطية سليمة ٠ .

وقد قضت الثورة على الإستعمار وحمل عصاه على كتفه ورحل عن أرضنا بعد أن مكث فى مصر ثلاثة أرباع قرن .

وكانت ملكية الأرض الزراعية أملا عزيزاً وبعيد المنال طالما تطالع إليه الفلاحون وهم السواد الأعظم من الشعب بأمل ظل بالنسبة لهم أقرب إلى الأحلام منه إلى الحقيقة الواقعة .

وكانت الحواجز والأسوار العالية تحول دائماً بين الفلاحين وبين حقهم الطبيعى فى إمتلاك الأرض ، حواجز من الاستغلال وحواجز من العقبات التى جعلت الأصل فى ملكية الأرض لطبقه بذاتها .

ولقد توغل الملاك الاقطاعيون من ملاك الأراضى الزراعية حتى سيطروا على جهاز الحكم وأصبح لهم من النفوذ والتأثير فى التوجيه الإقتصادى ، بل فى تكييف العلاقات الإجتماعية فى البلاد شأناً كبيراً ٠

وكان توزيع الملكية الزراعية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كما يلى :

الذين يملكون أكثر من خمسة أفدنة إلى عشرة أفدنة يبلغ عددهم ٨٥ر٦٢٢ ويملكون نحو ستمائة ألف فدان ٠

والذين يملكون أكثر من عشرة أفدنة إلى عشرين فداناً يبلغ عددهم ٤١ر٤٥٥ ويملكون نحو ستمائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من عشرين فداناً إلى ثلاثين فداناً ــ يبلغ عددهم ١١٫٩٠٧ ويملكون نحو ثلثمائة ألف فدان ..

والذين يملكون أكثر من ثلاثين فداناً إلى خمسين فداناً يبلغ عددهم ٩١٧٩ ويملكون نحو ثلثمائة وخمسين ألف فدان .

والذين يملكون خمسين فداناً إلى مائة فدان — يبلغ عددهم ٦٧٧٣ ويملكون نحو أربعمائة وخمسين ألف فدان ..

والذين يملكون أكثر من مائة فدان إلى مائتى فدان — يبلغ عددهم ٣١٤٨ ويملكون نحو خمسمائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من أربعمائة فدان إلى ستمائة فدان -- يبلغ عددهم ٤١٢ ويملكون نحو مائة ألف فدان.

والذين يملكون أكثر من ستمائة فدان إلى ثمانمائة فدان — يبلغ عددهم ١٦١ ويملكون نحو مائة ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من ثمانمائة فدان إلى ألف فدان — يبلغ عددهم ٩٢ ويملكون نحو ثمانين ألف فدان .

والذين يملكون من ألف فدان إلى ألف وخمسمائة فدان — يبلغ عددهم ٩٠ ويملكون نحو مائة ألف فدن .

والذين يملكون من ألف وخمسائة فدان إلى ألفى فدان — يبلغ عددهم ٤٠ ويملكون نحو سبعين ألف فدان .

والذين يملكون أكثر من ألفى فدان يبلغ عددهم ٦٨ ويملكون نحو ثلاثمائة ألف فدان .

ووراء ذلك كله ١٦٫٨٩٤٫٠٨٣ من المواطنين لا يملكون شيئاً ...!

ولما قامت الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وجدت أنه من الخطأ الاستمرار على هذا الوضع فى الوقت الذى وضعت فيه الأسس لقيام المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى ، والذى يهدف إلى أن تتحقق فى ظله العدالة الإجتماعية وتتكافأ فيه الفرص للجميع وتتسع مجالات العمل ويختفى من المجتمع التحكم والإحتكار وتتضافر الجهود وتتعاون لإقامة المجتمع الذى تنشده .

لهذا رأت الثورة لزاما عليها لتصحيح الأوضاع اصدار قانون الإصلاح الزراعى الأول فى سنة ١٩٥٢ ، وكان من أهم أهدافه خدمة السواد الأعظم من الشعب وهم الفلاحون ، وذلك عن طريق تمليكهم للملكيات الزراعية المستولى عليها وتحريرهم من سيطرة أصحاب الإقطاعيات وإخراجهم من ربقة الاستعباد .

وترتب على إصدار القانون سالف الذكر استيلاء الحكومة على نحو ٥٠٠٫٠٠٠ فدان تم توزيعها على الفلاحين المعدمين بحد أقصى يبلغ خمسة أفدنة لكل منهم — وقد قدرت الأسر المستفيدة من هذا القانون بحوالى ٢٢٦ ألف أسرة قوامها مليون ونصف مليون مواطن .

وفى سنة ١٩٦١ صدر قانون الاصلاح الزراعى الثانى وبموجبه عدل القانون الأول وأصبح الحد الأقصى للملكية الزراعية الفردية مائة فدان .

كما قضى بأنه لا يجوز لأى شخص هو وزوجته وأولاده القصر أن يحوزوا بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأية طريقة أخرى من الأراضى الزراعية وما فى حكمها غير المملوكة لهم مساحة تزيد عن خمسين فداناً ، كما لا يجوز الوكالة فى إدارة أو أستغلال الأراضى الزراعية ، وما فى حكمها فيما يزيد عن هذا القدر ويستنزل من هذا القدر بمقدار ما يكون الشخص واضعاً اليد عليه باعتباره مالكا .

وباتمام الأصلاح الزراعى الثانى يكون قد تم أحداث تغيير جذرى فى هيكل الملكية الزراعيه ، ذلك أن حوالى ٦١٠ آلاف من فدان سوف تكون قد وزعت على نحو ٢٥٠ ألف أسرة .

كما أعفى جميع الملاك الجدد الذين استفادوا من قانون الإصلاح الزراعى من ثلاثة أرباع ثمنها طبقاً للقانون الذى صدر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ .

كما صدر قانون بتوزيع ٢٥ فى المائة من أرباح الشركات على الموظفين والعمال وصدر قانون يحدد الحد الأعلى للمرتبات بما لا يزيد عن خمسة آلاف جنيه فى السنة واشتراك العمال فى مجالس إدارة الشركات وفرض الضريبة التصاعدية على الايراد العام .

وليس من شك فى أن هذه القوانين الأشتراكية ، إنما تستهدف إزالة المتناقضات الاجتماعية الناتجة عن وجود مصالح متضاربة للطبقات

وذلك حتى ينتفى إلى غير رجعة كل وهم فى معاودة الأستغلال ، ولكى تضرب الثورة من غير تردد كل محاولة للدوران حول المكاسب الشعبية . للمواطن الحر وسلبها مرة أخرى .

ومن هنا نرى أن إزالة المتناقضات تمنح كل فرد فرصة طليقة تتحرك فيها مواهبه ليعطى الوطن كل ما يقدر عليه من طاقة الفكر والعمل ، واثقاً أنه ليس هناك حواجز او حدود طبقية تسد الطريق أمامه

لقد حررت الجمهورية العربية المتحدة اقتصادها من التبعية وقضت على الاحتكار ورأس المال ووجد القطاع العام فى الأقتصاد وهو امر اصبح بالغ الأهمية إذا أريد إقامة المجتمع الجديد القائم على الكفاية والعدل .

والقطاع العام يستمد ضرورته وقوته من ظروف التطور التاريخى كما يستمد هذه الضرورة والقوة من التطلع الواقعى إلى اعتبارات المستقبل .

ومن ناحية ظروف التطور التاريخى — فإن الطرق الوحيد المفتوح إلى التنمية أمام الشعوب الجديدة المتطلعة إلى الحياة الحرة الكريمة هو ضرورة اعتمادها على مدخراتها الوطنية فى تطوير حياتها ، ذلك أن هذا وحده هو طريق التنمية الحرة المستمدة من الواقع الوطنى والعاملة لمصلحته . .

ومن ناحية أخرى فإن هذه المدخرات الوطنية لابد من تعبئتها تعبئة واعية لتحقيق الهدف الوطنى من التنمية .

ولقد كان لابد لهذه التعبئة الوطنية على هدى من مبادئنا الأساسية أن تحتفظ للفرد بكيانه وبحقه فى الخلق والتجديد وبحقه فى الملكية فى نطاق القانون باعتبار أن الهدف الكبير أمامنا هو تحويل جميع المواطنين إلى ملاك بقدر المستطاع وتمكينهم من ممارسة هذا الحق المقدس .

كذلك فقد كان محتما من هنا أن تكون هناك قوة فعالة فى الميدان الإقتصادى تفتح المجالات وترتاد الآفاق على أوسع نطاق ممكن تستطيع به مواجهة أعباء الخطة الشاملة وآمالها العريضة ، وكان لابد لهذه القوة الفعالة أن تكون من القدرة على العمل بحيث تستطيع الوفاء بمسئولياتها كذلك كان لا بد لها أن تكون متحررة من أى عامل من عوامل الإستغلال والأنانية .

وكانت هذه الإعتبارات كلها هى النتيجة التى أوجبت وجود القطاع العام وحتمت توسيعه وتدعيمه .

واعتبارات التطور التاريخى كما قلنا — تحتم الإعتماد فى التنمية على المدخرات الوطنية واعتبارات انجاح التنمية تحتم تعبئة المدخرات الوطنية وراء خطة شاملة يجرى العمل على اساسها . . واعتبارات توافر أقصى

فرص النجاح لتنفيذ الخطة مع ترك الفرصة الحرة للمجهود الفردى على أساس من عدم الإستغلال تحتم وجود قوة فعالة تمثل مقدمة الإندفاع إلى الهدف وهى القطاع العام .

وعلى الجانب الآخر من الصورة فإن القطاع العام بجانب دوره الإنتاجى ميزان ثابت من موازين العدل سواء من ناحية مشاركة الأمة فى ملكية وسائل الإنتاج أو مشاركة الأمة فى عائدات هذا الإنتاج .

فالقطاع العام هو ملكية الشعب .. ملكية الأمة ، بل إنه من هذا المعنى ومن هذا المعدن تم صك كلة التأميم فالتأميم هو ملكية الأمة وذلك هو المعنى الحرفى للكلمة وهو المعنى الواقعى لها . .

وملكية الأمة بمجموعها لجزء هام ومؤثر من وسائل الانتاج بكفل لها ان توجة العمل الوطنى ليكون تلبية صادقة لاحتياجاتها .

وملكية الأمة بمجموعها لجزء هام ومؤثر من عائدات الانتاج بكفل توسيع العمل الوطنى باستمرار وإتاحة الفرصة كاملة للأجيال الجديدة من ابنائها الذين نتطلع إليهم بالحب ونريد لهم الأمان فى المستقبل ، فى فرصة كريمة متكافئة بتصورها حق العمل لكل قادر علية.

وبجانب توسيع نطاق العمل الوطنى وبجانب زيادة الإنتاج تلبية لإحتياجات الشعب وبجانب فتح فرص العمل أمام الشباب المتقدم إلى الحياة بأمل وشرف فإن هذا كلة سوف يتيح الإمكانيات اللازمة.

لتوافر الخدمات الضرورية حتى يمكن ان يصبح مجتمعنا فعلا متماثلا مع الشعار الذى تنادى به وهو مجتمع ترفرف عليه الرفاهية . .

والقطاع العام بهذه القوة ، وبهذه الأهداف يمكن الشعب أيضاً من أن يحمى نفسه من الإستغلال فإنه فى الوقت الذى يقيم الميزان بين حق المجتمع وحق الفرد يمنح المجتمع من الضمانات الكبيرة ما يكفل منع الإستغلال وما يكفل الحيلولة دون تسلط فئة من المواطنين على أرزاق الغالبية ومن ثم توجيه الإنتاج وعائدات الإنتاج إلى مصالحهم وحدهم على حساب المجموع . .

ومن هنا فإن القطاع العام ليس طريقاً الى مصادرة الملكية وانما هو طريق الى توسيع قاعدتها ، كذلك فإن القطاع العام ليس وسيلة للسيطرة من جانب أداة الحكم ، وانما هو وسيلة لوضع مقاليد الأمور فى يد الشعب باعتباره صاحب هذا القطاع العام ومالكه وباعتبار أن أداة الحكم ليست الا ارادة شعبية ولا سند لها غير هذه الارادة الشعبية .

وأداة الحكم فى حقيقة امرها ليست سلطة عالية فوق الشعب وانما هى اداة فى يده يحقق بها ارادته بوصفها الجهاز التنفيذى لمشيئته الشعبية . . .

وبناء على ذلك كله نستطيع ان نلخص حقوق الانسان العربى فيما يلى : —

١ – حق الفرص المتكافئة . .

٢ — حق التأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة والمرض .

٣ — تحديد حد أدنى للأجور وتحديد ساعات العمل وحق الراحة .

٤ — حق تشكيل النقابات والمجتمعات التعاونية .

هذه الحقوق كلها لا يكفلها الا المجتمع الاشتراكى وهى مكفولة لجميع المواطنين فى الجمهورية العربية المتحدة بنص القوانين والميثاق .

وقد أرست الجمهورية العربية المتحدة سياستها الخارجية على عدة دعائم . الحرب ضد الإستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل وكشفه فى جميع أقنعته ومحاربته فى كل أوكاره . . والعمل من اجل السلام واحتمالاته هو الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى . .

ثم التعاون الدولى من أجل الرخاء فإن الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما أنه أصبح فى حاجة الى التعاون الجماعى لتوافره .

ولقد رفض الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة كل الحيل الاستعمارية التى حاولت أن تجره الى مناطق النفوذ وقاد مقاومة هائلة فى الشرق الأوسط كله ضد حلف بغداد ، الحلف المركزى الآن حتى اسقط ولم يتردد فى مواجهة العـدوان الثلاثى المسلح الذى أقدمت عليه

بريطانيا وفرنسا وزحفت عليه من القاعدة الاستعمارية التى خلقتها المؤامرات الرامية إلى ارهاب الأمة العربية وتمزيقها وهى اسرائيل ، كما يقاوم سياسة التمييز العنصرى ، وذلك لأن الاستعمار فى واقع أمره سيطرة تتعرض لها الشعوب من الأجنبى بقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها ، فإن التمييز بين الناس على أساس اللون تمهيد للتفرقة بين قيمة جهودهم . . ان الرق كان الصورة الأولى من صور الاستعمار والذين مازالوا يباشرون أساليبه يرتكبون جريمة لاتقتصر أثرها على ضحاياهم وانما يلحقون الأذى بالضمير الانسانى كله وبما أحرزه من انتصارات.

أما سياستنا العربية فتقوم على عدة مبادئ هى : —

١ — القومية العربية عزة للعرب واستقلال للشعب العربى .

٢ — وهى نهاية للاحتلال الأجنبى وقضاء على الاستغلال .

٣ — والقومية العربية كرامة وبناء للوطن العربى وخاتمة لعهد العملاء .

٤ — كما أنها وحدة وقوة ومنعة .

ان مفهوم الوحدة العربية تجاوز النطاق الذى كان يفرض التقاء حكام الأمة العربية ليكون فى لقائهم صورة للتضامن بين الحكومات.

إن مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحى للوحدة العربية ودفعت به خطوة الى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هى صورة الوحدة .

ثورة الوحدة العربية

١٩٥٨

كان قيام الجمهورية العربية المتحدة فى سنة ١٩٥٨ مفاجأة كبرى .. كان مفاجأة للاستعمار الذى حارب دائما ويحارب باستمرار أية وحدة حقيقية بين البلدان العربية .

إن الاستعمار يدعو فى الظاهر إلى نوع من الوحدات الزائفة ، لأنه يعرف أن الشعب العربى لا يرتضيها ، وبأن مثل هذه الدعوة من شأنها أن تمزق الشعب العربى وتوهن من قوته ، إن نقطة الانطلاق التى ينطلق منها فى أمور الوطن العربى تلك الكلمة التى قالها انتونى ايدن يوم تأسيس الجامعة العربية ، حين أعلن موافقة بريطانيا على قيام رابطة بين الدول العربية على أن يقوم بها العرب أنفسهم . فهذه الكلمة تحمل من معانى التحدى الكثير . . إن وراءها إيمانا بأن الدول العربية لن تقيم رابطة ، بل ستقيم مؤسسة لزيادة الخلاف والشقاق ، وقد جاءت الوحدة بين مصر وسورية لتكذب ظنون الاستعمار .. جاءت لتبرهن على أن الشعب العربى قادر على صنع الوحدة إذا كان حكامه قادرون على صنع التفرقة والشقاق . . جاءت لتبرهن أنه عندما تقوم ثورة تحريرية فى بلدين عربيين وعندما تكون أهداف الثورتين أهداف الشعب

فالوحدة بينهما نتيجة طبيعية وتتمـــة ضرورية للثورتين .

لقـد قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فى مصر ، وكانت ثورة تحررية قلبت أسس المجتمع العربى فى مصر وانطلقت به فى طريق القومية العربية وقضت على جذور الاستعمار فيه .

وقامت فى سورية منذ العقد الرابع من هذا القرن انتفاضات شعبية تستهدف التحرر من الاستعمار وتحقيق الوحدة والاشتراكية ، وجاءت معركة قناة السويس فى سنة ١٩٥٦ ، فربطت بين القطرين العربيين المتحررين وربطت من جديد بين أهداف الشعب فى كل من مصر وسورية وكانت التتمة الرائعة للقائها وحدة الجمهورية العربية المتحدة أكبر هدف فى الوطن العربى فى العصر الحديث . .

وكما فاجأت الوحدة الاستعمار فاجأت الرجعية العربية والشعوبية ، فقد ظنت هذه العناصر أن الدعوة إلى الوحدة التى كانت تنـادى بها الحركات الشعبية فى سورية منذ سنوات بعيدة ضرب من الخيال ، ولذلك فقد تظاهرت بتأييدها ايمانا منها أنها لن تصبح حقيقة واقعة ، واستغلالا منها لعواطف الجماهير حتى إذا تحول الامل إلى حقيقة وقامت الوحدة بين مصر وسورية كشفت العنـــاصر الرجعية والشعوبية عن نواياها ، وأخذت تكيد للوحدة منذ اليوم الأول وتعلن معـــاداتها لهـا . .

أما المفاجأة الكبرى فكانت لاسرائيل ، إذ وضعت بين فكي الكماشة، ورأت اسرائيل فى الوحدة خطراً عليها إذ أكدت الوحدة أن الأمل أصبح حقيقة وأن العودة إلى فلسطين باتت قريبة ، وهكذا جمعت اسرائيل كيدها منذ اللحظة الأولى وأخذت نعد الوسائل لمحاربة الوحدة وتحطيمها ، وبذلت فى هذا السبيل جهدا كبيرا، ومن هنا كان قيام الجمهورية العربية المتحدة بداية الانطلاق فى الثورة الفعلية وسط الوطن العربى ، لم تكن ثورة كغيرها من الثورات ، بل كانت وقفة تاريخية تخط تاريخ العرب من جديد . . كانت الحجر الأساسى فى بناء كيان الأمة العربية . .

ورغم مأساة الانفصال بسبب تآمر القوى الرجعية والاستعمارية والصهيونية عليها ستظل هذه الوحدة هى الثورة العربية الكبرى، لقد جاء الانفصال كما جاءت مأساة فلسطين من قبل لتعرف العربى تعريفا واضحا صريحا بعلله وحقيقة معركته وكان الانفصال بداية انطلاق نحو ثورة هائلة قامت فى نفوس الجماهير العربية فى كل مكان . . . لقد ثار الوجود العربى كله . . . وثار الجسد العربى لما أصاب أوصاله من بتر . . . وغلى الكيان العربى كله . . . وقامت ثورة اليمن . . . وثورة العراق . . . لتمحو بعض آثار الانفصال وسرى فى الوطن العربى كله تيار ثورى جارف لا بد أن يعجل بيوم النصر . . .

لقد أكدت انتفاضة الوطن العربى بعد الانفصال أن الوحدة هى طريق العرب لخلق كيانهم الموحد ، بل هى حياتهم وبرهن الانفصال أكثر من الوحدة نفسها على حقيقة معناها وعمق دورها . .

لقد حقق الجيل الذى أقام الوحدة بين مصر وسورية انقلابا على مفهوم الجامعة العربية القديم . . ذلك المفهوم الذى ضلل فريقاً من الناس وفريقاً من المخلصين بعض الوقت. وبهذا أيضاً منحوا النضال العربى الموحد معنى إيجابياً ومضموناً فعالا بعد أن كان معناه سلبياً متخاذلا ، وذلك حين جعلوا الجمهورية العربية المتحدة قاعدة للنضال العربى ومركز الانطلاق الشعبى والحكومى معا فى سبيل الكفاح العربى وهم حين حققوا الوحدة جعلوا الكفاح فى سبيل تحرير البلدان العربية الأخرى كفاحا أكثر عطاء وإنتاجا . .

وقد أخذ الناس فى البلدان العربية فترة من الزمن بفكرة الفوارق بين الكيانات العربية القائمة . . هذه الفكرة التى خلقها الاستعمار وغذاها بغية الحيلولة دون قيام الوحدة العربية ولكن قيام الوحدة بين مصر وسورية دحض هذه الفكرة وبرهن على إمكان قيام الوحدة العربية . .

إن الفوارق بين البلدان العربية لم توجد إلا لأن الوحدة السياسية غير قائمة وإن انحلالها وزوالها نتيجة طبيعية للوحدة . .

إن الوحدة بين مصر وسورية كانت حركة شعبية ، أما الانفصال

فكان حركة رجعية ، وإذا كانت الرجعية قد استعانت بالصوليين والعسكريين الذين لا يمثلون إلا أنفسهم ، فإن مصيرها الهزيمة وعودة الأمور الطبيعية إلى ما كانت عليه . . ذلك أن وحدة الأمة العربية قد وصلت فى صلابتها إلى حد أنها أصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية ولا يمكن أن تدل أساليب الانقلاب العسكرى ولا أساليب الانتهازية الفردية ، ولا أساليب الرجعية المتحكمة على شيء إلا على دلالتها بأن النظام القديم فى العالم العربى يعانى جنون اليأس وأنه يفقد أعصابه تدريجيا وهو يسمع من بعيد فى قصوره المعزولة وقع أقدام الجماهير الزاحفة إلى أهدافها . .

لقد كان الانفصال درسا كشف أساليب الاستعمار ، والرجعية، تعلم منه النضال الشعبى العربى ، وآمن بأن عليه فى هذه المرحلة الحاسمة أن يواجه الاثنين معا . . يواجه الرجعية فيعمل على تقليم أظافرها وعلى المطالبة بالحد من نفوذها وسيطرتها وتملكها لوسائل الإنتاج ،ويواجه الاستعمار بكشف خططه ومؤامراته والحيلولة دونه ودون التحالف مع الرجعيين فى كل بلد عربى . .

إن هذه المواجهة لن تكون إلا ثورية وبدون هذه الثورية لن يقضى على هذين العدوين للتحرر ومضى الثورة الاجتماعية فى طريقها المرسوم وهذه المواجهة أيضاً تحتاج الى معرفة تاريخ الأمة العربية ومواقف

الاستعمار والصهيونية منها ، ففي هذا التاريخ عبر وعظات وتحتاج كذلك إلى الحذر والحكمة ، وإلى أن يعرف النضال الشعبي أين يضع قدمه أو كيف يمضي في طريقه بصبر ويقظة فالثورات الأصيلة تستفيد من حركات خصومها في مواجهتها وتكتسب منها قوة دافعة . .

إن الاستعمار كشف نفسه،وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون معه وأصبح محتما على الشعوب ضربهما معا .... وهزيمتهما معا تأكيدا لانتصار الثورة السياسية في بقية أجزاء الوطن العربي وتدعيمها لحق الإنسان العربي في حياة اجتماعية أفضل لم يعد قادراً على صنعها بغير الطريق الثوري . .

والعمل العربي في هذه المرحلة يحتاج إلى كل خبرة الأمة العربية مع تاريخها الطويل المجيد ويحتاج إلى حكمتها العميقة بقدر حاجته الى ثوريتها وارادتها على التغيير الحاسم .

إن العمل للوحدة نضال متصل فينبغي أن يتصف بالوعي والأناة والنضج ، على أن يكون هذا الوعي موجهـــا شطر تذليل الصعوبات التي تقوم في طريق الوحدة لا شطر تهويل الصعوبات والخوف منها واعتبارها قدرا لا يغالب . .

ثورة الجزائر

فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، بدأ انطلاق شعب الجزائر وثورته على الاستعمار الفرنسى ، وقيام هذه الثورة كانت له أسباب عدة ، وعلق على شروط متعددة، منها توقيت الثورة ، وتوقيت الثورة معناه تحديد الوقت المناسب الذى يبلغ فيه السخط والغضب بالشعب مـــداه ، والذى يقدم فيه الشعب على التضحية والفـــداء بــكل شىء حتى لاتستمر الأوضاع القـــائمـــة .

والوقت المناسب أيضا . هو الذى يعجز فيه الاستعمار عن مواجهة الموقف وعن التطور مع الظروف المتغيرة .

ومن الظروف ماهو موضوعى يتصل بالواقع الاقتصادى وأزماته - والواقع السياسى وتطوراته ومنها ما هو ذاتى . يرجـــع الى الدور الذى أعدت فيه الثورة ونظمت ..

ولم تقم ثورة فى الجزائر الا بعد أن تهيأت لها الظروف الموضوعية وبعد أن تم جزء من الإعداد السياسى والتنظيمى يتيح للقائمين بها القدرة على بدء الـكفاح . .

واذا أمعنا الفـكر فى الأسباب الموضوعية لثورة شعب الجزائر

يبدو لنا أنها لاتخرج عن الاستغلال الاقتصادى والاضطهاد السياسى للقومية العربية .

وقد ترتب على احتكار فرنسا لاقتصاديات الجزائر أن ٧٠ فى المائة من صادرات الجزائر كانت تذهب الى فرنسا وأن ٧٣ ٪ من واردات الجزائر تستورد من فرنسا .

ونتج عن تدفق رءوس الاموال الفرنسية تركيز الملكيات الكبيرة فى أيدى قلة من الاجانب وتفتيت الملكيات الصغيرة .

وكان لتركيز الملكيات أسباب عدة : منها ان الاستعمار الفرنسى قام بدور ايجابى فى هذا الشأن، فمنح الشركات الرأسمالية وعدداً من كبار الكولون «الاجانب» مساحات كبيرة من الارض ثم اتاح لهؤلاء الملاك الكبار فرصة شراء اراضى الفلاحين الجزائريين . ثم عمد مرة أخرى إلى تفضيل الملاك الكبار عند توزيع الارض .

وقد لوحظ ان متوسط ملكية الفلاح العادى هى ٥ هكتارات ومتوسط الكولون العادى هى ٢٨ هكتارا وان عددا قليلا من الشركات الاحتكارية وكبار الكولون يمتلكون آلاف الهكتارات :

فالشركة الجزائرية تملك ٧٠٫٠٠٠ هكتار .

وشركة جينفواز تملك ٢٠٫٠٠٠ هكتار

وشركة القبائل الصغرى تملك ٠٠٠ر٥٠ هكتار

والسيوروسية يملك ٠٠٠ر١٨ هكتار فى حين يملك المسيو كديلون ٠٠٠ر١٣ هكتار وتسيطر الاحتكارات كذلك على الصناعة والتجارة والنقل والائتمان وأصل هذه الإحتكارات الشركات الفرنسية «اولا» وكبار الملاك من الكولون. «ثانيا» وراس المال ممثلا فى البنوك هو الذى قام بالجزء الأكبر من الاستثمار فى الجزائر . فالشركة الجزائرية وهى ذات صلة ببنك اليونيون باريزيان تشارك فى ادارة اهم شركات المناجم . وشركة لاونزا ومكنا للحديد وشركة فوسفات قسنطينة وهذه الشركات تسيطر بدورها على ثلاث شركات للمناجم كما تساهم الشركة الجزائرية فى شركات النقل كسكك وطرق الجزائر وعبر الصحارى ويشارك الكولون فى هذه الشركات بقسم من ارباحهم ..

والصناعة فى الجزائر صناعة استخراجية وقليل منها صناعة تحويلية اما الصناعات الثقيلة فلا توجد فى الجزائر .

وكانت أولى الصناعات التى انشأتها الاحتكارات الفرنسية هى المناجم التى تؤدى الى تصدير منتجاتها الى السوق الفرنسية والعالمية .

وكان المجتمع الجزائرى فى ظل الاستعمار الفرنسى ينقسم الى قسمين:

١ — الطبقة الاقطاعية او الراسمالية .

٢ — الأغلبية الساحقة من شعب الجزائر وهم الفلاحون والعمال وفقراء التجار

١ — الطبقة الرأسمالية .

تتكون هذه الطبقة من نحو ١٫٨٠٠٫٠٠٠ شخص أى أنها لا تشتمل على أكثر من ٢٠ ٪ من السكان ، ونصف هذه الطبقة من أصل أوروبى والنصف الآخر من سكان الجزائر الأصليين ويبلغ عدد الاقطاعيين فى الزراعة نحو ٤٠٫٠٠٠ مالك من الأوربيين والعرب وعدد الرأسماليين فى الصناعة والنقل نحو ١٣٥٠ ،ولا يزيد عدد العرب منهم على ٦٠ ، ويبلغ عدد الرأسماليين فى التجارة نحو ٣٥٠٠ ثلثهم تقريبا من العرب . .

وعدد أعضاء المهن الحرة نحو ١٣٫٠٠٠ شخص ، عشرة فى المائة منهم فقط من العرب .

٢ — الأغلبية الساحقة من شعب الجزائر :

وهؤلاء يبلغ عددهم سبعة ملايين شخص وهم يعملون فى الأرض لقاء لقمة العيش فقط ، وإذا ضاقت بهم الأرض عمدوا إلى الهجرة من الجزائر إلى فرنسا ويبلغ عدد المهاجرين منهم إلى فرنسا نحو ٤٠٠٫٠٠٠ عامل .

ويقوم تنظيم المجتمع فى الجزائر على استغلال الشعب ، وبمرور الوقت أخذت وطأة الاستغلال الفرنسى تزداد على الشعب الجزائرى فى الزراعة والصناعة والتجارة . . فنى الزراعة كان تحويل الانتاج الزراعى إلى محصولات تجارية للتصدير يتم على حساب المواد الغذائية اللازمة لقوت الشعب .

وكانت النتيجة الحتمية لهذا التحويل أن حلت بالجزائر مجاعة فى سنة ١٨٦٧ ادت إلى هلاك نصف مليون من العرب .

والصناعة الاستخراجية عملية افقار مستمرة للجزائر فإنها تنقل المواد المعدنية فى شكلها الخام الى الخارج وتعمل على خفض الثروة المخزونة فى الجزائر باطراد ، وفى التجارة تؤدى طبيعة العلاقات الاستعمارية الى عجز الميزان الحسابى باستمرار ، ويلاحظ أن هذا العجز كان ١٨ مليارا من الفرنكات فى سنة ١٩٣٨ فارتفع فى سنة ١٩٥٣ إلى ٦٤ ملياراً من الفرنكات وتوازن فرنسا هذا العجز عن طريق القروض وهو طريق تصدير رأس المال .

وكان من المستحيل ان يظل هذا الوضع الشاذ قائما إلى الأبد ، وكان لابد أن يثور شعب الجزائر على جلاديه . .

ومضت ثورة الجزائر فى كفاحها الرائع المجيد تدمدم الأرض تحت أقدام الاستعمار الفرنسى وقدم شعب الجزائر مليون شهيد على مذبح الحرية والحياة الكريمة . .

وفى ١٩ مارس سنة ١٩٦٢ ، اعلن وقف اطلاق النار فى الجزائر وبذلك توقفت حرب إبادة طويلة قام بها الاستعمار الفرنسى ضد شعب الجزائر .

وكان وقف إطلاق النار نتيجة للاتفاق الذى وقع فى «إيفيان» بين الجزائر وفرنسا والذى نص فيه على اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر .

ولقد أعادت حرب التحرير التى قادها الشعب الجزائرى السيادة القومية والإستقلال إلى الجزائر ، ولكن المعركة لم تنته بإنتهاء الحرب ، بل على العكس ستستمر لتقوية ودعم الإنتصارات التى حققها النضال المسلح والتى يجب أن تتوج ببناء الدولة والمجتمع بناء ثورياً . .

إن على ثورة الجزائر الآن أن تدعم الأمة بعد استقلالها وتعيد إليها جميع القيم التى أهدرها الإستعمار وبددها . . عليها أن تخلق دولة ذات سيادة واقتصاد وثقافة قومية . . ومن المحتم أن تنظم هذه القيم فى اطار جديد مما يدعو الى القضاء على التنظيمات الإقتصادية والإجتماعية التى ولدها الإقطاع وعلى جميع مخلفات هذا النظام الأخير وبناء هياكل وتنظيمات جديدة تساعد وتضمن تحرر الإنسان وممارسته الكلية لحرياته جميعاً .

إن الأوضاع الإقتصادية لبلدما تحدد وضعها الإجتماعى والاقتصادى ولكى يصبح تقدم الجزائر سريعاً ومنسقاً وموجها صوب تحقيق رغبات الشعب يجب أن يتم داخل اطار اشتراكى .

ويجب ألا تصبح الديمقراطية مجرد معتقد نظرى بحت ، بل يجب أن تتجسم فى تنظيمات عامة محدودة وكذلك فى جميع قطاعات الحياة الإجتماعية فى الجزائر .

إن جوهر المسئولية وهو التبلور الصحيح للروح الديمقراطية يجب أن يحل محل مبدأ السلطة ذى الطابع الاقطاعى الفردى .

إن بناء دولة على أسس ديمقراطية مناهضة للاقطاع والاستعمار لا يمكن ان يتم إلا عن طريق ارادة الشعب ورقابته المباشرة المستمرة .

ان مهام الثورة فى الجزائر عظيمة ولا يمكن تحقيقها عن طريق طبقة اجتماعية واحدة مهما تكن درجة ثقافة هذه الطبقة . ان الشعب وحده هو الذى يستطيع ان يحقق هذه الأهداف ، ونعنى بالشعب قطاعات العمال والفلاحين والشباب والمثقفين الثوريين . . ان تجارب بعض الدول التى نالت استقلالها حديثاً تشير الى انه من الممكن ان تستولى طبقة اجتماعية على السلطة وتمارسها لمصلحتها فقط ، وهى بسلوكها هذا تسلب الشعب ثمار جهاده ثم تنسلخ عنه لتحالف الاستعمار ، وتدعى البورجوازية التى تحكم باسم الوحدة الوطنية انها تعمل لمصلحة الشعب وتطالبه بمساندتها ، ولكن ماضى البرجوازية القريب وضعفها كمجموعة إجتماعية ليس لها قاعدة عميقة وعدم تمتعها بتقاليد النضال الحقيقية . كل ذلك يحد من قابليتها لبناء الوطن والدفاع عنه ضد الأطماع الاستعمارية .

إن البورجوازية تحمل فى طياتها عناصر أيدلوجية انتهازية من أهم مميزاتها روح الانهزامية والشعوذة السياسية وضعف العقيدة الثورية ، وكل هذه العوامل تمهد السبيل للاستعمار بلونه الجديد .

إن تحقيق أهداف الثورة يحتم تكوين طليعة واعية تضم بين جنباتها عناصر من الفلاحين والعمال والشباب والمثقفين الثوريين والجنود .

ويجب أن تقوم هذه الطليعة ببلورة تفكير سياسى واجتماعى يعكس بأمانة آمال ورغبات الجماهير فى إطار الثورة وأهدافها . .

ومن أجل تحقيق أهداف الشعب الجزائرى فى الحياة الحرة الكريمة صدر قانون الإصلاح الزراعى وتم تأميم البنوك كما تمضى الثورة قدما فى تصنيع الجزائر .

إن ثورة الجزائر تدرك أن خاتمة ثورتها الانسانية الكبرى هى تحرير الإنسان العربى من كل ضروب العبودية واطلاق قواه وطاقات الإبداع لديه وخلق الحضارة العربية الموحدة المبدعة فى سبيل تقدم الإنسان وغنى الانسانية .

ثورة اليمن

فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، قامت ثورة اليمن ، وهى ثورة قومية قامت فى جزء من الوطن العربى كان ينظر إليه على أنه من أكثر أجزائه تخلفا ، وأمعنها فى الجهالة ، وأشدها خضوعا للحكم الرجعى ، ومن هنا كان الظن أن اليمن قد يكون أبعد البلدان العربية عن القيام بثورة تحررية تقدمية عربية . . استطاعت أن تقف فى اصرار وعناد وقوة لكل القوى الاستعمارية والرجعية التى حاولت تحطيمها والقضاء عليها . .

لقد حاول الاستعمار القضاء على ثورة اليمن ذلك لأن الاستعمار يسند الرجعية ، والرجعية دائما كانت سنداً للاستعمار وكانت المسألة مصالح متبادلة على حساب الشعب العربى . .. وعلى حساب ثرواته وخيراته .. وعلى حساب عرقه ودمائه والدليل على ذلك . . تصريح « للامام » أحمد نشرته جريدة النصر الرسمية بعددها رقم ١٤٤ بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٣٧٦ هـ الموافق ١٥ فبراير سنة ١٩٥٧ .

ومن هذا التصريح يفهم أن الإمام مستعد لوقف إطلاق النار والمهادنة مع الإنجليز المستعمرين المحتلين للجنوب العربى فى مقابل شىء واحد . . هو أن تبقى الأحوال فى المحميات كما هى وأن يتسلم الأمام

نصيباً من أرباح البترول فى المحميات!! يقول الإمام فى مؤتمره الصحفى:

« ومطلوبنا من الإنجليز ليس عظيماً وهو الهدوء وابقاء الحالة على ما هى عليه سابقاً ونحن نعرف السبب لتشبث الإنجليز وعنادهم، وهو ما يؤملونه من وجود البترول فى بعض مناطق الجنوب وأظن أن الإنجليز يظنون لو وجد البترول لاختصوا به وهذا من المستحيلات ولا بد لليمن أن يأخذ نصيبه ! !

أى أنه لو تحقق للامام مطلبه ، سيصبح مماثلا للسلاطين فى تناول مبلغ من المال سنوياً من بريطانيا ! !

إن قيام ثورة تحررية فى اليمن يقضى على الاستعمار والرجعية فى هذه المنطقة ، ولذلك كان الحقد . . . وكانت محاولات القضاء على الثورة اليمنية ولكنها صمدت ونجحت .

ان معنى هذه الحقيقة هو أن الثورة العربيـــة ما دامت تعيش فى نفوس الجماهير وقوامها ايمان هذه الجماهير بحقها فى الحياة الحرة الكريمة، وبأهمية الوجود العربى المتحرر فى بناء مستقبلها ، ليست وقفاً على مستوى معين من التطور ، ولا هى خدينة طبقة معينة من المثقفين ، وانما هى طبيعة الوجود العربى والسمة الواضحة البارزة فيه .. والروح التى تعيش فى نفوس أبناء الأمة العربية جميعاً . .

ان الثورة العربية التى نشهد انطلاقاتها الظافرة ليست ثورة طبقة

معينة ، أو صنع فئة بذاتها ، بل إنها لثورة تستقى جذورها من طبيعة الوجود العربى الذى يؤكد أن الثورة على أوضاع التخلف والتجزئة فيه هى الموقف السوى .

إن ثورة اليمن تدل ، بما لا يدع مجالا للشك ، على الأساس الشعبى للثورة العربية أنى كانت ، وأن دور الطبقة المثقفة فى هذه الثورة هو دور الموجه لجماهير الشعب ، لا دور السابق لهذه الجماهير فى الايمان . فالايمان التحررى العربى هو طبيعة الجماهير الشعبية وسمة وجودها ومنها تستقى الطليعة المثقفة المرتبطة بأهداف هذه الجماهير وإرادتها أساس عملها وجوهر تفكيرها وليس العكس هو الصحيح ..

والجزائر شاهد صدق على مانقول : صحيح إن القيادات المثقفة الواعية لعبت دورا ايجابيا فى ثورة الجزائر ، غير أن الصحيح أن هذه القيادات لعبت هذا الدور لأنها انبثقت فعلا من صفوف النضال الشعبى وتفاعلت مع روح الجماهير ، ولذلك ظلت ثورتها سليمة حاسمة لا تعرف التردد أو النكوص على العقب لقد كان اتصالها بالشعب ومعاناتها لتجربته وحياتها معه ذات دور حاسم فى موقفها وجذرية ثورتها . .

إن هذه الحقيقة واضحة لاتحتاج إلى أدلة اثبات .. فالشعب بقواه الكبيرة المحرومة الجاهلة هو الذى يقاسى من آثار الاستعمار ، انه هو الذى يسلب لقمته ويحال بينه وبين التعليم وتداس كرامته وتهدر

آدميته .. انه هو الذى يعرف كيف يستخرج من كرامته الجريحة ثورة لالتهاب الموت .

وشعب اليمن الذى عرف الاضطهاد والعذاب الوانا والذى خضع لاقسى أنواع التنكيل والارهاب الذى مارسه الأئمة منذ الف ومائة عام ... أفلا يكون ثورة عارمة ؟ أفلا يثور لانسانيته ؟ أفلا يثور للحياة وهو الذى حرم الحياة ؟ . .

من هنا وقف وقفته الصامدة الراسخة مع الثورة ، ومن هنا كان غذاءها الدائم الذى حقق لها النصر .

إن الثورة حين تكون ثورة حقيقية صادقة معبرة عن أمانى الشعب لا بد أن تكون قومية اشتراكية ، وثورة اليمن باعتبارها ثورة تعبر عن ارادة الشعب ضدمستغليه ، وضد القوى الرجعية اتسمت منذ البداية بالطابع العربى الاشتراكى . . إن ثورة اليمن على الحكم الملكى الرجعى هذا الذى يعنى استغلال الشعب ونهب خيراته ومقدراته وعزل هذا الشعب عن التيار العربى والعالمى لكى يسهل عليه السيطرة على مقدرات الشعب ، ولذلك كانت ثورة اليمن ثورة على الاستغلال بكل صوره وأشكاله وثورة على العزلة ، غير أن هذه الثورة لا تستهدف تحقيق الموقف السلبى وحده ، موقف القضاء على مقومات الحكم الرجعى ، بل إن لها أهدافا أكثر عمقاً وشمولا ذلك أن ثورة اليمن تستمد قوتها من ارادة الجماهير اليمنية التى التقت مع ارادة

الجماهير العربية فى كل مكان والتى حلت فى نفوسها بذور الثورة العربية الشامله التى غذت نفوس سائر جماهير الشعب العربى فى الوطن العربى الكبير .

ولذلك رأينا تأييد هذه الثورة من قبل جماهير الشعب العربى أمرا طبيعياً ورأينا فى الوقت نفسه معاداة الطبقات المستغلة للشعب لهذه الثورة أمرا طبيعياً ، فالجماهير هى الاشتراكية وهى الوحدة ، والطبقات المستغلة التى تعيش على حساب الفساد والاستغلال والتجزئة هى الانفصال ، هى الرأسماليه ، وهى الرجعية ،ولقد حددت ثوره اليمن بصورة حاسمة طبيعة المعركة العربية ، فالمعركة محتدمة الآن بين الشعب العربى الذى يستهدف تحقيق أهدافه فى الحرية والاشتراكية والوحدة ، وبين الرجعية التى ترى فى الاشتراكية والوحدة خطرا يهدد مصالحها وكيانها . وبعد أن كانت المعركة منذ سنوات قريبة ملتبسة لا يقوم فيها هذا الفصل الواضح القاطع بين الشعب وبين الرجعية العربية جاءت معركة اليمن بعد نكسة الانفصال فى سورية لتحسم الأمور وتضع المعركة فى إطارها العملى الواضح الصريح . . . إن الفئات التى أيدت ثوره اليمن هى الفئات الاشتراكية الوحدوية والفئات التى عادتها هى الفئات الرجعية الانفصالية . لقد كشف الاستعمار نفسه ، وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون معه ، وأصبح محتما على الشعوب ضربهما معاً وهزيمتهما معاً . . تأكيدا لانتصار الثورة السياسية فى بقية أجزاء الوطن

العربى ، ودعما لحق الانسان العربى فى حياة اجتماعية أفضل لم يعد قادراً على صنعها بغير الطريق الثورى .

وقد حاولت القوى الرجعية والاستعمارية أن تشوه لقاء اليمن بالجمهورية العربية المتحدة غير أن الحقيقة تنهض فوق كل تشويه قوية صارخة ، فلأول مرة فى تاريخ العرب الحديث يقف شعب عربى إلى جانب شعب عربى آخر فى معركة التحرير ولأول مره يلتقى النضال العربى التقاء فعليا وتواجه قوى الرجعية المتحالفة قوى تحررية متحالفة فان ارادة الله كانت تحتم تمكين الحق من السلاح الأقوى لكى يستطيع أن يعلى كلمة الله بنصره

إن هناك تكتلا تقوم به الرجعية والقوى الصهيونية والاستعمارية من أجل الحيلولة دون انطلاق المد الثورى العربى ، ولذلك فمن المحتم على الشعب العربى أن يضع لنفسه معايير جديدة فى العمل الإنسانى ويدرك الشروط الجديدة التى قامت أمام هذا العمل . لابد أن يدرك أن الموقف الانسانى فى الثورة العربية هو الموقف الذى يحول دون مؤامرات الرجعية والاستعمار والصهيونية التى تستهدف اضطهاد الانسان العربى والقضاء على مستقبله وابقائه فى أغلال القرون الأولى ، بل تشريده وتهجيره من أرضه .

إن الرجعية والاستعمار هى التى شردت عرب فلسطين والتى

أراقت الدماء فى الجزائر خلال قرن ونيف وهى التى جعلت شعب اليمن يئن تحت السيف ويعيش فى الظلام وإن إنسانية الثورة العربية هى وحدها التى تستطيع تجنيب البلاد العربية مآسى جديدة مستمرة ، وخلق ظروف إنسانية جديدة تحول دون اضطهاد الانسان للانسان وتوفر حياة أفضل ، ومستقبل حر كريم للانسان العربى ...

ثورة العراق

العراق جزء من الوطن العربي الكبير . .

والعراق لم يكن معزولا عن الحركات التحررية التى شملت مصر وسورية خلال القرن التاسع عشر وفى مطلع القرن العشرين . وقد شهر شاعرا العراق معروف الرصافى وجميل الزهاوى بمخازى الحكم العثمانى ونددا بالمجتمع الذى يخضع للحكم الاستبدادى ولأسر المعتقدات والعادات القديمة الضارة ؛ وقد حرك شعرهما نفوس الشعب ووجهت أنظاره إلى حكومة نيابية واصلاح اجتماعى ، وانضم الضباط العراقيون فى الجيش التركى إلى جمعية العهد الجديد السرية ، التى ألفت فى القسطنطنية للعمل لاستقلال الولايات العربية وكان لهذه الجمعية فروع فى مدن العراق الهامة : بغداد والبصرة والموصل ، وعند نشوب الحرب العالمية الأولى احتل الانجليز البصره نظراً لأهمية موقعها فى حماية مركزهم فى الخليج العربى وتأمين مواصلاتهم مع الهند ، وفى أثناء الحرب احتلوا سائر العراق حتى بغداد .

وكان المندوب السامى البريطانى السير « أرنولد ولسن » يرى أن العراق بموقعه الاستراتيجى وبتروله يعتبر حجز الزاوية فى بناء الاستعمار البريطانى ، وتستطيع بريطانيا منه أن تسيطر على جميع بلدان الشرق

الأوسط وتراقب سائر الدول العربية ، ولضمان هذه السيطرة يجب أن يوضع العراق تحت سيطرة حكومة بريطانيا ،وعندما انتهت أعمال مؤتمر سان ريمو فى عام ١٩٢٠ بوضع العراق تحت الأنتداب البريطانى اندلع لهيب الثورة فيه وكان إعلان الانتداب هو الشرارة التى سببت الانفجار ، وكان العرب فى العراق وفى سائر بلادهم قد نظروا إلى المبادئ التى أعلنها الرئيس الأمريكى ولسن نظرة جديدة وآمنوا بالعهود والمواثيق التى قطعها لهم الحلفاء، ولكنهم بدلا من حق تقرير المصير وقيام الحكومات الحرة وجــدوا أنفسهم فى قبضة حكم بريطانى شامل لا يمت اليهم بصلة لأن الانجليز يختلفون عنهم فى اللغة والدين والتقاليد الاجتماعية ، ومما زاد فى جفاء الناس الضغط على الحريات فقد حجر على حرية التعبير عن الرأى وقيدت حرية الاجتماعات ووضعت الصحافة تحت الرقابة الشديدة وساور القلق النفوس على مصير البلاد عندما أشيع انها ستنضم إلى الهند .

كانت الثورة العراقية امتدادا للثورة العربية شأنها فى ذلك شأن مقاومة الشعب العربى فى سورية للحكم الفرنسى ،وعلى الرغم من أنها لم توفق كالثورة العربية نفسها إلى تحقيق غاياتها الأساسية فى الأستقلال والوحدة العربية إلا أنها أجبرت بريطانيا على التراخى والتساهل فى منح أكبر قسط من الاستقلال الذاتى وقد أدت الثورة فى العراق إلى وضع حد لسياسة التهنيد وأرست قواعد الحكم العربى .

وفى سنة ١٩٢١ تم الاتفــاق فى مؤتمر القاهرة الذى عقــد برياسة

تشرشل وزير المستعمرات البريطانى يومئذعلى إقامة دولةعربيةفى العراق ينصب فيصل ملكا عليها ، وفى شهر أغسطس ١٩٢١ أعلن فيصل ملكا على العراق وظل البريطانيون قابضين على زمام الحكم ، وكان المندوب السامى هو الرئيس الفعلى للحكومة ، على الرغم من تبوء الملك العرش وسخطشعبالعراق على هذا الوضع الشاذ وكان الشعور بالخداع لايساور الدوائر السياسية فى بغداد فحسب ، بل كان يعم جميع طبقات الشعب أيضا ، وفى العيد السنوى الأول لتتويج الملك فيصل قامت مظاهرات ضخمة ضد البريطانيين وكان كره الشعب العراقى للانتداب واضحا منذ البداية ، فقدكان الشعب يستهدف الاستقلال دونأنيكون هناك فتره انتقال من الوصاية أو الاشراف ، ولماكانالبريطانيون يعلمون بهذا الكره الشديد الواسع الانتشار قدموا الانتداب على شكل معاهدة تحالف ، ولكن هذه المعاهدة لم تكن تختلف عن صك الانتداب ، وقد وقعتها الحكومة العراقية التى عينها الانجليز فى أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، ولكنها قوبلت بنفور شديد من الزعماء الوطنيين وجمهور الشعب ، ونتيجة لضغط الشعب أضيف إليها ملحق فى أبريل ١٩٢٣ ، ينص على تقصير مدتها من عشرين سنة إلى أربع سنوات ، وتبدأ بعقد صلح مع تركيا ،وفى سنة ١٩٣٠ اعترفت بريطانيا بأنالعراق دولة ذات سيادة ولكنها نصت فى المعاهدة على حماية المصالح البريطانية وقت الحرب أو عند خطر نشوب الحرب تعهد العراق بتقديم جميعالتسهيلات

كالسكك الحديدية والموانى والمطارات كما يحتفظ البريطانيون بقاعدتين جويتين إحداهما الشعيبة قرب البصرة والأخرى الحبانيه غربى الفرات. وتعسكر القوات البريطانية فيهما وعندما اطمأنت بريطانيا على مصالحها الاستراتيجية رغبت فى انهاء الانتداب فأوصت بقبول العراق عضوا فى عصبة الأمم وكان ذلك فى أكتوبر سنة ١٩٣٢ .

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية قطع العراق العلاقات الدبلوماسية بينه وبين ألمانيا ، ولكن حدث فى سنة ١٩٤١ أن قامت ثورة بزعامة رشيد عالى الكيلانى وأعلن العهد الجديد أنه ليست له نيات عدوانية ثم نشب خلاف حول حق القوات البريطانية فى المرور فى الأراضى العراقية ونشبت معارك أدت فى النهاية إلى احتلال البصرة وبغداد فى مايو سنة ١٩٤٢ ، ومنذ هذه اللحظة أخذ العراق يتعاون تعاونا وثيقا مع الحلفاء فى الحرب وصار قاعدة هامة ترسل منها المساعدات إلى روسيا عن طريق إيران .

وبعد انتهاء الحرب أخذ الرأى العام العراقى يلح على وجوب تعديل معاهدة ١٩٣٠ لأنها أصبحت غير ذات موضوع وتوصلت الحكومتان العراقية والبريطانية إلى معاهدة وقعت فى بورتسموث فى يناير ١٩٤٨ ، ولم تدخل المعاهدة الجديد تغييرا أساسياً على السياسة البريطانية وكانت شروطها قريبة كل القرب من نصوص المعاهدة التى كانت ستحل محلها ،

وعندما أعلنت نصوصها ثارت احتجاجات شديدة وقامت مظاهرات صاخبة وأجبر الشعب الحكومة على الاستقالة ، كما اضطر رئيس الوزراء إلى مغادرة البلاد ، وقد أذهلت مقاومة الشعب البريطانيين وقد قوبل رفض المعاهدة فى البلاد العربية الأخرى بترحاب شديد ، وكان مصير الحكومة العراقية التى وقعت المعاهدة انذاراً للحكومات العربية الأخرى إذا ما فكرت فى عقد معاهدات رجعية .

وفى فبراير سنة ١٩٥٥ تحالف العراق مع تركيا على أساس تبادل المعونة والدفاع المشترك ثم انضمت إيران وباكستان إلى هذا التحالف ، وبذلك أكتمل حلف بغداد وفى ١٤ فبراير سنة ١٩٥٨ وقع اتفاق مع الأردن لانشاء الاتحاد الهاشمى .

وأخيراً قامت ثورة ١٩٥٨ ضد الاستعمار الغربى والملكية الهاوية وحلف بغداد والاقطاع .

ويمكن تلخيص أسباب قيام ثورة العراق — يوليو ١٩٥٨ فى النقاط التالية :—

(ا) إنشاء حلف بغداد إذ رأت الدول العربية المتحررة وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة أن تحاربه لعدة أسباب منها :

١ — إنشاء الحلف كان لصالح الدول الغربية كى تسيطر هذه

الدول سيطرة كاملة على مصادر البترول فى المنطقة[١] .

٢ — ربط الحلف بحلف جنوب شرق آسيا والأطلنطى .

٣ — محاولة الصلح بين الدول العربية وإسرائيل نظرا لوجود تركيا عميل إسرائيل الأول فى الحلف .

٤ — لا يمكن أن يكون هذا الحلف إقليميا نظرا لانضمام أمريكا وبريطانيا إليه .

٥ — سلاح عدوانى وتهديد للسلام فى المنطقة والحلف ضد رغبة شعوب المنطقة واستخدامه كقاعدة لضرب الحركات التحررية .

(ب) لقد ثار شعب العراق مرتين لكى يتخلص من حكم الطغاة فى عام ١٩٢٢ ، وفى سنة ١٩٤١ حيث قام المربع الذهبى أى القواد الأربعة والجيش العراقى بثورتهم تحت زعامة رشيد عالى الكيلانى .

---

(١) تحدث الكثيرون عن أسباب قيام اسرائيل فى قلب الوطن العربى ، وقالوا لذلك أسبابا كثيرة مختلفة ، بيد أن قلة منهم هم الذين اشتموا من وراء إقامتها رائحة البترول ، وذلك لأن حيفا التى دخلت نطاق هذه الدولة المزعومة هى نهاية أحد خطوط الأنابيب الممتدة من العراق . كما أنها تحتوى على مصفاة كبيرة تملكها المصالح الغربية .

(للتوسع راجع كتاب المؤامرة على بترول العرب للمؤلف)

(ج) قيام الثورة في مصر ١٩٥٢ التي حطمت الملكية والاقطاع وطردت الاستعمار البريطاني وألهبت مشاعر شعب العراق ولم تمض ثلاثة شهور على ثورة مصر حتى قامت ثورة أخرى في العراق في نوفمبر ١٩٥٢ ، وكانت هذه الثورة تعتمد على الطبقة المتوسطة والشعبية بدون سند من الجيش .

ولكن الجيش رأى تورط العرش وحكوماته في تأييد بريطانيا بصفة خاصة ضد السياسة العربية المتحررة التي نادت بها مصر فبينما كانت الدول الغربية تقدم أحلافا تسفك فيها دماء الشعوب العربية رعاية لمصالح الدول الاستعمارية كانت مصر تقدم الرخاء والمحبة وتنادي بأن دماء العرب لا تسفك إلا دفاعا عن مصالح العرب وأن تحتفظ دول المنطقة بخيراتها من المواد الخام وخاصة البترول الذي يجب أن أن يستغل لصالح شعوب المنطقة أولا ، وأن كل ارتباط يجب أن يظل محصورا داخل الاطار العربي .

(د) لم يكن العراق يحكم حكما ديموقراطيا كما يزعمون ، فقد كان الحكم محصورا بين أيدي بعض الأسر الكبيرة وبعض كبار ملاك الأرض من الاقطاعيين وبعض رؤساء العشائر وكبار التجار ، ولذلك فان حكومة العراق لم تكن تمثل طوائف الشعب الحقيقية إذ كانت الانتخابات صورية وكان النواب يعينون من جانب السلطات الحاكمة وكانت حرية الصحافة غير مكفولة .

وقد قامت ثورة العراق سنة ١٩٥٨ — لتقضى على الملكية والاقطاع وتنهى الأحلاف ومناطق النفوذ وتحرر العراق من حلف بغداد وتعيد للعراق وجهه العربى بيد أن الانتهازية والرجعية استغلت الثورة لتحقيق أهدافها فصفيت العناصر الوطنية والوحدوية ، وعزل العراق عن شقيقاته العربيات وحكم العراق حكما ديكتاتوريا قاسيا ، ولذلك قامت حركة فى ٨ فبراير ١٩٦٣ لتصحح الأوضاع فى العراق ، ولكنها انحرفت بالعراق عن الطريق الوحدوى ، وذاق الشعب العراق ألواناً من العسف والارهاب .

ولكن إرادة الشعب العربى فى العراق ، أقوى من صانعى الخلافات ، ومن الطغاة ، فقام بثورة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، أعادت الحكم إلى الشعب العراق . وأكدت إيجابية الشعب العربى وقدرته الخلاقة على تحقيق النصر ...

الفصل الثالث

طريق الإنسان العربى الجديد

٢ — الحرية

الحرية تعنى حرية الوطن وحرية المواطن . . .

إن الحكم الاستبدادى يقوض سيادة الدولة ويهيئ الشعب للعبودية لذلك يجب أن يسلك كل حاكم مستبد فى عداد الخائنين لأنه باستبداده ينزل الشعب منزلة رديئة من اليأس يفقد فيها زمام القدرة والإحتمال فيرحب بكل طارق يقرع أبواب بلاده ويرى فى المقاومة ضربا من الجنون .

يقول جوستاف لوبون : استقبل كثير من البلاد المحتلة غزاة فرنسا كمحررين لها — فقد هرع سكان سافوا إلى رؤية الجنود الفرنسيين ، واستقبل الناس فى مايانس هؤلاء الجنود بحماس وغرسوا اشجار الحرية وأسسوا مجلس عهد شبيه بمجلس باريس . .

. . . . وكلما كانت جيوش الثورة الفرنسية تصطدم بأمم أذلها الملوك المستبدون ولم يكن لها خيال يذب عنه — كان النصر يحالفها — ولكنه كان يتعذر عند اصطدامها باناس أولى خيال وثيق كخيالها) .

اذن فالحكام المستبدون فى أمة طابور خامس يعمل بشعور أولا شعور لحساب الغزاة والمستعمرين .

والاستعمار لايؤمن بالحرية إلاداخل حدوده أما خارج الحدود،وحيث الشعوب التى يريد أن يسيطر عليها وعلى مقدراتها فانه يحارب الديموقراطية بإلغاء مظاهرها تارة وتزييفها تارة أخرى وقد عبر عن هذه الحقيقة — دزرائيلى فقال :

— أفضل الحرية التى نتمتع بها على مبادىء الأحرار التى يعدوننا اياها وأفضل على حقوق الإنسان حقوق الإنجليز ! ! .

ونحن فى مصر نذكر كيف وقفت الدول الاستعمارية ضد محاولتنا لاقامة حياة دستورية ، وكيف احتكرت فرنسا وبريطانيا الرقابة المالية بحجة الديون وحالت بيننا وبينها .

ونحن نذكر أيضا ، يوم جاء الأسطول البريطانى إلى الاسكندرية سنة ١٩٢٧ ليهدد الحكومة القائمة يومئذ لأنها أرادت إصدار بعض القوانين الديموقراطية ، وأرادت أن تبيح حمل السلاح وتلغى القوانين الرجعية التى تحرم على المصريين الاجتماعات .

إن الصراع بين حقوق الإنسان والاستعمار قديم ... وموقف الاستعمار من الثورة الفرنسية — مثلا — يوضح لنا بمالايدع مجالا للشك كراهيته لحقوق الإنسان .

فقد قامت ثورات قبل الثورة الفرنسية ولم يحرك الاستعمار من أجلها ساكنا . .

قامت ثورة الأراضى المنخفضة ضـد أسبانيا وكانت ذات نتائج خطيرة لأنها نادت لأول مرة بالقضاء على الحق الالهى للملوك .

وقامت ثورة كرومويل وثورة سنة ١٦١٨ فى بريطانيا أيضا وكانتا ضد الحـكم المطلق وضد الـكثلـكة .

ثم قامت ثورة الاستقلال الأمريكية فهل تراكضت قوى الاستعمار لتقف فى وجه إحدى هذه الثورات ؟

كلا . . . ذلك أنها كانت ثورات محلية تهدف إلى تحقيق أهداف خاصة بالأمة الثائرة ، وليست نزعة عالمية وامتدادا ثوريا كالثورة الفرنسية[1] .

صحيح أن إعلان الاستقلال الأمريكى يقرر : أن الناس جميعا خلقوا متساوين ، وأن الخالق سبحانه قد منحهم حقوقا خاصة لاتنتزع ، منها الحياة والحرية والسعى لنيل السعادة . ولتأمين هذه الحقوق تـكونت من الناس حكومات تستمد سلطانها العادل من رضى الشعب المحـكوم..) إلا أن أمريكالم تقم يومئذ بعمل إيجابى لنشر هذه الدعوة وتحرض المستعبدين على الثورة ..

وكذلك فعلت الثورات المحلية الأخرى . . .

فلما قامت الثورة الفرنسية حاولت الدول الاستعمارية أن تخمد نورها ، فإذا فشلت حاولت حصرها داخل حدود فرنسا ، فإذا أخفقت

(١) خالد محمد خالد : الديمقراطية أبدا ص ٢٤ ومابعدها .

أفسدت روعتها وجلالها وحولتها من ثورة إنسانية حرة إلى ثورة عدوانية تعتمد على الغزو والسلب .

ولكن ماهو هدف الثورة الفرنسية وما هى مبادئها ؟ هاهى ذى :

(ان نواب الشعب الفرنسى المجتمعين فى هيئة جمعية وطنية[1] لما رأوا أن ماينزل بالمجتمع الإنسانى من المصائب والشقاء وافساد الحكومات يرجع إلى سبب واحد وهو جهل حقوق الإنسان أو تجاهلها أو العبث بها قد قرروا أن يصدروا إعلانا عاما ببيان حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة التى لايصح أن تمتد إليها يد العبث والمساومة ، وذلك ليكون هذا الاعلان راسخا فى أذهان بنى الانسان يذكرهم على الدوام بحقوقهم وواجباتهم ولتحترم أعمال السلطة التنفيذية المنطبقة على الأغراض التى يصبو اليها المجتمع الانسانى ولتكون مطالبة الناس بحقوقهم مؤسسة من الآن على مبادئ واضحة لانزاع فيها ولا جدال فيكون قوام هذه الحقوق صيانة الدستور وضمانة سعادة المجموع . .

لذلك تعلن الجمعية الوطنية بعناية الله العلى الأعلى الحقوق الآتية للانسان .

١ — يولد الناس ويعيشون أحرارا متساوين فى الحقوق لا تمييز ولا تفاضل بينهم إلا فيما تقتضيه المصلحة العامة .

٢ — الغاية من كل مجتمع إنسانى صيانة الحقوق الطبيعية للانسان

---

(١) الجمعيات الوطنية للرافعى ، وراجع أيضا الثورة الفرنسية لحسن جلال .

تلك الحقوق التي لا تزول مهما تقادم عليها الزمان وتعاقب الجديدان وهى الحرية والملكية وطمأنينة النفس ومقاومة الاضطهاد .

٣ — كل سلطة مصدرها الشعب وحده ولا يحق لأى فرد أو أية جماعة أن يأمروا أو ينهوا إلا إذا استمدوا السلطة من الشعب .

٤ — إن القانون هو مظهر الإرادة العامة للأمة ولأهل البلاد جميعاً الحق فى أن يشتركوا فى وضعه بأنفسهم أو بواسطة نوابهم والقانون واحد بالنسبة للجميع .

٥ — لا يصح إتهام إنسان أو حبسه أو القبض عليه إلا فى الأحوال المبينة فى القانون بشرط اتباع إجراءاته وكل من ينفذ أمراً استبدادياً مخالفا للقوانين أو يأمر به أو يوعز بتنفيذه يستحق العقاب .

٦ — حرية الجهر بالآراء والأفكار من حقوق الإنسان المقدسة فلكل امرىء أن يتكلم ويكتب ويطبع بملء الحرية بشرط ألا يسىء استعمال هذه الحرية فى الأحوال التى بينها القانون .

هذه بعض المبادىء التى أعلنتها الثورة الفرنسية ، وهى كما نرى عالمية الأهداف ولما كانت هذه المبادىء تدعو إلى الحرية وتصفية الاستعمار الذى لا يؤمن إلا بحقوقه هو ويعتمد فى البلاد المغلوبة على قوانين استبدادية جائرة فقد هبت الدول الاستعمارية الكبرى يومئذ : بريطانيا وبروسيا والنمسا وروسيا تحاول أن تدفع بالثورة الفرنسية إلى الدرك الأوهد .

وجن جنون الدول الاستعمارية عندما أصدر الثوار فى سنة ١٧٩٣ قرارا بمساعدة الشعوب ضد الاستعمار والملوك المستبدين . .

وراحت الدول الاستعمارية تشن حربا ضروسا على حقوق الانسان

وهذا أوضح دليل على ما يضمره الاستعمار للحرية ولا سيما فى البلاد التى يريد أن يستعمرها وينهب خيراتها .

* * *

إن للحرية جناحين لا تستطيع بدونهما أو بدون أى منهما أن تحلق إلى الآفاق العالية التى تتطلع إليها جماهير الشعب وهما: الاشتراكية والديموقراطية .

إن الحرية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا خلص الإنسان فى المجال الاجتماعى من كل أغلال الظلم والاستغلال وخلص فى المجال السياسى من كل دواعى التضليل والتضييق . . حينئذ تصبح الرؤية صافية ويمكن أن يرى ملامح مستقبله بل يمكن أن يصنع حياته وفق إرادته ومشيئته .

يقول نهرو :

إن الديموقراطية قديماً ، كانت تعنى الديموقراطية السياسية فعلا ،

وبمعنى آخر أن يكون لكل فرد الحق فى التصويت ولكن هذا الصوت لا يعنى شيئاً للفرد الذى يتمتع به ويحيا فى الحضيض يعانى مرارة الجوع والحرمان فهذا الشخص يهتم كثيرا بالخبز أكثر من اهتمامه بهذا الصوت الانتخابى .

إن الديموقراطية الاقتصادية تعنى أن تيسر طيبات الحياة للكثير من الناس وأن يقضى على التفاوت الكبير بينهم .

ويرى هارولد لاسكى أن الحرية السياسية معناها . . القدرة على ان تكون ذا نفوذ فى شئون الدولة ، وهى تعنى أن أستطيع أن أدع ذهنى يفكر بحرية فى الشئون العامة فيجب أن أكون قادرا — دون عقبات — على أن أضيف خبرتى الخاصة إلى مجموع الخبرات العامة . ولا يجب أن أجد حواجز شخصية تحول بينى وبين الوصول إلى مراكز السلطة، ويجب أن أكون قادرا على إعلان رأيى والاشتراك مع الآخرين فى إعلان الرأى . .

وهناك شرطان لتحقيق الحرية السياسية . . أولهما لابد أن أتعلم إلى أن يحين الوقت الذى أستطيع فيه أن أعبر عما أريده بطريقة يفهمها الآخرون .

وثانيهما : تزويد الشعب بأنباء صريحة ونزيهة . .

والحرية الاقتصادية تعنى ذلك الشعور بالأمن وتلك الفرصة التى تتيح إيجاد مغزى معقول لحصول الإنسان على قوته أى أننى يجب أن أتحرر من الخوف الدائم من التعطل والعوز أكثر من أى شىء آخر يستنزف من قوة الشخصية فينبغى أن أكون محصنا ضد مطالب الغد .

إننا لن نستطيع أن نكفل الحرية لعامة الناس مالم تكن هناك

ضمانات معينة ، فالحرية أولا ... لاتستطيع أن تعيش مع وجود بعض الامتيازات الخاصة،إننى حين أحرم من الطريق الذى يوصلنى إلى النفوذ الذى يتمتع به الآخرون سأعيش فى جو متخم باليأس .

ثانيا : ليست هناك حرية إذا ما خضعت حقوق البعض لأهواء الآخرين ، يجب أن تصبح قوانيننا المشتركة ملزمة لأصحاب السلطة كما هى ملزمة للذين يخضعون لهذه السلطة ولايجب أن يكون هناك فئة من الرجال يكفل لهم وضعهم الحيلولة بينى وبين إستمتاعى بحقوق كمواطن ، وقد يبدو أننى أتمتع بالحرية السياسية غير أن حرمانى من الحرية الاقتصادية ربما بدد آمالى التى تعلق الكثير على تحقيق الانسجام بين الدوافع ، من أجل هذا وجب أن يكون هناك نوع من الاشراف والسيطرة إذا ما صارت الاجراءات التى يقدم عليها فرد أو مجموعة من الرجال بمثابة خطر يتهدد حقوقى التى أمارسها ، ومن شأن هذا الاشراف أو السيطرة أن يحطم هذه القدرة على تهديد الحقوق ، وهذا الاشراف يجب أن يكون للدولة ، ذلك لأن مصالح الافراد المشتركة تتضح فى وضعهم كمواطنين فى الدولة ، إن الحقائق اليومية توضح لنا أن إشراف الدولة معناه الاشراف عن طريق الحكومة ومن هنا نستنتج أن نفوذ السلطات سيقيد الإجراءات التى يقوم بها هؤلاء الرجال الذين يمسكون بأيديهم مصائر الآخرين .

غير أننا لا نقصد بهذا أن تتدخل الحكومة فى كل كبيرة وصغيرة

من حياة الفرد الشخصية وكل الذى نقصده وجود تخطيط خاص بتنظيم نشاط المجتمع .

إن الحرية هى الهدف الذى يسعى إليه الإنسان للوصول إلى سعادته وهو فى ذلك يتحمل صراعا داخليا بين المادة والروح وصراعا خارجيا بينه كوحدة وبين المجتمع الذى يعيش فيه . وهذا الصراع سواء أكان داخليا أم خارجيا هو الطريق المباشر إلى الحرية وفى الوقت نفسه الطريق غير المباشر للسعادة ، فالإنسان فى سعيه وراء الحرية إنما ينشد هدفه الاسمى وهو السعادة[١]

والإنسان فى صراعه الداخلى ينشد حريته الداخلية وفى صراعه الخارجى يسعى إلى حريته الخارجية ، والحرية الداخلية أو الذاتية هى القدرة على الاختيار الإرادى والفصل بين مختلف المطالب والرغبات فهى تمنح الإنسان القدرة والسلطة على التحكم فى قواه الداخلية ،وكلما اشتدت قدرة الإنسان وزادت حريتـه الداخليـة أصبح سيـد نفسه،له سلطة التحكم فى كل ما يأتيه من أفعال ، وأصبح كذلك سيـد ذكائه وذاكرته وإرادته.

ويستغل الإنسان هذه السيادة فى التحكم على حواسه وعلى كيانه يفعل بنفسه ما يريده ويرغب فيه وكلما زادت حرية الإنسان الخارجية

---

(١) الدكتور توفيق مقار وزميله : العدالة الإجتماعية وحقوق الفرد ص ١٩ .

تمكن من إثبات وجوده فى المجتمع وسيادته على القوى الخارجيــة ولـكننا يجب ألا ننسى أنه لابد من الحرية الداخلية «الذاتية» للحصول على الحرية الخارجية ، لأن الإنسان الذى لايسيطر سيطرة تامةعلى نفسه لن يتمكن من السيطرة على تصرفاته الخارجية .

وقد قام طوال عصور التاريخ المختلفة صراع عنيف فى سبيل تحقيق حرية الفرد . ونذكر أن البشرية عندما حاولت — فى دوامة الصراع فى سبيل تحقيق هذه الحرية — حل مشكلة الفرد لم تهمل مشكلةالمجتمع بل جمعت دائما بين الاثنين وعلى الرغم من تغـير الاحـوال وتقلب الظروف ، فإن البشرية تحولت من معنويةمتطرفة إلى مادية متطرفة أو العكس .. وفى أحيان أخرى من الجماعية المطلقة إلى الفردية المطلقة وهكذا . .

ولـكن الفرد — على كل حال — لم يحقق أمله فى هذه الحرية .. حتى دب الخوف إلى قلب الإنسان بعد أن قادته المبادىء التى اتبعها حتى العصر الحديث إلى أسوأ النتائج ، وولدت فى نفسه عقدة نفسية عميقة لا خلاص له منها ، فأصبح يخشى الإقدام على تجربة جـديدة . . . ولـكن أملا جديداً أخذ يظهر فى أفق الإنسانية وينير الطريق أمام عالم تسيطر عليه قوى الإنانية والظلم والاستعباد والاستعمار .. عالم لم يزل الإنسان يسعى معه فى طريق موحش من الخوف والقلق واليأس . . .

ومع ذلك فهناك حل أخير يحقق هذا الأمل المنشود ... حل معتدل ... لا هو بالشيوعية المتطرفة أو الرأسمالية المستغلة . . حل نستمده من حاجات الشعوب وإمكانياتها . . هو العدالة الاجتماعية أو الديموقراطية الاجتماعية . . إن الديموقراطية هى الحرية السياسية والاشتراكية هى الحرية الاجتماعيـــة ولا يمكن الفصل بين الاثنتين إنهما جناحا الحرية الحقيقة وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق إلى آفاق الغد المرتقب .

إن الديموقراطية السياسية[1] لا يمكن أن تنفصل عن الديموقراطية الاجتماعية . . إن المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الإنتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة : —

- أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .
- أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية . .
- أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته . .

بهـــذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر أن يشارك بصوته فى تشكيل سلطة الدولة التى يرتضى حكمها .

إن الفرد لا يمكن أن يشعر بأنه مسئول فى المجتمع الذى يعيش فيه إلا إذا كان بينه وبين هذا المجتمع تجاوب حقيقى ، يقوم على شعوره بأنه ليس أحد أفراد المجتمع فحسب ، بل هو أحد صانعيه كذلك ،

(١) الميثاق

أى بأنه قد اشترك فى صنع نظم المجتمع والدولة ، التى هى أكبر وأعم مؤسسة فى المجتمع بالقدر الذى أتاحته له مؤهلاته وإمكانياته ، وأنه قام بذلك بملء حريته ، دون تدخل أو خوف أو ضغط سياسى أو اجتماعى أو اقتصادى . ويقوم كذلك هذا الشعور بالمسئولية ، على إحساسه بأنه فرد فى هذا المجتمع له حقوق أساسية يعرفها تمام المعرفة ، ويؤمن بها ، ويدافع عنها ، ويحميها بكل ما أوتى من قوة ، وأن على المجتمع أن يحمى هذه الحقوق ، ليضمن أن يقوم الفرد بواجباته نحوه

وبناء على ذلك ، فإن الحرية السياسية — أى الديموقراطية — ليست هى نقل واجهات دستورية شكلية ، كذلك الحرية الاجتماعية ، أى الاشتراكية ليست التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية .

وقد وقعت مصر بعد ثورة سنة ١٩١٩ فى الخديعة الكبرى للديمقراطية الزائفة واستسلمت القيادة الثورية بعد أول اعتراف من الاستعمار باستقلال مصر إلى ديمقراطية الواجهات الدستورية التى لا تحتوى على أى مضمون اقتصادى .

إن ذلك لم يكن ضربة هائلة ضد الحرية فى صورتها الاجتماعية فقط ، وإنما ما لبثت الضربة أن وصلت إلى هذه الواجهة السياسية الخارجية ذاتها ، فإن الاستعمار لم يقم وزنا لكلمة الاستقلال المكتوبة على الورق ولم يتورع عن تمزيقها فى أى وقت وفقا لمصالحه . .

وكان ذلك أمرا طبيعيا ، لأن واجهة الديموقراطية الزائفة لم تكن تمثل إلا ديموقراطية الرجعية ، والرجعية ليست على استعداد لأن تقطع

صلتها بالاستعمار أو توقف تعاونها معه ، ولذلك فقد كان المنطق الطبيعى أن نجد الوزارات فى عهد ديموقراطية الرجعية وفى ظل ما كان يسمى بالاستقلال الوطنى لاتستطيع أن تعمل إلا بوحى من ممثل الاستعمار فى مصر ، بل إنها فى بعض الأحيان لم توجد إلا بمشورته وبأمره ..

وكل ذلك يمزق القناع عن الواجهة المزيفة ويفضح الخديعة الكبرى فى ديموقراطية الرجعية ويؤكد أنه لا معنى للديموقراطية أو للحرية فى صورتها السياسية من غـــير الديموقراطية الاقتصادية أو الحرية فى صورتها الاجتماعية .

يقول ج . ه . كول « فى كتابه معنى الحرية الصناعية » :

إن الاصرار القديم على ضرورة الحرية صحيح فى أساسه ، ولكن هـذا الاصرار قد تلاشى اليوم لأنه كان ينبعث من الرأى القائل بأن الحرية تتحقق بتحقق الحكم الذاتى من الناحية السياسية ، ولكن الصورة الذهنية الجديدة عن الحرية أوسع من ذلك مدى ، إنها تشمل النظر إلى الإنسان لا بوصفه مواطنا فى دولة حرة فحسب ،ولكن بوصفه كذلك شريكا فى النظام الصناعى .

إن المصلح البيروقراطى عندما يوجه اهتمامه إلى الجانب المادى من الحياة وحده ، إنما يعتقد فى مجتمع يتألف من أفراد كالآلات يتوافر لهم الطعام والمأوى والملبس ويعملون لآله أكبر وهى الدولة ، إما هـذا وإما

الجوع والعبودية ، إن الحرية الحقيقية وهى هدف الاشتراكية الجديدة تؤكد حرية العمل والحصانة من الضغط الاقتصادى وذلك بمعاملة الانسان كانسان .

الحريه السياسية وحدها وهم فى الواقع إن الرجل الذى يعيش فى خضوع اقتصادى ستة أيام — بل سبعة — فى الأسبوع لا يتحرر لمجرد تأشيره على تذكرة الأنتخاب مرة كل خمس سنوات ، وإذا كان للحرية أى معنى عند الرجل العادى فلا بد أن يشمل هذا المعنى الحرية الصناعية وإلى أن ينظر الرجال إلى أنفسهم أثناء العمل كأعضاء فى جماعة العمال تحكم نفسها بنفسها فلا بد من بقائهم أذلاء مهما يكن النظام السياسى الذى يعيشون فى ظله ولا يكفى زوال العلاقة السيئه بين الأجير المستعبد وصاحب العمل المفرد . .

إن الحكم الذاتى فى الصناعة لا يتمم الحرية السياسية فحسب ، بل يمهد لها كذلك .. الإنسان مكبل بالأغلال فى كل مكان ، ولن تتحطم أغلاله حتى يحس أنه مما يحط من قدره أن يكون أسيراً سواء للفرد أو للدولة ، إن مرض المدنية ليس هو الفقر المادى الذى يعانيه الكثيرون بمقدار ما هو إنهيار روح الحرية والثقة بالنفس ، إن الثورة التى سوف تحرر العالم لن تنشأ عن الخير الذى يصيبه العالم من رفع مستواه المادى ، ولكنها تنشأ عن إرادة الحرية ، لابد أن يعمل الناس معاً وهم على

تمام الوعى بأن كلا منهم يعتمد على الآخر وأنهم يعملون لأنفسهم ولا بد أن ينالوا حريتهم بالأصالة عن أنفسهم لا هبة تهبط عليهم من أعلى .

« فالاشتراكيون » إذن يجب عليهم أن يناشدوا العمال لا بقولهم « إن الفقر ممقوت وعليكم أن تعملوا على رفع شأن الفقير » ، ولكن بقولهم « ليس الفقر إلا دليلا على الاستعباد » ولعلاجه ينبغى لكم أن تكفوا عن العمل لغيركم ويجب أن تثقوا فى أنفسكم وسيبقى رق استئجار الناس ما دام هناك رجل أو هيئة — سيد على الناس ، ويزول هذا الرق حينما يتعلم العمال أن يضعوا حريتهم فوق راحتهم ، يجب أن يصبح الرجل العادى اشتراكيا لا لكى يحصل على حد أدنى من الحياة المتمدنة ، ولكن لأنه يشعر بالخجل من الرق الذى يخضع له هو وزملاؤه ولأنه مصمم على إنهاء النظام الصناعى الذى يجعلهم عبيدا أرقاء .

فما هى أولا طبيعة المثل الأعلى الذى يجب أن يهدف إليه العمل وما معنى « التحكم فى الصناعة الذى يطالب به العمال ؟ يمكن تلخيص الاجابة عن هذين السؤالين فى كلمتين إثنتين :

« الادارة المباشرة » فإن واجب إدارة العمل ادارة فعلية ينبغى أن يعهد به إلى العمال المشتغلين بالعمل ذاته ، ويجب أن يكون للعمال نصيب من تنظيم الانتاج والتوزيع والتبادل ، يجب أن يظفرو بالحكم الذاتى فى الصناعة مع انتخاب موظفيهم ، ويجب أن يفهموا وأن يديروا كل

أجهزة الصناعة والتجارة المعقدة ، يجب أن يكونوا الوكلاء المفوضين عن الجماعة فى الميدان الاقتصادى . .

* * *

وليس من شك أن النظام السياسى فى بلد من البلدان هو انعكاس مباشر للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه ، وتعبير دقيق للمصالح المتحكمة فى هذه الأوضاع الاقتصادية ..

فإذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التى تسود بلدا من البلدان فالحرية السياسية فى هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الاقطاع إنه يتحكم فى المصالح الاقتصادية وعلى الشكل السياسى للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه ، وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل .

وفى مصر — مثلا — كانت القوة الاقتصادية قبل الثورة فى يد تحالف الاقطاع ورأى المال المستغل وكان محتما أن تكون الأشكال السياسية بما فيها الأحزاب تعبيرا عن هذه القوة وواجهة ظاهرة لهذا التحالف بين الاقطاع ورأى المال المستغل .

ومما يدعو إلى التأمل وإمعان الفكر أن بعض الأحزاب فى تلك الظروف لم تتورع عن أن ترفع من غير مواربة شعار « أن الحكم يجب أن يكون لأصحاب المصالح الحقيقية » ..

ولما كان الاقطاع ورأس المال المستغل هما أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد يومئذ ، فقد كان هذا الشعار أكثر من اعتراف بالمهزلة التى فرضتها القوى المسيطرة على الشعب العربى فى مصر باسم الديموقراطية .

إن فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التى كانت قد تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٣ منحة من الملك ...

وحق التصويت يفقد قيمته حين يفقد اتصاله المؤكد بالحق فى لقمة العيش ..

إن حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة وأصبحت خديعة مضللة للشعب .

ويقول هارولد لاسكى فى كتابه «محنة الديمقراطية» : « إن السيادة فى المجتمع الاقطاعى — من حق ملاك الأرض ، كما أن الضرائب التى توضع تعتبر فى صالحهم ، وبالمثل ، نجد أن السيادة — فى المجتمع الرأسمالى من حق أصحاب رأس المال ، كما أن الضرائب التى تفرض ، والتشريعات التى توضع ، تعتبر فى صالحهم أيضا .. »

ولكى يكون الشعب حرا يجب أن يسود ..

ولكى يسود يجب أن يحكم .

وهذه هى الديموقراطية ... حكم الشعب ..

إنه لا يكفى شكل الديموقراطية ، بل لابد من حقيقتها ..

يقول الرسول الكريم :

— ما من إمام يغلق بابه دون ذوى الحاجة والخلة والمسكنة إلا أغلق الله أبواب السماء دون خلته ، وحاجته..

ويقول :

— إذا رأيتم الظالم ولم تأخذوا على يديه يوشك أن يعمكم الله بعذاب من عنده ..

ويقول :

— خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم وتصلون عليهم . . . . وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم .

ويقول :

إذا أراد الله بالأمير خيراً جعل له وزير صدق إن نسى ذكره وإن ذكر أعانه وإذا أراد الله به غير ذلك جعل له وزير سوء إن نسى لم يذكره وإن ذكره لم يعنه ..

وهذا عمر بن الخطاب يعدو وراء بعير شارد من بيت المال ... حتى إذا سئل :

— ألا نتعقبه نحن وتستريح أنت يا أمير المؤمنين ؟

أجاب : ولماذا إذن أكون للناس والياً وأميراً . . . والله لو ضاع عقال بعير بالعراق لخشيت أن يسألني الله عنه ويقول لي :

— أنستودعك حقوق الناس وتنام عنها يا عمر ؟ ! !

أي أن عمر رضى الله عنه يقدر مسئوليته إزاء حق الشعب فى عقال بعير — فى حبل من مسد لا يساوى شيئاً — فكيف كان تقديره إذن لحق الشعب فى الحرية . .

* * *

إن الشعب العربى يناضل من أجل الوصول إلى نظام اجتماعى تتحقق فيه الديموقراطية الاجتماعية جنبا إلى جنب مع الديموقراطية السياسية وتتفاعلان إحداهما بالأخرى ويساعد على تحقيق هذا الهدف أن القوى الحقيقية فى كل مجتمع هى القوى التى فى مصلحتها تحقيق هذا المجتمع والإتحاد التام بين الحرية الاجتماعية والسياسية .

وليس من شك فى أن تنظيم هذه القوى الغالبة فى المجتمع بحيث تصبح قوة فعالية قائمة يساعد على تحقيق هـــذا الهدف ، هدف المجتمع

ويساعد خاصة على اجتناب الحلول الضيقة فى معركة بلوغ الديموقراطية الاجتماعية أو السياسية .

وفى الوطن العربى نجد أن قيام حكم يدعم هذه القوى الشعبية فى كفاحها من أجل الحرية السياسية والاجتماعية كفيل بالقضاء على امتيازات الطبقة المستغلة لها ، وكفيل بتجنيب طريق الديموقراطية أساليب العنف ، ولكن الصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو انكاره ، وإنما ينبغى أن يكون حله سلمياً فى إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات .

وفى مصر — مثلا — أخذت الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها ومنعها من أى محاولة للعودة إلى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها . .

إن عنف الصراع الطبقى والأخطار الهائلة التى يمكن أن تحدث نتيجة لذلك هى فى الواقع من صنع الرجعية التى لا تريد أن تتنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التى تواصل منها استغلال الجماهير .

والرجعية تملك وسائل المقاومة . . تملك سلطة الدولة فإذا انتزعت منها لجأت إلى سلطة المال فإذا انتزعت منها لجأت إلى حليفها الطبيعى وهو الاستعمار . .

والرجعية تتصادم فى مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم

احتكارها لثروته ولذلك فإن سلمية الصراع الطبقى لا يمكن أن تحقق إلا بتجريد الرجعية بادىء ذى بدء من جميع أسلحتها .

إن إزالة هذا التصادم يفتح الطريق للحلول السلمية أمام صراع الطبقات . .

إن إزالة التصادم لا يزيل المتناقضات بين بقية طبقات الشعب وإنما هو يفتح المجال لإمكانية حلها ، أى بوسائل العمل الديموقراطى بينما بقاء التصادم لا يمكن أن يحل بغير الحرب الأهلية وما تلحقه من أضرار بالوطن فى ظروف يشتد فيها الصراع الدولى وتعنف فيها عواصف الحرب الباردة .

إن تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يسقط . ولا بد أن ينفسح المجال بعد ذلك ديموقراطيا للتفاعل الديموقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى :

الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية .

إن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعى لتحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل وهو القادر على إحلال الديموقراطية السليمة محل الديموقراطية الرجعية (١) .

* * *

---

(١) الميثاق .

أو نخلص من ذلك كله إلى القول بأن قضية الحرية قضية خلق ومثل على ، ومهما تختلف حولها الاجتهادات لا بد أن تلتقى إذا كان رائدها البحث الجاد الصادق ، وإذا كانت وراء ذلك البحث رغبة أكيدة فى تجنب الإنسان مآسى اللاديموقراطية على أوسع نطاق ممكن . . . .

إن الموقف الإنسانى الصادق يرفض الحل القائم على الحرية السياسية وحدها من دون الحرية الاجتماعية ما دام هذا الحل خداعا ووهما ، وما دام من المتعذر الوصول إلى تحرير الإنسان من ربقة أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية فى مجتمع تسيطر فيه القوى المستغلة وتملك فيه هذه القوى الحرية الحقيقية وأدوات التصرف بها . . .

والموقف الإنسانى الصادق يرفض الحل القائم على الحرية الاجتماعية وحدها ويأبى أن يكون تحرير الإنسان من ربقة أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية على حساب عبودية جديدة هى استعباد فكره وامتهان حرياته الشخصية واتخاذه أداة ووسيلة ، وانتهاك حرمته باسم المجتمع الموعود باسم الديموقراطية .

إذن فالموقف الإنسانى الصادق يحتم الجمع بين الديموقراطية السياسية والاجتماعية ، وبناء على ذلك نستطيع أن نحدد الخطوط العريضة للعمل الديموقراطى فى الظروف الحالية للمجتمع العربى . . وهى :

أولا : إن مبدأ الديموقراطية البورجوازية التى تعنى حكم الإقطاع

ورأس المال المستغل وأفكارها ومصالحها فى المجتمع مبدأ مفروض . إن المنادين بالحرية فى البلدان الخاضعة لسيطرة الرجعية والإقطاع ورأس المال لا يعـــدون بذلك أن ينادوا فى واقع الأمر بدكتاتورية الإقطاع ورأس المال ، وأن الحرية التى يدعون لها خديعة من أجل تمكينهم وحدهم من التسلط على وسائلها . . .

وليس من شك أن هناك ترابطا بين غايات رأس المال المستغل وبين الاستعمار ، وهذا الترابط قائم فى حد ذاته لاسيما ضمن إطار الاستعمار الجديد الذى بدأ يغزو العالم والبـلاد العربية . ومن البدهى أن تـكون الحرية البورجوازية حرية استعمارية فى الوقت نفسه . . .

ثانيا : إن حرية التعبير والتفكير التى ينبغى أن تباح ضمن المجتمع العربى الجديد، هى الحرية التى لاتتعدى الأهداف الأساسية للديموقراطية ولا تناقض المبادىء الـكبرى للحياة القومية .

وما دامت الحرية الاجتماعية أصلا ، ومادام الوجود العربى وجودا قوامه وحدة أجزائه والعمل على تحقيق الوحدة العربية فمن الطبيعى أن تـكون الحرية المباحة حرية لاتناقض العمل للهدف الاجتماعى الاشتراكى وللهدف القومى العربى . .

ومعنى هذا أن حدود الحرية فى المجتمع العربى ينبغى أن تـكون فى حدود الدعوة للقومية العربية ، ولا سبيل إلى الحديث عن حرية قوامها

الدعوة الشعوبية اللا قومية أو الدعوة الرأسمالية الاقطاعيـــة أو الدعوة إلى التبعية والارتباط بالأجنبى .

ثالثا : ضمن إطار الأهداف القوميـــة الـكبرى ، نعنى الأهداف العربية القومية الاشتراكية ينبغى أن تتخذ الديموقراطية كامل صورها ومعانيها ، وينبغى أن يفسح المجال واسعا لتنوع الآراء ووجهات النظر والنقد ،والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية وقد كان أخطار ما يعرقل حرية النقد والنقد الذاتى فى المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية إليها،واستبعاد الرجعية يسقط دكتاتورية الطبقة الواحدة ويفتح الطريق أمام ديموقراطية جميع قوى الشعب العاملة . .

رابعا : ومادمنا نتـكلم عن الديموقراطية السليمة بمعنى الجمع الحميم بين الديموقراطية السياسية والاجتماعية ، فمن الضرورى أن نذكر أن التنظيم الاشتراكى للحياة الاقتصادية والاجتماعية ينبغى أن يعنى امتلاك الشعب بقواه الفعالة والعاملة لوسائل الإنتاج الـكبرى . . إن الاشتراكية هى الحل الطبيعى لمشكلات البلاد العربية مهما اختلفت طبيعة حياتها الاقتصادية ،والفوارق بينها ينبغى أن تـكون فى تفصيلات الاشتراكية وفى الخطوات والمراحل ، وليس هناك أى بلد عربى يستطيع أن يزعم أن فى وسعه تحقيق كيان اقتصادى واجتماعى ثابت ديموقراطى ضمن إطار غير اشتراكى . . .

إن تهيئة المجتمع الديموقراطى العربى السليم يستلزم فى نهاية الأمر

قيام تربية ديموقراطية منذ الطفولة وممارسة الناشئة للديموقراطية وللعمل الديموقراطي في نطاق المدرسة وقلب نظام التعليم إلى نظام يدرب على العمل الجماعي المشترك ويفسح المجال لقيام هيئات ومؤسسات ديموقراطية في المدارس . .

إن تربية الناشئة على العادات الديموقراطية مطلب أساسي من أجل تعميقها خصوصاً في المجتمع العربي الذي تلقى الناس فيه حتى الآن تربية ممعنة في الفردية ، وممعنة في حب الذات ، وممعنة في تكوين العجز عن أي عمل مشترك . فكل شيء في هـــذا المجتمع وفي مدارسنا خاصة ما يزال يدور حول « الأنا » ولا نقع على « نحن » إلا نادراً .

* * *

تلك هي الصلات الأساسية — في رأينا — بين الديموقراطية والثورة بين العمل من أجل تحرير الإنسان من قيوده الاقتصادية والاجتماعية وبين العمل من أجـــل تحريره من القيود التي توضع في وجه الفكر والتعبير ، وهدف هذا كله تطوير الحياة الإنسانية ليستطيع الإنسان العربي أن يصنع حياته فوق أرضه بالحق والعدل . . . ويعيش الحيــاة الجديدة الجديرة بالإنسان العربي .

٢ – الاشتراكية

إن وحدة الوجود القومى العربى تستلزم مساواة جميع أفراد الأمة العربية فى الحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . .

ومن هذه الوجهة ، وجهة أن وحدة الوجود القومى العربى تفرض وحدة نمط العلاقات والمساواة يجب أن تتحد مختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع العربى بحيث تؤدى فعلا إلى إيجاد هذه الوحدة العملية الكاملة بين أفراد الأمة . .

وكما تفرض وحدة الوجود القومى العربى تحقيق المساواة ، فالمساواة تفرض تحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع العربى ، وذلك عن طريق أنظمة واضحة محددة لأنه لايمكن تجسيد الوحدة القومية بشكل عملى فعال متماسك من غير المساواة ، كما لايمكن إيجاد المساواة من غير العدالة الاجتماعية بكافة أشكالها وصورها . .

فالعدالة الاجتماعية ، ، إذن من مستلزمات الوجود القومى ، والاشتراكية بتحقيقها العدالة الاقتصادية ، والديموقراطية بتحقيقها للعدالة السياسية هما الركيزتان الاساسيتان لإيجاد العدالة الإجتماعية والمساواة ، وبالتالى تجسيد الوحدة القومية بشكلها العملى فى حيز الحياة العربية بمختلف نواحيها . .

إن الاشتراكية نزعة إنسانية تتجلى فى تعاليم الأنبياء ومحاولات المصلحين منذ أقـــدم العصور وتسعى شعوب العالم الحاضر وخاصة الشعوب الناشئة إلى تحقيقها كى تتخلص من فواجع الظلم الاجتماعى والتفاوت الطبقى الفاحش المزرى بـكرامة الإنسان ، وليست حقيقة الاشتراكية هى التأميم ولا تحديد الملـكية ولا الضرائب التصاعدية ، بل هذه كلها وسائل يراد بها تحقيق هدف الاشتراكية ،وهو منع الفرد من استغلال رأس المال للاثراء على حساب الجماهير وبؤسهم وشقائهم ، واشراف الدولة على فعالية الفرد الاقتصادية ومراقبتها له وتحقيق التـكافل الاجتماعى بين المواطنين بحيث تزول مظاهر الفاقة والحرمان وتفاوت الثروات تفاوتا فاحشا يقترن فيه الجوع والمرض والمهانة بجانب الترف والرفاهية . .

— ففى المسيحية . .

— الترغيب فى الصدقات :

قال يسوع :

إن أردت أن تـكون كاملا فاذهب وبع أملاكك وأعط الفقراء فيـكون لك كنز فى السماء وتعال اتبعنى، فلما سمع الشاب الـكلمة مضى حزينا لأنه كان ذا أموال كثيرة « متى ١٩ – ٢١—٢٢ » .

— التحذير من اكتناز الأموال : ولا تـكتنزوا لـكم كنوزا على

الأرض حيث يفسد السوس والصدأ وحيث ينقب السارقون ويسرقون
متى : ٦—١٦ .

— النهى عن عبادة المال : لايقدر أحد أن يخدم سيدين لأنه إما أن
يبغض الواحد ويحب الآخر أو يلازم الواحد ويحتقر الآخر ، لاتقدرون
أن تخدموا الله والمال . متى ٦ — ٢٤ .

ومن هذا يتضح أن معالجة المسيح عليه السلام لمشكلة الفقر والظلم
الإجتماعى اتخذت شكلاً أخلاقياً تربويا ، مناسبا للبيئة التى عاش فيها
المسيح ونادى برسالته . وقد كان لها أثر كبير فى تخليص العالم من قسوة
المادية اليهودية .

وعندما أشرق نور الإسلام على العالم نادى بالاشتراكية ، ولقد
حدد الملكية من قبل وحرر عبيد الأرض من الأغلال التى كانوا يرسفون
فيها . . غير ناظر لمسلم أو مسيحى .

وقد أثبت « دوزى » وهو أحد المستشرقين المعروفين فى كتابه
« تاريخ الأندلس » أن : « الإسلام أنقذ الطبقات الدنيا من المسيحيين
المستضعفين فى أرض أسبانيا ، فقد حررهم من سلطة الاقطاعيين الأقوياء
الذين كانوا يعتبرون الفلاحين لاعبيدا لهم فحسب ، بل عبيدا للارض
أيضا . . ولقد كان الفتح العربى حسنة بالنسبة لأسبانيا فقد حقق ثورة
اجتماعية ذات أهمية بالغة ، وأزال قسما كبيرا من الآلام التى كانت ترزح

تحتها البلاد منذ قرون ، فان سلطة الطبقات ذات الامتيازات وسلطة الكنيسة والنبلاء زالت عن الطبقات الدنيا من المسيحيين المستعبدين ... ووزعت الأراضى المصادرة على عدد كبير من أفراد هذه الطبقة المستغلة المظلومـــــة . . . وكان تحقيق الملكية الصغيرة مصدرا للسعادة وسببا لازدهار الزراعـــــة فى أسبانيا . . .

ويؤكد ليفى برو فانسال فى كتابه « أسبانيا المسلمة فى القرن العاشر » هذا المعنى فيقول :

« إن الازدهار الزراعى الذى أصاب أسبانيا بعد الفتـح الإسلامى يعود أيضاً إلى التقسيم الكبير لملكية الأرض » ..

وتقوم اشتراكية الإسلام على المبادىء التالية : —

أولا : نظام الملكية المحدودة .

ثانيا : نظام الإنتاج الاشتراكى .

ثالثا : نظام التوزيع الاشتراكى .

رابعا : الحث على العمل .

خامسا : القضاء على الطغيان المادى .

إن المقصود بالملكية المحدودة فى الإسلام : أنها ملكية لاتطلق الحرية لصاحبها ، وعليه عدم إساءة أستخدام رأس المال أو إساءة التصرف فيه ، وألا يتجاوز فى الاستهلاك حدود الحاجة والعرف ، وأن يوجه رأس المال الوجهة التى تخدم صالح الجماعة والأمة .

والمال مال الله ، وكل الناس عنه فى أمواله ، ولذلك يجب أن يدرك المالك مسئوليته .

يقول القرآن الكريم : « آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » : « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » .

والزكاة مفروضة على الناس وتؤخذ على البدن كزكاة الفطر وعلى الزروع والتجارة والمعادن ورأس المال ، ومن ثم لاتحدث ظاهرة تكدس الأموال فى أيدى فئة قليلة من الناس ، بل تصبح الزكاة أداة تحطم رءوس الأموال .

على أن حق المال فى الإسلام ليس قاصرا على الزكاة أو الـــبر أو الكفارات وإنما حق المال ممتد إلى حد إصلاح الناس وإصلاح المجتمع ويقول فى هذا القرآن الكريم :

«لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لايكلف الله نفسا إلا ما آتاها» .

أما نظام الإنتاج الإشتراكى فيقوم على أساس أن الطيبات والسلع أمر مشاع بين الناس فلم يبح الإسلام لصاحب المال أن يتمتع بما لايتمتع به سواه ، بل ألزمه أن يتقاسم الطيبات وما تدره الأرض من إنتاج .. من طعام وشراب وملبس وفراش ... مع ذوى القربى وجيرانه وخدمه .

أما نظام التوزيع الإشتراكى فأساسه اشتراكية الضروريات ،

فالإسلام وإن كان يقر الملكية الفردية ألا أنه أيضاً يوجب عدالة التوزيع .. يقول الرسول عليه الصلاة والسلام .

« الناس شركاء فى ثلاث : الماء والكلأ والنار »

وفى حديث آخر « والملح » ويلاحظ أن هذه الأشياء موادضرورية لحياة الناس وخاصة سكان الصحراء فى تلك العهود وليس النص على هذه الأشياء للحصر ، بل قواعد الشريعة[1] تقضى بأن كل ما كان مثل هذه المواد ضروريا للمجتمع لا يصح أن يترك تملكه لفرد أو أفراد إذا كان ينشأ عن احتكارهم له استغلال حاجة الجمهور بل يجب أن تشرف الدولة على استثماره وتوزيعه على الجمهور . . ومن التسهيلات التى أراد بها الإسلام رفع مستوى ذوى الحاجة الاقراض بلاشرط فالقرض لا يجوز أن يكون له عائد أو فائدة فكل قرض جر نفعا للمقرض فهو ربا . .

أما الحث على العمل وتكريمه فهو أحد خصائص الإسلام المميزة له ، يقول القرآن الكريم : «فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله» وعائد العمل فى الإسلام يجب أن يكون فى المستوى الذى يضمن للعامل مقومات الحياة . .

والإسلام يعلن الحرب على الطغيان المادى فهو يكره الفقر لا من أجل الفقراء والجماهير فحسب ، بل من أجل مصلحة الاغنياء أيضاً ، لان كثرة المال تفسد الطباع فقد جاء فى القرآن الكريم :

---

(١) الدكتور مصطفى السباعى : اشتراكية الاسلام ص ٨٣ .

«يا أيها الذين آمنوا لاتلهكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله» .

وقد أقام الإسلام السدود أمام الثراء الفاحش، وحرم الربا والاحتكار، وحرم وسائل الغنى العارض، وحارب الاسراف في المأكل والمشرب واللباس والأثاث والمسكن ..

يقول القرآن الكريم :

« إن الله لايحب المسرفين »

« والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » .

إن الإسلام يدعو إلى التقارب بين الطبقات والتوسط هو أسلوبه في محاربة الطغيان المادى، فهو يحارب الفقر ويدعو إلى التكافل الاجتماعي.

إن اشتراكية الإسلام اشتراكية عدالة تحرص على عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص وإشراك أكبر قدر من الناس في الخير ومن ثم تمهد السبيل لإقامة مجتمع ترفرف عليه الرفاهية ويعمه الرخاء ..

* * *

عرف الميثاق الاشتراكية العربية بأنها « اقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص ، مجتمع الانتاج والخدمات » .

ويبرز هذا التعريف خصائص الاشتراكية العربية ، كنظام إقتصادى وإجتماعى قائم بذاته له مقوماته الكاملة .

وخصائص الاشتراكية العربية تتلخص فيما يلي :

١ — الإيمان بالله وبرسالاته وبالقيم الدينية والخلقية :

إن الشعب العربى يعيش فى المنطقة التى نزلت فيها رسالات السماء ولذلك يؤمن بأن حياة الإنسان تحكمها القوى المادية والروحية ولا سبيل للفصل بينها . والاشتراكية العربية روحية ترتكز على المبادىء الخلقية السامية وتعمل على تقوية وتنمية المبادىء الروحية الفاضلة .

وفى هذا يقول الميثاق : « إن القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الإنسان وعلى اضاءة حياته بنور الإيمان وعلى منحه طاقات لاحدود لها من أجل الخير والحق والمحبة » .

إن رسالات السماء كلها فى جوهرها كانت ثورات إنسانية استهدفت شرف الإنسان وسعادته .

وإن واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته . إن جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وإنما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقلة التقدم وذلك بإفتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية .

لقد كانت جميع الاديان ذات رسالة تقدمية ولكن الرجعية التى أرادت إحتكار خيرات الأرض لصالحها وحدها ، أقدمت على جريمة

ستر مطامعها بالدين وراحت تلتمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها لكي توقف تيار التقدم .

إن جوهر الأديان يؤكد حق الإنسان فى الحياة وفى الحرية ، بل إن أساس الثواب والعقاب فى الدين هو فرصة متكافئة لكل إنسان . . إن كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها أعماله باختياره الحر ولا يرضى الدين بطبقية تورث عقاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس وتحتكر ثواب الخير لقلة منهم .

إن الله جلت حكمته . . وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساسا للعمل فى الدنيا وللحساب فى الآخرة .

فالاشتراكية العربية تؤمن بحق الإنسان فى الحياة وفى الحرية التى هى جوهر الديانات السماوية . . والإيمان بحرية الإنسان فى صنع مستقبله وفى تحديد مكانه من المجتمع والإيمان بحرية العقيدة والمبادىء والرسالات السماوية خصائص بارزة فى الاشتراكية العربية .

٢ — الاشتراكية العربية تقيم توازناً بين المجتمع والفرد .

إن الاشتراكية العربية إذا كانت تؤمن بالجماعة وتقدم مصالحها على كل اعتبار آخر ، فهى تقدس فى ذات الوقت حرية الفرد وتحترم كرامته ، فهى لا تريد أن تطغى الجماعة على الفرد أو أن يطغى الفرد على

الجماعة . إن هذا التوازن ضرورة إذ أن جميع مظاهر النشاط الانسانى إنما يتلازم فيها تكامل الجماعة والفرد . إن الاستقرار فى المجتمع لا يتحقق إلا باشباع رغبات الفرد واسعاده وما يقابل ذلك من صالح الجماعة .

إن الاشتراكية العربية ترفض سيطرة الطبقة أو الفئة أو الفرد وهى لا تسمح للمجتمع أن يمحو شخصية الفرد فيجعل منه آلة صماء تعمل دون وعى أو هدف .

وفى ذلك يقول الميثاق : « إن الإنسان الحر هو أساس المجتمع الحر وهو بناؤه المقتدر .

إن حرية كل فرد فى صنع مستقبله وفى تحديد مكانه من المجتمع وفى التعبير عن رأيه وفى اسهامه الايجابى فى قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله فى حقوق أساسية للانسان ولا بد أن تصونها له القوانين .

إن الاشتراكيه العربية تستهدف تحرير الفرد من أغلال الاستغلال ولذلك ضمنت له كل مقومات نمو الشخصية ، فطبيعة العصر تؤمن بالتوازن بين الفرد والمجتمع .

٣ — الاعتراف بالملكية الخاصة غير المستغله :

إن الاشتراكية العربية تؤمن بالملكية الفردية وبحق الارث

الشرعى وبتوسيع قاعدتها وزيادة إطار منفعتها ، ولكن الملكية فى الاشتراكية العربية . . ملكية يجب أن تقوم على خدمة مصالح الجماعة وهى أمانة لا بد لصاحبها من أن يصونها عن الاستغلال بقدر ما يطلب من الدولة أن تظلها برعاية القانون . والملكية يمكن أن تكون غير مستغلة ما دامت موجهة لخدمة أهداف المجتمع ، وكان مصدرها العمل . ولا تلحق غبنا بالعمال ، ويتسنى ذلك بوضع حد أدنى للأجور كدخل يحقق مقومات الحياة الأساسية ، وطالما كفلت لهم نفس الحقوق والامتيازات التى كفلتها القوانين الاشتراكية فى القطاع العام ، وطالما كان الانتاج من السلع والخدمات خاضعاً للتسعير الجبرى الذى يحقق صالح المجتمع . وطالما كانت هذه الملكية تدر عائدا معقولا يرتضيه المجتمع كمكافأة عادلة عن الملكية ، أى لا استغلال من الإنسان للانسان يكون مصدره وأسلوبه ملكية أدوات الانتاج ، كما لا تنزع الملكية الخاصة إلا لمصلحة عامة وفى مقابل تعويض عادل .

وليس هناك من قيود الآن على الملكية الخاصة بعد أن أزالت عنها قوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية ظلال الاستغلال ، وتركت الباب مفتوحا للاستثمار الفردى الذى يخدم المجتمع ويخدم أصحابه بتحقيق ربح مشروع بدون استغلال .

إن قوانين يوليو تركت المجال مفتوحا أمام المبادرة الفردية الخلاقة غير المنحرفة والتى تعمل فى إطار الخطة الاجتماعية والفردية .

٤ — تقديس العمل :

يقول الميثاق . العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب . والعمل حياة . إن العمل الإنسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم .

إن الاشتراكية العربية ردت للعمل كرامته وانسانيته وحقوقه المسلوبة وجعلته حقا لكل مواطن ، فالدولة مسئولة عن إتاحة فرص العمل لكل مواطن راغب فيه . وهو شرف إذ أنه اليوم معيار تقدير الأفراد فى المجتمع وفى هـــذا ما يدفع إلى التنافس الشريف فى الإجادة والاتقان .

والعمل واجب لأنه الطريق الوحيد أمام المجتمع لتحقيق أهدافه فى صنع المستقبل الزاهر بزيادة الانتاج نوعا وكما . والعمل حياة لأنه أسلوبنا فى تحقيق مجتمع الرفاهية والرخاء فبقدر ما نعمل ونبذل من جهد خلاق ، تتحقق لنا وسائل إشباع الحاجات ، ومزيد من برامج الخدمـــات فالعمل الإنسانى هو الطريق الوحيد لإقامة مجتمع الإنتاج والخدمات .

وقد قضت الثورة على الإقطاع ، وتحرر الفلاح من طغيان الاقطاعى مالك الأرض وأصبح سيد نفسه . كذلك قضت الثورة على الإحتكار

وسيطرة رأس المال ، فأزالت عن العامل كل عوامل السخرة والظلم .

وأصبح للعمال حق المشاركة فى الإدارة والأرباح .. وهذه الحقوق الثورية جعلت الآلات للعامل ولم تجعل العامل ملكا للآلات .

لقد أصبح العامل هو سيد الآلة ولم يعد أحد التروس فى جهاز الانتاج . ويقول اريك فروم فى كتابه « المجتمع السليم » .

« دلت التجارب العلمية على أن اشتراك العامل فى توجيه العمل تزيد من حبه له وتضاعف من إنتاجه . وأن الترفيه عن العامل والاقلال من ساعات العمل لا يحبب العامل فى عمله بمقدار ما يحببه فيه اشتراكه فى إدارته . إن المرض النفسى والملل وقلة الإنتاج لا تنشأ عن رقابة الناحية الفنية فى العمل ، وإنما تنشأ عن إنفصال العامل نفسانيا عن مجموع ظروف العمل من الناحية الإجتماعية وبمجرد ما تقل حدة الإنفصال باشراك العامل فى شىء له عنده معنى وله فيه صوت مسموع ، تتغير طريقة استجابته للعمل كلية ، بالرغم من أنه يؤدى نفس العمل من ناحيته الفنية ولا يمكن أن يكون العامل مساهما فعالا مهتما مسئولا إلا إذا كان له أثر فى القرارات التى لها علاقة بظروف ما يخصه من عمل فى المشروع ، وظروف المشروع بأسره وإن شعور العامل بإنفصاله نفسيا عن العمل لا يمكن التغلب عليه إلا إذا لم يكن مستخدما لرأس المال ، وإذا لم يكن خاضعاً لأوامر تصدر له من أعلى . ولا يكون ذلك إلا إذا

أصبح شخصاً « مسئولا » يستخـدم رأس المال . وليس المهم فى هـذا الصدد ملكية أدوات الإنتاج وحـدها ، وإنما المهم هـو المساهمة فى الإدارة وإصدار القرارات . والمشكلة هنا — كما هى الحال فى الميدان السياسى — هى تجنب خطر الفوضى التى ينعدم فيها التخطيط المركزى والقيادة . ولا يتحتم أن يكون الخيار بين الإدارة المركزة المتسلطة وإدارة العمال المفككة التى لا تسير على خطة مرسومة . إنما الحل الموفق هـو إندماج المركزية باللامركزية فى الإدارة بدرجات معقولة . فتصدر القرارات من أعلى إلى أسفل كما توجه من أسفل إلى أعلى .

إن مبدأ الإدارة المشتركة ومساهمة العمال معناه الحـد الشديد من حقوق الملكية . إن مالك المشروع -- أو مالكيه — يجب أن يكون لهم الحق فى نسبة معقولة من الربح لما لديهم من أسهم فى رأس المال ، ولكن يجب ألا يكون لهم الحق فى زيادة التآمر على الناس الذين يمكن لرأس المال أن يستأجرهم . وينبغى لهم — على الأقل — أن يشركوا معهم فى هـذا الحق أولئك الذين يعملون فى المشروع — وفيما يتعلق بالشركات الكبرى نجد فى الواقع أن حملة الأسهم لا يباشرون فعلا حقوق ملكيتهم بإصدار القرارات . وإذا ما شارك العمال حق إصدار القرارات مع الإدارة . فإن الدور الفعلى الذى يلعبه حملة الأسهم لا يتغير تغـيراً يذكر لأنهم — على أية حال — لا يهتمون بالاشتراك مع الإدارة فى التوجيه .

إن إصدار قانون يحتم ادخال نظام الإدارة المشتركة معناه الحد من حقوق الملكية، ولكنه لايعنى البتة أى انقلاب ثورى فى هذه الحقوق ومن رجال الاقتصاد من يقترح تحديد الربح الذى يتناوله المساهمون على أن توزع باقى الأرباح على العمال ، ومنهم من يقترح أن يشترى العمال نصيباً من الأسهم يكفل لهم أغلبية الأصوات فى الإدارة . . . وهناك اقتراح آخر مؤداه أن تشترى النقابات أسهما كافية فى المشروعات التى تمثل هذه النقابات عمالها وذلك للسيطرة على إدارة هذه المشروعات .

ومهما تكن الطريقة التى تتبع فهى طريقة تطورية ، تتابع الاتجاهات فى علاقات الملكية القائمة فعلا ،وهى وسيلة فقط لغايةمعينة، وتلك الغاية هى تمكين الناس من العمل من أجل هدف له معنى بطريقة لها هى أيضاً معناها ،فلا يكونون مجرد حملة لسلعة — هى جهدهم البدنى ومهارتهم — سلعة تشترى وتباع كأية سلعة أخرى .

ويجب عند اشتراك العمال فى إدارة العمل ألا تتكون لديهم عصبية تفسد الغرض من هذا الاشتراك ، ويجب ألا يتكون لديهم إحساس « الفريق » الذى يرى أن من واجبه أن يهزم خصمه . فهذا شعور أنانى غير اجتماعى .

ونحن حين نؤكد ضرورة الإدارة المشتركة بدلا من الاكتفاء بالعمل على تعديل حقوق الملكية ، وتركيز اهتمامنا فيه وحده ، لانقصد

أن قدرا معينا من التدخل المباشر للدولة واخضاعها لنظام الاشتراكية ليس ضروريا[1] .

وليس من شك أن سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل أدوات الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الأرث الشرعى المترتب عليها وإنما يمكن الوصول إليها بطريقين : —

أولا : خلق قطاع عام قادر على أن يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيا : وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليها معا .

* * *

وقد كفلت الاشتراكية العربية الحقوق التالية لكل مواطن :

١ — حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجا ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى وإنما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادى ولا بد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل

---

(١) عن كتاب « مع الميثاق » بحث (حتمية الحل الاشتراكى) « للدكتور محمود محمود » .

مواطن فى كل ركن من الوطن ، فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ولابد من التوسع فى التأمين الصحى حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

٢ — حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه، فالعلم طريق تعزيز الحرية الإنسانية وتكريمها ، كذلك فإن العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى وإضافة أفكار جديدة إليه كل يوم وعناصر قائدة جديدة فى ميادينه المختلفة .

٣ — حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ومع العلم الذى تحصل عليه . ومن المحتم أن يكون هناك حد أدنى للأجور يكفله القانون ، كما أن هناك بحكم العدل حداً أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

٤ — التأمين ضد الشيخوخة والمرض .

إن الاشتراكية العربيــة تنبع من صميم بديهيـات ومستلزمات الوجود القومى العربى ، وهى نتيجة طبيعيــة للفهم الواعى الأصيل لمستلزمات وبديهيات هــذا الوجود ، والنظرة المخلصة الأصيلة للحياة القومية والإنسانية فهى تمثل درجة متقدمة من وعى الشعب العربى المتزايد لشخصيته القومية ووعيه لأسس وجوده القومى ووحدته القومية .

٣ — الوحدة

ليس من شك أن الوحدة ضرورة بالنسبة للشعب العربي ، كما أن تقسيم الوطن العربي ضرورة للاستعمار ؛ لأن ذلك أدعى إلى إستضعاف العرب وكسر حدة مقاومتهم .

إن الوحدة ليست حلماً يداعب العقول ، أو حماسة مفتعلة تفرض على المشاعر ، ولكنها وجود حقيقي كامن في النفس العربية ، هي واقع مطبوع على أرض العرب ومسجل في تاريخهم .

إن الأمة العربية حين تجند عزائمها اليوم ، وتحشد قواها،لاستعادة شملها السياسي الموحد ، لاتصطنع المبررات والذرائع ، وإنما تعود إلى طبيعة الأشياء ، ترجع إلى الأصل ، تنشد العافية وتداوي المرض العارض لقد كانت الأمة العربية في السابق أمة موحدة . تنعم بالرخاء الاقتصادي وتتمتع بالعزة السياسية والقوة العسكرية . كانت مشعل حضارة ومنبع ثقافة . وهي لاتبتغي اليوم سوى إسترجاع ما كانت تملك . إنها تلتمس في وحدتها علاجا للتخلف الاقتصادي الذي نتج عن التجزئة وتلتمس في هذه الوحدة علاجا للسيطرة الاستعمارية ، حصيلة التجزئة والتخلف إن وحدة الوطن العربي هي وحدة الجسم الواحد . هي واقع طبيعي وبشري ، وهي ضرورة حياتية . .

إن الاستعمار يحارب الوحدة حقيقة واقعة ، ويحاربها فكرة ؛ فإذا كانت الوحدة قائمة فهى هدف لجميع السهام . وإذا كانت حركة وضع فى طريقها العقبات ، وشن عليها حرباً ضروساً . لأن الوحدة معناها تصفية الاستعمار وإسرائيل . وإذا كان هدفنا وحدة طوعية للأمة العربية على الأرض العربية ، فان هدفنا أيضاً أن تكون الوحدة عبق حرية ونسائم عدل وأجواء هناءة ورغد فى مآلها وفى وسائلها على السواء .

لقد ارتفع المد القومى بعد الحرب العالمية الثانية ، وهبت الشعوب من سباتها تطالب بحقها فى الحرية والحياة الكريمة ، وأصبح الاستعمار نظاما تأباه الحياة ، ويتنافى مع روح العصر ، وفى مواجهة هذه الظروف بذل الاستعمار محاولات يائسة للقيام بعمليات تنسيق داخل المعسكر الاستعمارى ذاته للحد من متناقضاته كما عمد إلى الخروج من صورته التقليدية للحفاظ على نفوذه هنا أو هناك بصورة أو بأخرى .

والشعب العربى فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه يواجه مشكلات وقضايا تفرض عليه الوحدة فرضا . . .

إن الوحدة العربية لم تتم فى صورتها الكاملة ، والسبب الأول الذى يفسر لنا هذا الموقف هو ما يسمى بالقصور الذاتى أو قوة الاستمرار ، فقد وقعت البلاد العربية فريسة للاستعمار . وقد عمد إلى تجزئة الوطن العربى ليسهل عليه السيطرة على مقدرات العرب وثرواتهم .

وهناك عوامل أخرى كانت تمنع تحقيق الوحدة كالنفوذ الأجنبى ، فمع أن الاستعمار قد زال رسمياً من بعض الأقطار العربية فإنه ما يزال موجوداً بحكم المعاهدات المبرمة بين هذه الأقطار والدول الأجنبية ، أو بحكم التسلط الاقتصادى أو بحكم النفوذ والسيطرة على رجالات الحكم . كما أن الحلف البورجوازى الأقطاعى المستغل قوة مناهضة لكل وحدة ذات مضمون معاد للاستعمار والرجعية ، ذلك أن مصالح الحلف الطبقى المستغل ترتبط فى جوهرها بمصالح الاستعمار وتشكل القاعدة المادية للتجزئة الاقليمية وللرجعية السياسية بكل أشكالها . إن تعميق مضمون الوحدة المعادى للاستعمار والرجعية يحتم دفع الثورة الديمقراطية إلى مداها الأقصى ، وإذا كانت انجازات الاصلاح الزراعى والتنمية الاقتصادية والإصلاحات الإجتماعية ضمن إطار سياسة الاقتصاد الموجه ، إذا كانت كل هذه الانجازات تشكل مدخلا للثورة الديمقراطية إلا أنه لا يمكن تجميد الثورة عند تلك الحدود ، بل لابد من دفعها فى طريق الاكتمال وذلك يحتم الانطلاق فى طريق التحول الإشتراكى الحاسم حيث تصبح مصادر الإنتاج وأدواته ووسائله تحت سيطرة الجماهير الشعبية . إن هذا التحول الإشتراكى لا يمكن أن يتم إلا عبر التصادم مع الحلف الطبقى المستغل وإسقاطه ثوريا ، ولا يمكن للتحول الإشتراكى أن يبلغ مداه فى إطار « تعايش كل الطبقات وتعاونها » فمثل هذا التعايش أمر يتنافى مع طبيعة الأشياء ، ولا يمكن أن يؤدى إلا إلى كسب تحققه الرجعية الطبقية المستغلة على حساب الجماهير .

إن المحافظة على الوحدة وتعميق مضمونها وإقامتها على قاعدة التحول الاشتراكى كلها مهمات لابد أن تضطلع بها حركة اشتراكية ثورية قائدة . ولابد أن يتوفر لمثل هذه الحركة الاشتراكية التكوين الاجتماعى والفكرى الثورى كى تستطيع تأدية مهماتها .

إن العمل الثورى القائم على قاعدة الالتحام بالجماهير الكادحة والوضوح النظرى الاشتراكى هو طريق حماية كل وحدة ، وسبيل ترسيخ مضمونها الديمقراطى الشعبى ولابد أن ندرك أن تفتت العمل الاشتراكى الوحدوى فى الوطن العربى إلى محاولات ثورية منفصلة عن بعضها ، لن يكون طريقنا إلى تحقيق الوحدة العربية .

واذا كان تحطيم الحلف الطبقى الرجعى الاستعمارى يزيل القاعدة المادية الاساسية للتجزئة الاقليمية ويطيح بها ، فإن ذلك لا يكفى وحده كى تتحقق الوحدة .

إن الوحدة لا يمكن أن تقوم عبر اتفاقات دستورية بين حركات اشتراكية قطرية منفصلة لا تتخطى كل منها حدود القطر الذى ولدت فيه . إن الوحدة السياسية القومية لا تتحقق فعلياً إلا بتوجيه كل المحاولات الثورية العربية فى طريق وحدة الحركة الاشتراكية العربية .

إن الحركة الاشتراكية العربية الواحدة هى القوة الثورية القادرة

بتكوينها الاجتماعى الكادح وبوضوحها الفكرى الاشتراكى وبوحدتها النظرية والتنظيمية على تحقيق أهداف الثورة العربية: التحول الاشتراكى المتكامل فى اطار الوحدة القوميه للوطن العربى .

إننا يجب أن نعى ضخامة هذه المسؤلية . وتبعاتها الثقيلة . ولابد أن يدرك كل الثوريين العرب أن بناء الحركة الاشتراكية العربية الواحدة يتطلب عملا ثورياً جاداً لا بد أن ينطلق على قواعد يرسخها الوعى الثورى وتحميها الجماهير الكادحة .

إن استخدام كلمة الاشتراكية لا يكفى كى نقيم حركة اشتراكية وإذا لم تستند مثل تلك الحركة إلى تكوين اجتماعى شعبى ، ووضوح نظرى ثورى حاسم فإن كل « اشتراكيتها » سوف تتحول عندئذ إلى شعار فارغ عاجز عن مقارعة الحلف الطبقى الرجعى المستغل وعن تعبئة الجماهير وتنظيم صفوفها ثورياً .

إن القوى الثورية فى الوطن العربى لن تستطيع تحقيق الوحدة بمجرد رفع الشعار والالحاح عليه. ولا بد لتلك القوى من تجاوز انحصارها القطرى وانفصالها عن بعضها كى تتمكن عبر وحدتها الفكرية والتنظيمية من توفير الاساس الموضوعى لتحقيق الوحدة العربية[1] .

(١) بيان حركة القوميين العرب فى الذكرى السادسة للوحدة مجلة « الحرية » اللبنانية ٢٤ فبراير ١٩٦٤ .

وبوحى هاتين الحقيقتين ينبغى فهم قضية وحدة الحركة الاشتراكية العربية والمضى فى طريق تحقيقها .

إن إقامة الحركة الاشتراكية العربية الواحدة التى تجمع كل العناصر القومية النظيفة والثورية مسئولية الثوريين فى كل بلد عربى ، وإن على الثوريين أن ينكروا ذاتهم وأشخاصهم وأن ينظروا إلى القضية الكبرى وهى الوحدة العربية .

* * *

إن مصير الانسان العربى يرتبط بوحدة مصير الامة العربية .

إن الانسان العربى يعتقد فى السلام كمبدأ ويعتقد فيه كضرورة حيوية ، ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد . إن الانسان العربى يعتقد فى رسالة الاديان ، وهو يعيش فى المنطقة التى هبطت عليها رسالات السماء .

إن الانسان العربى يعيش ويناضل من أجل المبادىء الانسانية النبيلة التى كتبتها الشعوب بدمائها فى ميثاق الامم المتحدة .

إن الانسان العربى قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

وإن الانسان العربى يملك من إيمانه بالله وإيمانه بنفسه ما يمكنه من فرض إرادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق أمانيه .

فهرس